

أثر الخلاف في الشريعة

في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم

بقلم
محمد عوّامة

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والزحمة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للمنشر

دار السالار للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة ص.ب : ١٦١ غورية . ت : ٩٣٥٦٤٤

حلب ص.ب : ١٨٩٣ . هـ : ٣٣٧٥١

بيروت ص.ب : ١٣٥٣٣٧

أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
فِي الْخِلَافِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ

الطبعة الأولى

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

طبعة مزيدة ومنقحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدمة الطبعة الثانية :

الحمد لله رب العالمين الأمر بقوله : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ . والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمي ، المروي عنه : « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ »^(١) .

وبعد :

فهذه الطبعة الثانية من « أثر الحديث الشريف » أقدمها إلى السادة القراء بعد مدة طويلة من نفاذها ، وإلحاح كثير على تقديمها وإعادة نشرها . ومعلوم لدى جماهير القراء لهذه الصفحات ما في موضوعها من خطورة وأهمية ، وما من قارئ لها إلا وهو مُثْنٍ عليها وقادح لها ، ومع ذلك :

فلا تسمع الأقوال من كل جانب فلا بد من مُثْنٍ عليك وقادح^(٢)

وحسبي أنني قدّمتُ ما أعتقد أنه دفاع عن خط سلف الأمة وخلفها ، وحاولت تثبيت الوجهة الصحيحة في نفوس شبابنا ، ورددت عن معتقدهم شبهات أناس عاشوا في عصر اضطراب في الفكر والسياسة والاقتصاد ...

(١) رواه كثير من الصحابة نحو العشرة ، وهو مختلف في قبوله ورده ، ونقل عن الإمام أحمد تصحيحه ، وأظنه أراد مطلق القول لا الصحة الاصطلاحية ، وحسنه العلائي .

(٢) من أبيات للإمام محمد مرتضى الزبيدي « شارح الإحياء » و « القاموس » .

فأحبُّوا إدخاله على المفاهيم الدينية ، فصار - عندهم - الخروجُ عن المألوف عند علمائنا المتأخرين محبوباً لديهم ، مرغوباً فيه ، يُعتبر القائمُ به - أو قل : بوزره - مجدداً في الدين ، داعيةً إسلامياً ، تُخلع عليه الألقاب ، وتنسج له الدعايات ...

وقد لقيتُ هذه الصفحاتُ الوجيزةَ قبولاً ورضاً عند سادة من أهل العلم والفضل ، ومن عليّة هؤلاء ومن أعتزُّ بقبولهم ورضاهم بها : شيخنا العلامة الكبير ، مرجع أهل العلم والفضل ، والرأي والنُّبل في شبه القارة الهندية خاصةً ، ومن جميع عارفيه عامةً ، شيخ الحديث الشيخ محمد زكريا الكانديهلوي ، دفين البقيع ، رحمه الله تعالى ، فقد تفضّل بالاستماع إلى فهرسها من أحد تلامذته - وأنا جالس بحضرته - فسرّها وقال لتلميذه : يجب قراءتها بتمامها ، ثم تفضل بالاستماع إليها كاملة - وهو على سرير مرضه - عوّضه الله الجنة ، ثم زادني تفضلاً بإملاء كلمة يجدها القارئ قريباً .

كما لقيتُ بسببها أذىً أحتسبُ أجري على الصبر عليه عند الله ربّ العالمين ، مالكِ يوم الدين والفصل والجزاء .

- قالوا : إنها عداءٌ مكشوف لأهل الحديث ، ومحادّة لهم ومضادّة ! .

ومعاذ الله أن يكون شيء من هذا ، ولو حرفاً واحداً يخطئه قلبي أو يتلفظ به لساني ، فإن كان في تقدير الفقه والفقهاء ، وبيان فضلهم في فهم الشريعة على السداد - سواء أكانوا محدثين أم علماء فقه - يُعدّ مضادّة للحديث ، فالجواب :

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وأفتّاه من الفهم السقيم

وحسبي أن هناك وقفة تكون عما قريب بين يدي رب العالمين ،

ينتصفُ الله تعالى فيها للمظلوم من الظالم .

والله يعلم مني أني ما كتبت هذه الصفحات إلا دفاعاً عن الحديث الشريف سند الشريعة الغراء : أن يعذب بها العابثون باسم : الحديث الشريف والسنة المطهرة .

أو ليس الفقه الإسلامي ثمرة الكتاب والسنة ، فكيف يكون الدفاع عن الثرة عداءً لأصلها ؟! .

لقد جاءني شابٌ عاملٌ ميكانيك في معمل نسيج في بلدنا حلب ، وكان مجيئه عقب صلاة العشاء في ليلة من ليالي الشتاء الطويلة ، وهو يتكلم بأعصاب باردة - كعادة أولياء أمره - ومكث إلى الساعة الثانية عشرة ليلاً ، فلم أخرج معه بنتيجة - والحمد لله - لأنه جاهل لا يفهم ضابطاً علمياً أوقفه عنده ، وما حَمَلَنِي على الصبر عليه هذه الفترة الطويلة إلا مراقبةُ الله تعالى والشعور بالمسئولية .

كان يحمل بيده ورقة فيها : حديثُ مسلم في الوضوء من لحوم الإبل ، وكلامُ النووي رحمه الله في اختياره العمل بالحديث مخالفاً مذهبه ، وفيها : إذا صح الحديث فهو مذهبي وذكرُ للكمال بن الهمام وعبد الحي اللكنوي رحمهما الله .

ويريد هذا (العامل العالم !) أن يُلزِمَ أبا حنيفة والشافعي بالقول بوجوب الوضوء من لحوم الإبل ، لأنها قالوا : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وقد صح الحديث .

وكان من (عِلْمِهِ) أنه حينما قرأ عليّ اسم بن الهمّام ، قرأه هكذا : ابن الهمّام ! وحينما قرأ عليّ اسم اللكنوي ، قرأه : اللكنوي !! .

وأنا أسأل القراءَ بالله : أيُّ غيور على سنة النبي الكريم ﷺ ، وعلى فقه الإسلام المستمَدَّ من الكتاب والسنة : يصبر على هؤلاء العابثين المغررين المشوشين ، وهؤلاء المخدوعون أثّر من آثارهم !! .

ومَنْ هو المتعصب : الذي يحدُّ من نشاط هؤلاء الخادعين المخدوعين ، ويصحح مفاهيمهم لهذا الدين ؟! أم هم هؤلاء الخادعون المضللون لشبابنا ، المجرئون لهم على مقام الاجتهاد والمجتهدين ، يعبثون بقداسة الإسلام ؟! .

- وآخر : يمشي في الناس ويُشهر ويُسَنع ، وهو إن أراد أن يكتب مسألة أو يتحدّث بها ، لا يتعدّى طوره : مراجعة كتاب واحد ، إن درى كيف يراجع فيه ، واستطاع أن يقرأ صواباً ، وأن يفهم ما يقرأ فهماً صحيحاً !.

- وآخر : اعتاد أن يخرج على الناس بين الحين والآخر بكتاب من تأليفه أو تحقيقه ، ويخصّص مقدمته للسباب والشتائم ، والإقذاع والوقية ، لا يريد أن يوجد في الدنيا مَنْ يمسك قلماً إلا وهو خاضع أمامه ، وارث من إقذاعه وبذائه ، أغشته غطرسته عن أن يرى غيره أهلاً لعلم أو رأي أو فهم .

وينطبق على منهجه قولُ بعض أهل العلم : تفتحون للناس باب الاجتهاد ، وتلزمونهم باتِّباعكم !!.

فسودّ ثماني صفحات من هذه البذاءة ، بحيثُ يربأ عن مجاراته في مثلها زملاؤه في مهنته ، أو أبناءُ شارعهِ ومحلته ، اللهم إلا مَنْ تخرّج في مدرسته وعلى يديه في وقيعته : فنعم .

وليس فيما كتب علمٌ يُجاب عنه أو يُفهم إياه ، إلا كلمتان لابن الصلاح والتقي السبكي رحمهما الله تعالى ، وقد أجبْتُ عنها بحمد الله ، وبيّنت

كذبه وجهله في النص الثاني ، فإنه نادى على نفسه بتصديق ما يقوله فيه عارفوه : إنه لا يفقه في علم الأصول تقيراً ولا قطميراً .

ثم رأيت في مقدمة أخرى لكتاب آخر ، فسر كلمة لي بغير ما يفيد سباقها ولحاقها وسياقها ، ولا أدري هل هو جهل أو تجاهل ؟ وأحلاها مر . انظر ذلك صفحة ٥٣

وبعد ثانية :

فهذا ما يسر الله تعالى إضافته ، تشييداً للحق الذي أعتقده ، وهدماً للباطل الذي أجتنبه ، أرجو من فضل الله الكريم أن يجعل فيه الهداية في قلوب المنصفين والقارئین له بقصد الاستفادة ، وأما من يقرأه عناداً أو انتقاداً فيكفيهم حرمان الاستفادة ، ولا شأن لي بهم بعد اليوم : ﴿ فَاَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولشايخنا ولأهلينا وأولادنا وذرياتنا وللمسلمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين . والحمد لله رب العالمين .

في المدينة المنورة ١٦ / من شعبان ١٤٠٦ هـ

وكتبه

محمد عوامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي توالى علينا نِعَمَاهُ ، واتصلت بنا آلاؤه ، والصلاة والسلام على سيد خلقه محمد الذي تَمَّ حُسْنُهُ وبِهَاوُهُ ، وَعَمَّ لنصح الخلق جهده وبِلاؤُهُ ، وعلى آله وأصحابه الذين اقتبسوا نور حديثه ، وناهم ضيائِهِ ، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن الله تعالى جعل في هذه الأمة حَفَظًا للكتاب المبين ، ولسن سيد الأولين والآخرين ، ﷺ ، وخصَّ بمزيد كرامته منهم أصحابَ الحديث والفقهِ ، الذين ميزوا بين القوي والضعيف ، واستنبطوا من الحسن والصحيح ، فاستخرجوا الأحكام فيما لم يجدوا فيه النص الصريح ، واختاروا ما ترجَّحَ عندهم بعد تتبُّع الأخبار ، وإعمال الأفكار ، وصرف الأعمار ، في دَرْكِ الناسخ والمنسوخ من الآثار ، وخاضوا في لُجَجِ المباني ودرك المعاني ، ففهموا الأبواب والفصول ، وأخذوا الفروع من الأصول ، أمطر الله تعالى عليهم شَآئِبَ الرحمة والرضوان ، وأسكنهم بُجُوحَةَ الجنان .

وكان لهم شأنٌ كبير في تطبيق ما تعارض ، وترجيح ما اختلف ، وتوضيح ما أشكل ، وتفسير ما أُجْمِلَ ، لكنهم مع اتِّحاد المقصود ، وائتلاف القلوب ، اختلفوا في كثير من المسائل والأحكام ، للاختلاف في وجوه الترجيح ، وطرق الاستنباط .

وكان هذا الخلاف أمراً طَبِيعياً لازماً ليس فيه أيُّ نُكْرٍ وشناعة ، بل هو رحمة للأمة ، كما تقرر عند العلماء الأعلام .

وحيث إن الناس أعداء لما جهلوا ، جَعَلَ من لا ماس له بالعلم والفهم يعترض على الأئمة الفقهاء ، ويقعُ فيهم بلسان حديد ، ولأجل ذلك صَنَّفَ

المتقدمون منهم والمتأخرون كتباً ورسائل في أسباب الخلاف ، ك « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » للحافظ الكبير ، والعلامة الناقد البصير أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحراني ، و ك « بداية المجتهد » للقاضي أبي الوليد بن رُشد القرطبي رحمهما الله تعالى .

ولي رسالة في هذا الموضوع في الأردوية صَنَّفَهَا في عُنْفوان شبابي وسمَّيْتُهَا بـ « اختلاف الأئمة » انتفع بها الناس كثيراً ، والحمد لله تعالى على ذلك .

ويرجع الفضل في هذا العصر إلى أخينا الفاضل العلامة الشيخ محمد عوامة ، فإنه ألقى محاضرة قيمة حول هذا الموضوع قبل ثلاث سنوات في جامع الروضة بجلب ، ثم جعلها في رسالة مستقلة بعد حذف وإبرام ، سماها « أثر الحديث الشريف في اختلاف اختلاف الأئمة الفقهاء » .

وحيث إنني لا أكاد أستطيع المطالعة بنفسي ، لضعف في البصر ، وأمراض تعترض الإنسان في الكِبَر ، سمعْتُها من بعض أحبابي ، فوجدتها مفيدة جداً ، وهي - مع وَجَازتها - جامعة للفوائد العلية ، وناظمة للفرائد السنية واستفدت منها فابتهج روعي ، وفرح بها قلبي ، وهي خريّة بأن يطالعها كلُّ مدرس وطالب ، فإنها مجنّبة عن الزيف والطغيان ، ومنجّية عما يقع في شأن الأئمة من أهل العدوان ، وأصحاب الحرمان .

والله تعالى أسأل أن يوفقنا وجميع المسلمين لما يحب ويرضى ، ويحيينا على ملة مَن جاء بالنور والهدى ، ويميتنا على دينه الذي أثار به الدُجى .
وصلّى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين .

وأنا العبد الفقير

محمد زكريا بن محمد يحيى

الكاندهلوي

تحريراً في المدينة المنورة

تاريخ ١٥ من شعبان ١٤٠١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وأفضل الصلاة وأكمل التسليم على سيدنا ومولانا محمد رسول الله ، إمام الأئمة المجتهدين ، وسيد الهادين والمهتدين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإن النواة الأولى لهذه الرسالة هي محاضرة ألقيتها في جامع الروضة بحلب - عمره الله بالعلم والعمل - مساء الخميس الثالث من صفر الخير عام ١٣٩٨ . وقد رغب كثير من الإخوة بطباعتها وتقديمها لجمهور القراء ، لتكون سداً لحاجة الكثير منهم ، وإجابةً عن كثير من تساؤلاتهم ، وتسديداً لحيرة الحائر منهم ، إن شاء الله عز وجل .

فاستجبت لرغبتهم ، وزدتُ فيها من الأمثلة والشواهد والتوضيح ما يسهره الله عز وجل ، أما العناصر الرئيسية للمحاضرة فتركبتها كما هي ، دون زيادة . وإحياءً لسنة علمية لسلفنا الصالح ، فقد عرضت ما كتبته على بعض شيوخ الأعلام ، فعرضتها على فضيلة سيدي العلامة المحقق المتكلم المفسر المحدث الصوفي الأجل الأستاذ الشيخ عبد الله سراج الدين حفظه الله تعالى بخير وعافية ، فأكرمني بالموافقة والثناء عليها خيراً .

ثم أرسلتها - إلى الرياض - إلى فضيلة سيدي العلامة المحقق المحدث الأصولي الفقيه العمدة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حفظه الله تعالى بخير وعافية ، فنبهني وأفادني وأكرمني بكتابة كلمة أرجو الله أن يجعلني أهلاً لها بفضلته وكرمه ، وهذا نصها :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله : لم تيسر لي مطالعة هذا الجزء النفيس : « أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم » إلا في اليَمَن ، فطالعه في جلسة واحدة ، في مدينة صنعاء باليمن ، من صباح يوم السبت ٢ / من شهر رمضان المبارك لعام ١٣٩٨ ، واستفدتُ منه فوائد غالية ، ودعوتُ لمؤلفه باطراد التوفيق ، وازدياد التحليق ، لردّ الشاذّين عن مهّيع الطريق ، بدعوة الداعين إلى التشويش على الأئمة المتبوعين ، والمجهّلين لهم ، والقائمين في جسم الأُمَّة بالتزيق .

فالحمد لله على ما وَفَّقَ مؤلّفه الجِهيدَ المحقّق إليه ، وهو سبحانه وليُّ الإنعام والتوفيق ، ونسأله جل شأنه السدادَ والرشادَ إلى أقوم طريق ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه والأئمة المجتهدين المعترّين عند كل عالم وصالح وصديق ، أمين .

وكتبه الفقير إليه تعالى الغريب عن وطنه

عبد الفتاح أبو غدة

رده الله إلى بلده سالماً معافى بمنه وكرمه

وفي يوم الخميس السادس والعشرين من شوال للعام المذكور قدم بلدتنا حلب فضيلة العلامة الكبير ، المحدث البارع النبيل مولانا الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، من كبار علماء الهند ، حفظه الله تعالى بخير وعافية ، فسررتُ أني لم أكن قدّمتُ الرسالة إلى المطبعة ، فقرأتها كلها على سماحته ، وتكرّم بالاستماع ، فسرّ بها وقال بعد انتهائي من القراءة : أنا أوافق على ما قرأته عليّ حرفياً .

فالحمد لله على ما وفق وألهم ، وأسأله أن يجعله ذخراً لي يوم القدوم
عليه سبحانه وتعالى ، وأن يجزل النفع به ، إنه ولي التوفيق ، والحمد لله
رب العالمين .

حلب - جمعية التعليم الشرعي ٢ / ١١ / ١٣٩٨

وكتبه
محمد عوامه

بين يدي الكتاب

إن موضوع « أسباب اختلاف الفقهاء » هو موضوع في غاية من الأهمية في الحياة العلمية والعملية لكل مسلم .

أما أهميته في حياته العلمية : فمن حيث إنه يُوقِفُ المسلم على براعة أئمة الإسلام رضي الله عنهم في طرق استنباطهم لأحكام هذا الدين الحنيف من يَنْبوعه الأول : كتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم ﷺ .

وَيُوقِفُهُ أيضاً على ما بذلوه من جهد عظيم في هذا الاستنباط . إلى جوانب أخرى لا يتسع المقام لبسطها .

وأما أهميته في حياة المسلم العملية : فلأنه يجعل في المسلم سَكِينَةً وطمأنينة إلى أئمة دينه الذين أَسْلَمَهُمْ زمام أمره في العبادات والمعاملات والأخلاق والسلوك ، وجعلهم واسطةً بينه وبين ربه عز وجل في هذه الجوانب كلها .

وهذه السكينة إنما تحصلُ له بعد أن يطَّلِعَ على أسباب اختلافهم - بقدر ما يتيسر له - وأنهم إنما اختلفوا لابتغائهم الحق والحقيقة ، بعد أصولٍ أصْلَوْها ، وقواعد قَعَدَوْها ، فاتفقوا ما وسعهم الاتفاق ، واختلفوا عندما لم يكن لهم بُد من ذلك .

ولا ضيرَ عليهم في ذلك ، لأنهم طلاب حق ورؤاؤ دليل ، فما كان أحدهم ليُخالف غيره عصبيةً أو أنانيةً أو تكبراً أو تَقَرُّداً عن غيره ليُذَكِّرَ أو يُعَرِّفَ . وإنما دعاهم إليه الدليل الذي بين يدي كلٍّ منهم .

وفهمُ هذا الجانب يزدادُ أهميةً حينما نرى تياراً جارفاً منحرفاً عن هذه الحقيقة ، يأخذ بمن يأخذه إلى سوء الظن بالأئمة ، وتشويه سيرتهم العلمية

والعملية . مع الترفع عليهم ، وإقامة من لا يعرف ما يخرج من أم رأسه حكماً على أولئك الجبال الرواسي ، سند دين الإسلام ، ومفخرة رجال الفكر والفقه والفتيا والقضاء على مدى الأيام .

إن هذا الموضوع « أسباب اختلاف الفقهاء رضي الله عنهم » هو مدخل إلى زاوية من زوايا الاجتهاد ، لذلك كان الحديث عنه صعباً وطويلاً ومتشعباً ، ولذا لزم تحديد جانب من جوانب الحديث عنه .

وإن الجانب الذي أستعين الله تعالى على الحديث عنه هو : « أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم » . ويكون عرضه كما يلي :

- أ - المقدمة في بيان منزلة الحديث الشريف في نفوس الأئمة .
 - ب - السبب الأول في بيان متى يصلح الحديث الشريف للعمل به .
 - ج - السبب الثاني في بيان اختلافهم في فهم الحديث الشريف .
 - د - السبب الثالث في بيان اختلاف مسالكهم أمام المتعارض من السنة ظاهراً .
 - هـ - السبب الرابع في بيان اختلافهم لتفاوتهم في سعة الاطلاع على السنة .
- وهناك شبهات يضطرب كثير من الناس في فهمها وفي الجواب عنها ، سأعرض لها تحتها ما يناسبها من الأسباب المذكورة .
- وفي ختام الرسالة ألخص أهم ما فيها ، إن شاء الله تعالى .

المقدمة

في بيان منزلة الحديث الشريف في نفوس الأئمة

لابدّ من مقدمة مختصرة تُلقَى ضوءاً على منزلة الحديث الشريف في نفوس الأئمة رضي الله عنهم ، لنستدلّ منها على شدة حرصهم على التمسك به ، والرغبة الأكيدة في العمل به .

قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه : « لم تَزَلِ الناسُ في صلاحٍ مادام فيهم مَنْ يطلب الحديث . فإذا طلبوا العلم بلا حديثٍ فسدوا » (١) .

وقال أيضاً : « إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي ، وعليكم باتباع السنة ، فمن خرج عنها ضلَّ » (٢) .

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه : « أيُّ سماءٍ تُظِلُّني ، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني إذا رويتُ عن النبي ﷺ حديثاً وقلتُ بغيره ؟ » (٣) .

وحدث الشافعي يوماً بحديث ، فقال له الحميدي - شيخ البخاري - : « تأخذُ به ؟ فقال - الشافعي - : « رأيَتي خرجتُ من كنيسةٍ عليّ زنار ؟ حتى إذا سمعتُ لرسول الله ﷺ حديثاً لا أقول به ؟ ! » (٤) .

وما أبدع تشبیه الإمام مالك رضي الله عنه للسنن حيث يقول : « السننُ سفينةُ نوح : من ركبها نجا ، ومن تخلفَ عنها غرق » (٥) .

(١) من « الميزان الكبرى » للعلامة الشيرازي رحمه الله تعالى ١ : ٥١ .

(٢) من « الميزان » أيضاً ١ : ٥٠ .

(٣) من مقدمة « معنى قول الإمام المظلي : إذا صح الحديث فهو مذهبي » للإمام السبكي رحمه الله ، ومصادر أخرى كثيرة .

(٤) المصدر السابق ، ورواه عنه كثيرون حتى قال التاج السبكي رحمه الله في « طبقاته الكبرى » ٢ : ١٢٨ آخر ترجمة الربيع المرادي : « كأنه وقع له مرات رضي الله عنه » .

(٥) من خاتمة « مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة » للحافظ السيوطي رحمه الله .

وقال الإمام أحمد رضي الله عنه : « مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ عَلَى شَفَا هَلَكَةٍ » (١) .

وقال أيضاً : « ما أعلم الناس في زمانٍ أحوجَ منهم إلى طلب الحديث من هذا الزمان » - زمان الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١ هـ - ! فقال له أحد أصحابه : ولم ؟ قال - الإمام - : « ظهرت بدعٌ ، فمن لم يكن عنده حديثٌ وَقَعَ فيها » (٢) .

هذه كلمات قليلة من مجموعة كثيرة تَزخر بها كتب التراجم والسير لهؤلاء الأئمة ، ونلاحظ أنها تؤكد معنى واحداً هو : لزوم الأخذ بالسنة النبوية ، وأن من تعلم السنة وعمل بها : كان من الفائزين الناجين ، ومن أعرض عنها كان ذلك علامة خذلانه وانحرافه .

فإذا تقرر في قلب المسلم وعقله هذا الاتجاه نحو الأئمة جميعهم - إلى جانب اعتقاده بإمامتهم في العلم - أمكنه حينئذ أن يتفحص أسباب اختلافهم في الأحكام الشرعية ، مع أن كلاً منهم كان يبذل جهده ليقرب من السنة المشرفة .

أما إذا لم يكن يعتقد بإمامتهم - بل يقول : هم رجال ونحن رجال - أو لم يكن ممن يعتقد أنهم مُتفانون في البحث عن الدليل لقولهم ، كبحت الغريق عن أسباب النجاة : فلن يجد في نفسه دافعاً إلى هذا البحث ، بل يتسرع في التهجم عليهم والتعالم عليهم ، لعدم اعتقاده فيهم ذلك الاعتقاد .

وبعد هذا أخلص إلى الكلام عن أسباب اختلافهم .

* * *

(١) من « مناقب الإمام أحمد » لابن الجوزي رحمه الله ص ١٨٢ .

(٢) من « المناقب » أيضاً ص ١٨٣ .

السَّبَبُ الْأَوَّلُ

فِي بَيَانِ مَتَى يَصْلُحُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ لِلْعَمَلِ بِهِ

يتناول الكلام عن السبب الأول أربع نقاطٍ لا بدَّ منها ، ثنتان منها تتعلق بسنده ، وثنتان تتعلق بمتنه .

والنقاط الأربع هي :

١ - الاختلاف في بعض شروط صحة الحديث .

٢ - هل تُشترط صحة الحديث ليعملَ به ؟ .

٣ - إثبات لفظه النبوي الشريف .

٤ - إثبات ضبطه من حيث العربية .

أما النقطة الأولى : فسأعرض لها باختصار كي لا أبعد عن الموضوع كثيراً.

اتفق جمهور العلماء على أن شروط الحديث الصحيح خمسة ، وهي : اتصال السند ، وثبوت عدالة الراوي ، وثبوت ضبطه ، وسلامة السند والمتن من الشذوذ ، وسلامتهما أيضاً من العلة القاذحة .

١ - أما الاتصال : فقد وقع الاختلاف بين المحدثين أنفسهم في صورة تحقق شرط الاتصال ، وذلك في المسألة المعروفة عندهم بـ « مسألة اللقاء » بين الراوي وشيخه ، فالإمام البخاري وغيره يشترطون ثبوت اللقاء بينهما ولو مرة واحدة ، والإمام مسلم وغيره - بل ادّعى مسلم الإجماع على قوله (١) - يشترطون إمكان اللقاء بينهما لا ثبوته .

(١) مقدمة صحيح مسلم ١ : ١٣٠ بشرح النووي عليه ، وحكاه العلامة علي القاري رحمه الله في شرحه على « مسند الإمام أبي حنيفة » ص ٥ عن الجمهور ، مراعاةً منه لخلاف البخاري وموافقيه ، ومن هو أشدَّ شرطاً منهم .

وعلى هذا فما يُصحّحه مسلمٌ ومَن معه بناءً على هذا المفهوم للاتصال ، لا يعتبره البخاريُّ صحيحاً . ومَن يذهبُ مذهبَ مسلمٍ في شرط الاتصال من الفقهاء قد يحتجُّ بحديثٍ اتصاله كهذا الاتصال ويقول : قد صحَّ الحديث في هذا الحكم ، في حين أن غيره من العلماء الذين يذهبون مذهب البخاري يخالفونه ولا يعتبرونه صحيحاً ، وبالتالي لا يعتبرونه حجةً يُستنبطُ منه أحكام فقهية ، وكل ما بُني عليه من أحكام فهو منقوض عندهم .

ومما يتعلق بأمر الاتصال أيضاً - ودائرة الاختلاف تتسع أكثر من المثال السابق - : الحديثُ المرسلُ .

فالمرسلُ - وهو ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ - غير متصل ، ولكن هل يضرُّه عدمُ اتصاله ويُخرجه عن دائرة الاحتجاج به ؟ .

ذهب جمهورُ المحدثين إلى أن الحديثَ المرسلَ ضعيفٌ غيرُ حجة ، وذهب جمهور الفقهاء - منهم الأئمة أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتين عنه - إلى أن الإرسال لا يضرُّ ، فالمرسل عندهم حجة يعمل به .

وتوسَّط الحكم بين الطرفين الإمامُ الشافعي ، فاعتبره ضعيفاً ضعفاً يسيراً ، فإذا عَرَّضَ له أحدُ المؤيِّدات الأربعة صار حجةً عنده^(١) .

وعلى هذا : فالحكمُ الفقهي الذي يقول به الأئمة الثلاثة أو أحدهم ويحتجُّ له بحديثٍ ولم يتأَيَّد بواحدٍ من المؤيِّدات الأربعة : يخالفه الشافعي ، كما يخالفه جمهور المحدثين أيضاً .

وليست الأحاديثُ المرسلةُ بالعدد اليسير ! .

(١) انظر كتابه « الرسالة » ص ٤٦٢ ، والمؤيِّدات هي : أن يروي مسنداً ، أو مرسلأ من وجه آخر ، أو يفتي به بعض الصحابة ، أو أكثر أهل العلم .

فقد قال العلامة العلاء البخاري رحمه الله في « شرحه على أصول
اليزدوي » ٣ : ٥ : « وفيه - أي في ردّ المرسل - تعطيلٌ كثيرٌ من السنن ،
فإن المراسيل جُمِعَتْ فبلغت قريباً من خمسين جزءاً » .

بل قال العلامة الكوثري رحمه الله : « مَنْ ضَعَّفَ الحديثَ بالإرسال
نَبَذَ شَطْرَ السَّنَةِ المعمول بها »^(١) . لكن يقلُّ العدد كثيراً إذا لاحظنا القسمَ
الذي يتقوّى بالمقويات المسوّغة له عند الإمام الشافعي .

٢ - أما ثبوتُ عدالة الراوي : فهذا هنا مهَيِّعٌ واسع جداً ، ومجال رَحْب
للاختلاف . فقد اختلفوا في نوعيّة العدالة المطلوبِ ثبوتُها :

- هل يُكْتَفَى بكون الراوي مسلماً لم يثبت فيه جرح ، فيحكم له حينئذٍ
بالعدالة ؟ .

- أو يُشْتَرَطُ أن يُضَافَ إلى ذلك ثبوتُ عدالته الظاهرة فيُكْتَفَى
بذلك ؟ ويسمى حينئذٍ « مستوراً » .

- أو لابدّ من ثبوت عدالته الظاهرة والباطنة ؟ .

كما اختلفوا : هل يُكْتَفَى بتعديل إمامٍ واحد ؟ أو : لابدّ من تعديل
إمامين لكل راو ؟ .

يُضَافُ إلى الاختلاف في هذه النقاط : الاختلافُ في الأمر الذي يَصْلُحُ
أن يُعْتَبَرَ جارحاً مُسْقِطاً لعدالة المسلم ، وها هنا دخائلٌ لا يناسب شرحها
أو إثارتها ، فكم أُهْدِرَت عدالةُ رواةٍ لأنهم عراقيون ! أو من أهل الرأي ! أو
أجابوا في محنة القول بخلق القرآن ! ... وهذه أمور لا يُدْرِكُها ويتحرّز
منها إلا مَنْ حَذَقَ هذا العلم ، وحَذَقَ تاريخ العلم .

(١) في كتابه « تأنيب الخطيب » ص ١٥٣ ، وانظر « فقه أهل العراق وحديثهم » له ص ٣٢ ، أو
« مقدمة نصب الراية » ص ٢٧ .

وَمَنْ يُعَدِّلُهُ إِمَامٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ أَوْ الْفُقَهَاءَ ، قَدْ يَجْرَحُهُ إِمَامٌ آخَرُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَوْ الْفُقَهَاءَ أَيْضاً ، وَالرِّجَالُ الْمُتَّفَقُ عَلَى عَدَالَتِهِمْ أَوْ ضَعْفِهِمْ أَقْلٌ مِنَ الرِّوَاةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِمْ بِكَثِيرٍ .

يُضَافُ إِلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ : مِلَاظَمَةُ تَبَدُّي مَجَالِ الْاِخْتِلَافِ أَكْبَرَ مِنْ هَذَا الَّذِي سَمِعْنَاهُ : هِيَ : أَنَّ الرَّاويَ الْوَاحِدَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ قَدْ يَكُونُ لَهُ عَشْرَاتُ الْأَحَادِيثِ ، فَمَنْ مَالَ إِلَى تَعْدِيلِهِ : احْتِجَّ بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ ، وَمَنْ مَالَ إِلَى جَرْحِهِ : لَا يَحْتِجُّ بِهَا .

وَهُنَا يَحْصُلُ الْاِخْتِلَافُ ، وَكُلٌّ مِنَ الْمُخْتَلَفِينَ يَقَرُّ وَيُذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَحْتِجُّ بِالسَّنَةِ وَيُطَبَّقُ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَحَادِيثُ الشَّرِيفَةُ ، وَأَنَّهُ فِي اجْتِهَادَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ عَلَى مَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ وَقَوَاعِدِهِمْ . وَلَيْسَ بِاسْتَطَاعَةِ أَحَدٍ مِنَّا أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ ! .

٣ - وَكَذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي تَحْقُوقِ الشُّرُوطِ الْآخَرَى لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

وَلَكِنْ يَحْسُنُ التَّنْبِيهُ إِلَى شَرْطٍ فِي ثُبُوتِ ضَبْطِ الرَّاويِ ، اشْتَرَطَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ : اسْتِمْرَارُ حِفْظِ الرَّاويِ لِحَدِيثِهِ مِنْ حِينَ تَحْمُلِهِ لَهُ إِلَى حِينَ أَدَائِهِ إِيَّاهُ دُونَ أَنْ يَتَخَلَّلَهُ نَسْيَانٌ لَهُ^(١) . وَهَذَا شَرْطٌ شَدِيدٌ ، حَمَلَهُ عَلَيْهِ مَا شَهِدَهُ مِنْ اِضْطِرَابِ الرِّوَاةِ وَتَصَرُّفِهِمْ ، وَبِحَكْمِ هَذَا الشَّرْطِ سَيَخْتَلِفُ مَعَ غَيْرِهِ فِي تَضْعِيفِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ ، وَتَصْحِيحِ غَيْرِهِ لَهَا .

وَبِهَذِهِ الْإِشَارَاتِ الطَّافِيَّةُ إِلَى رُؤُوسِ مَسَائِلِ مَعْرِفَةِ مَا يَقْبَلُ مِنَ الْحَدِيثِ وَمَا يَرُدُّ ، يُمَكِّنُ لِلْقَارِئِ أَنْ يَدْرِكَ عَدَمَ دَقَّةِ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْوَهَّابِ خِلَافَ فِي كِتَابِهِ « مَصَادِرُ التَّشْرِيعِ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ » ص ١٥ : « ..

(١) « شَرْحُ مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ » لِلْقَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ص ٣ تَقْلَافًا عَنِ الْإِمَامِ الطُّحَاوِيِّ بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ ، وَانْظُرْ « الْمُدْخَلَ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ » لِلْحَاكِمِ ص ١٥ ، وَكَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ الْآتِي فِيمَا بَعْدَ .

فكلُّ حديثٍ : من الميسور معرفةُ أنه متواتر أو غير متواتر ، وصحيح أو حسن أو ضعيف « .!

ولولا شيوعُ الكتاب بين القراء ، وتداوله بينهم من جديد : لما كان بي حاجةً للتنبيه إليه .

ومن الأخبار المتعلقة باختلاف العلماء في تحقُّق شروط الصحة والعمل بالحديث ما رواه الصَّيْمَرِيُّ في « أخبار أبي حنيفة وأصحابه » ص ١٤١ - ١٤٣ ، وخلاصةُ ذلك : أن عيسى بنَ هارون جاء إلى المأمون العباسي بكتابٍ جَمَعَ فيه جملةً من أحاديثَ ، وقال له : هذه الأحاديث سمعتها معك من المشايخ الذين كان الرشيد يختارهم لك ، وقد صارت غاشيةً مجلسك الذين يخالفون هذه الأحاديث - يريد أصحابَ أبي حنيفة - فإنَّ كان ما هؤلاء عليه من الحق : فقد كان الرشيدُ فيما كان يختار لك على الخطأ ، وإنَّ كان الرشيدُ على صوابٍ : فينبغي لك أن تنفيَ عنك أصحابَ الخطأ.

فأخذ المأمونُ الكتاب وقال له : لعل للقوم حجةٌ ، وأنا سائلهم عن ذلك . فعرض الكتاب على ثلاثة رجالٍ : واحداً بعد واحد ، ولم يأتوه بما يشفي.

فبلغ الخبرُ عيسى بنَ أبان ، ولم يكن يدخلُ على المأمون قبل ذلك ، فوضَعَ كتابَ « الحجة الصغير » فابتدأ فيه بوجوه الأخبار ، وكيف تُنقل ، وما يجبُ قبوله منها ، وما يجبُ رده ، وما يجب علينا إذا سمعنا المتضادَّ منها ، وكشَفَ الأحوال في ذلك ، ثم وضع لتلك الأحاديث أبواباً ، وذكر في كل باب حجةَ أبي حنيفة ومذهبه ، وماله فيه من الأخبار ، وماله فيه من القياس ، حتى استقصاء ذلك استقصاءً حسناً ، وعمل في كتابه حتى صار إلى يد المأمون ، فلما قرأه المأمون قال : هذا جوابُ القوم اللازم لهم ،

ثم أنشأ يقول :

حَسَدُوا الْفَقِيَّ إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالنَّاسُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
كَضَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوْ جَهَّهَا حَسَدًا وَبَغْيًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وأما النقطة الثانية - وهي : هل تُشترطُ صحةُ الحديثِ ليعملَ به - :
فالجواب عن ذلك :

اتفق العلماء على أنَّ الحديثَ إذا بلغَ رتبةَ الصحة أو الحُسْنَ كان صالحاً
للعمل والاحتجاج به في الأحكام الشرعية .

أما الحديث الضعيف : فذهب جمهورهم - أو جماهيرهم - إلى العمل به في
الفضائل والمستحبات ، بشروطه المسوَّغة لذلك . وهذا معلومٌ شائع .

لكن ذهب بعضُ الأئمةِ إلى العملِ بسالحديثِ الضعيفِ في الأحكامِ
الشرعية : الحلالِ والحرامِ ، حتى إنهم قدَّموه على القياس الذي هو أحد
المصادر التشريعية التي اتفق على الاعتماد عليها جماهيرُ علماء الإسلام ، بل
كلُّهم إلا من شذَّ من لا يُعتدُّ بخلافه في هذه المواطن .

والعملُ بالضعيف في هذا المجال : هو مذهب الأئمة الثلاثة من
المجتهدين : أبي حنيفة ومالك وأحمد^(١) ، وهو مذهب جماعةٍ من أئمة المحدثين

(١) « مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح » للعلامة على القاري رحمه الله ١ : ١٩ . وقال ابن
الهرم من الحنفية في « فتح القدير » ١ : ٤١٧ : « الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع » .
وقال النووي من الشافعية في « الأذكار » ص ٧ - ٨ : « قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم
يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً ،
وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث
الصحيح أو الحسن ، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك ، كما إذا ورد حديث ضعيف
بكرهه بعض البيوع أو الأنكحة فإن المستحب أن يتنزه عنه ولكن لا يجب » . وقال في « نشر
البنود على مراقي السعود » ٢ : ٦٣ عدة متأخري المالكية في الأصول : « فائدة : علَّم من احتجاج
مالك ومَن وافقه بالمرسل أن كلاً من المنقطع والمعضل حجة عندهم لصدق المرسل بالمعنى الأصولي

أيضاً ، كأبي داود والنسائي وابن أبي حاتم^(١) . لكن بشرطين : أن لا يشتدَّ ضعفه ، وأن لا يوجد في المسألة غيره .

وهذا مذهبُ ابن حزم أيضاً ، فإنه قال في « المحلى » ٤ : ١٤٨ : « وهذا الأثر - في دعاء القنوت - وإن لم يكن مما يحتجُّ بمثله ، فلم نجد فيه عن رسول الله ﷺ غيره ، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله : ضعيف الحديث أحبُّ إلينا من الرأي . قال عليٌّ - هو ابن حزم - : وبهذا نقول » .

وقد قال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل : سألتُ أبي عن الرجل يكونُ ببلدٍ لا يجدُ فيها إلا صاحبَ حديثٍ لا يعرفُ صحيحه من سقيمه ، وأصحابَ رأيٍ ، فتنزل به النازلةُ ، مَنْ يسألُ ؟ فقال أبي : « يسألُ صاحبَ الحديث ولا يسألُ صاحبَ الرأي . ضعيف الحديث أقوى من الرأي »^(٢) .

بل إن الإمامَ الشافعي نفسه يعمل بالمرسل إذا لم يوجد في المسألة غيره ، في حين أنه يرى أن الحديث المرسل ضعيف . نقل ذلك عن الشافعي : السخاوي في « فتح المغيث » ١ : ٨٠ و ١٤٢ و ٢٦٨ ، بواسطة الماوردي من أئمة الشافعية .

= على كلٍّ منها . واختلف النقل عن الإمام أحمد ، وختم ابن النجار الحنبلي المسألة في « شرح الكوكب المنير » ٢ : ٥٧٣ بقول الإمام : « طريقي : لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه » . وهو المشهور عنه ، وأمامك نقل ابن حزم عنه ، وانظر لزماماً « إعلام الموقعين » ١ : ٣١ .

(١) « فتح المغيث » للسخاوي ١ : ٨٠ و ٢٦٧ ، وغيره من كتب علوم الحديث ، وحاشية السندي على سنن النسائي ١ : ٦ ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٤ / ١ / ٣٤٧ ونقل كلامه النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » ٢ / ١ / ٨٦ .

(٢) من « المحلى » لابن حزم ١ : ٦٨ ، وذكر السخاوي في « فتح المغيث » ١ : ٨٠ نحوه وأن إسناده صحيح . وانظر لزماماً « إعلام الموقعين » ١ : ٣١ .

وللعمل بالحديث الضعيف مجال آخر ، هو : إذا عَرَضَ حديثٌ يَحْتَمِلُ لفظه معنيين دون ترجيح بينهما ، ووردَ حديثٌ ضعيفٌ يرجِّحُ أحدهما ، فحينئذ نأخذ بالمعنى الذي يُرجِّحه هذا الحديث ولو كان ضعيفاً ، كما نصَّ على ذلك الإمامُ ابن القيم رحمه الله في « تحفة المودود » ص ٢٩ ، وسبقه إلى ذلك وتبعه عليه آخرون ، فقد قال الإمام النووي في « المجموع » ١ : ١٠٠ : « والترجيح بالمرسل جائز » مع أنه يرى ضعف الحديث المرسل ، كما هو معروف .

وقال الإمام ابن جُزَيِّ الكلبي رحمه الله في مقدمة تفسيره « التسهيل » وهو يذكر الوجوه الاثني عشر للترجيح بين أقوال المفسرين المختلفة : « فإذا ورد عنه عليه السلام تفسير شيءٍ من القرآن عوَّلنا عليه ، ولا سيما إن وُردَ في الحديث الصحيح » .

فقوله « ولا سيما » : يفيد هذا الاستدراك بمضمونه أن الحديث الضعيف يصحَّ الترجيح به بين قولين - فأكثر - متعارضين في تفسير آية ما .

وقال مولانا العلامة المحقق الشيخ محمد يوسف البنوري رحمه الله تعالى في كتابه النفيس « معارف السنن » ١ : ١٠٥ وهو يذكر الأجوبة عن بوله ﷺ قائماً لعله كانت بباطن ركبته - كما في رواية البيهقي - : « وسنده وإن كان ضعيفاً يكفي لبيان النكتة والوجه » .

وهذا يتبين أن للحديث الضعيف قيمة واعتباراً في نظر أئمتنا السالفين ، كما رأينا ، على خلاف ما يُشيعه بعض الناس اليوم إذ أهدروه مطلقاً وألحقوه بالحديث الموضوع ونظموهما في سلسلة واحدة .

وأما النقطة الثالثة : فهي إثبات لفظه النبوي الشريف .

وأقصى من هذا ضرورة التأكد من أن النبي ﷺ قد عبّر عن هذا المعنى بهذا اللفظ دون اللفظ الآخر المنقول أيضاً . ومحل هذه الضرورة : فيما إذا ورد الحديث بلفظين يترتب على الأخذ بأحدهما أحكام غير الأحكام المترتبة على الأخذ باللفظ الآخر .

وها هنا متسع كبير للاختلاف لا يعلم حدوده إلا مَنْ عاناه من الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم .

وعنوان هذه المسألة عند الأئمة المحدثين والأصوليين : رواية الحديث بالمعنى .

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى جوازها ، واشتروا لذلك أن يكون الراوي بالمعنى عالماً باللغة العربية ، بصيراً بمدلولاتها ، خشية أن يُعبّر عن كلمة بغيرها وبينهما تفاوت ، وهو يظن أن الكلمتين سواء في المدلول (١) .

لكن للإمام أبي حنيفة رحمه الله شرط آخر يُدرك وجاهته وأهميته مَنْ باشر العمل بنفسه . والشرط هو : أن يكون الراوي بالمعنى فقيهاً (٢) ، ليدرك الآثار المترتبة على تصرفه بالألفاظ .

وأضرب لذلك أمثلة :

المثال الأول : روى أبو داود ٣ / ١٨٢ بشرحه « عون المعبود » من طريق ابن أبي ذئب ، حدثني صالح مولى التوأمة (٣) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صلى على جنازة في المسجد فلا

(١) انظر « الكفاية » للخطيب البغدادي رحمه الله ص ١٩٨ ومن قبلها ص ١٦٧ .

(٢) « فقه أهل العراق وحديثهم » ص ٣٥ .

(٣) صالح مولى التوأمة : صدوق ، لكنه اختلط أخيراً ، ورواية ابن أبي ذئب عنه قبل الاختلاط ، فروايته صحيحة مقبولة ، ولذلك ذكرت - وكررت - هذا الجزء من السند لبيان =

شيء عليه » .

هكذا في بعض النسخ والروايات القديمة ، وفي بعضها الآخر : « فلا شيء له » ، وقد جاءت كذلك رواية عبد الرزاق في « المصنف » ٣ : ٥٢٧ من طريق ابن أبي ذئب ، عن صالح قال : سمعتُ أبا هريرة ، ولفظه : « فلا شيء له » .
ويؤيدها رواية ابن أبي شيبة في « مصنفه » ٤ : ١٥٢ من طريق ابن أبي ذئب أيضاً ، ولفظه : « مَنْ صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له . قال : وكان أصحابُ رسول الله ﷺ إذا تضايقَ بهم المكانَ رَجَعُوا ولم يصلّوا » .
وكذلك رواية ابن ماجه ١ : ٤٨٦ من طريق ابن أبي ذئب ، ولفظه : « فليس له شيء » .

ولذا قال الخطيب - وهو هو - : « المحفوظ : فلا شيء له » كما في « نصب الراية » ٢ : ٢٧٥ .

فمن أخذ من الأئمة بالرواية الأولى « فلا شيء عليه » : أجاز الصلاة على الجنازة في المسجد من غير كراهة فيها . وهو مذهب الإمام الشافعي وغيره .

ومن أخذ منهم بالرواية الثانية « فلا شيء له » : كره الصلاة عليه في المسجد ، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة وغيره^(١) .

هذه النكتة ، ولذا حسنُ ابنُ القيم الحديث في « زاد المعاد » ١ : ٥٠١ .
وقد انتقد هذا المثال بعضُ مَنْ لا يفهم قائلًا : كيف أمثلُ بحديثٍ موضوعٍ أو شبه موضوعٍ ! معتدًا هو على كلام المناوي في « فيض القدير » ٦ : ١٧١ .
وعجيبٌ لمن يُناطحُ الأئمة ، ويُضللُ الأمة وهو لا يخرجُ في (دائرة معارفه !!) عن كتاب واحد . بل أتى له أن يفهمَ ويدركَ هذه المرامي في معترك المسائل العلمية ! .
(١) نبهني إلى هذا المثال فضيلة شيخنا العلامة الجهد المحدث مولانا الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي حفظه الله تعالى بخير وعافية ، حين قرأت عليه هذه الرسالة ، كما ذكرت في المقدمة . =

المثال الثاني : حديثُ تَنَحُّجِ النَّبِيِّ ﷺ أو تَسْبِيحِهِ لما كان يستأذن عليه علي رضي الله عنه وهو في الصلاة ، لِيَعْلَمَهُ أنه في صلاة .

فقد اختلف الرواة هل لفظه « تنحج » أو « سبح » انظر النسائي ٣ : ١٢ ، وابن خزيمة ٢ / ٥٤ .

وعلى هذا فقد اختلف الحكم الفقهي ، ففي مذهب الإمام أحمد : من سَبَّح للإعلام أنه في صلاة لا شيء في صلاته ، أما من تنحج فقليل بفسادها ، وقال متأخرو الحنابلة بكراهتها ، للاختلاف في فسادها وصحتها . انظر « المغني » ١ : ٧٠٦ ، ٧٠٧ و « شرح منتهى الإرادات » ١ : ٢٠١ .

ولا شيء في التسبيح عند الشافعية مطلقاً ، والصحيح عندهم بطلانها بالتنحج إنْ بَانَ منه حرفان . كما في « المجموع » ٤ : ٢١ ، ١٠ .

أما الحنفية : فلا شيء في التسبيح عندهم أيضاً ، وتبطل الصلاة بالتنحج إن كان لغير عذر ، ومن العذر ، تحسين الصوت بالتلاوة ، والإعلام أنه في صلاة^(١) .

المثال الثالث : روى البخاري ٢ : ٢٥٧ وغيره عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة ، وعليكم بالسكينة والوقار ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » .

= وبما أن هذا أول مثال أذكره فلا يفوتني أن أنبه إلى أن ما أذكره من أدلة المثال هو ما يتعلق به الغرض وتقتضيه المناسبة ، لا أنني أذكر المثال وأستوفي أدلته ، فلكل إمام أدلة أخرى ، كما أنني لا أهدف إلى إبراز رجحان دليل إمام على إمام آخر . معاذ الله !! .

(١) انظر حاشية ابن عابدين ١ : ٤١٦ ، وانظر فيها أيضاً كلام ابن أمير حاج في خُلبَةِ المجلي فإنه وجيه فقهيًا .

ورواه عبد الرزاق في « المصنف » ٢ : ٢٨٧ ، والإمام أحمد في « المسند » ٢ : ٢٧٠ من طريق عبد الرزاق عن معمر ، والحبيدي في « مسنده » ٢ : ٤١٨ عن ابن عيينة ، كلاهما عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أيضاً بلفظ : « وما فاتكم فاقضوا » .

وفي « المسند » أيضاً ٣ : ٢٤٣ ، ٢٥٢ عن أنس من طُرُق عن أبي هريرة مرفوعاً « وَلْيَقْضِ مَا سَبَقَهُ » ومثله في أبي عَوَّانة ٢ : ١٠٩ .

وهذا الاختلاف اليسير بين الروایتين في كلمة واحدة « فأتوا » و « فاقضوا » ترتب عليه اختلاف ذو أهمية من الناحية الفقهية . بيانه : أن المصلي المسبوق إذا أدرك صلاة الركعة الرابعة مع الإمام ، فكيف يُصلي الركعات الثلاث التي لم يدركها ؟

فعلى مقتضى الرواية الأولى « فأتوا » : يعتبر المصلي الركعة التي أدركها مع الإمام - يعتبرها ركعة أولى بالنسبة إليه ، وإن كانت ركعة رابعة بالنسبة إلى إمامه ، فإذا سلم الإمام قام وأتى بركعة ثانية ، لأنه قام . (يتم) صلاته ، فيقرأ فيها الفاتحة وسورة ، ولا يقرأ دعاء الافتتاح ، فيقرأ فيها ما يقرأه في الركعة الثانية لو كان منفرداً ، فإذا صلى الركعة الثانية كذلك ، قعد للشهد ، ثم قام يتم صلاته ، فيصلي الركعتين الباقيتين ، ويقرأ فيها الفاتحة فقط . وهذا مذهب جماعة من العلماء ، منهم الإمام الشافعي رضي الله عنه .

وعلى مقتضى الرواية الثانية « فاقضوا » : يعتبر المصلي الركعة التي أدركها مع الإمام - يعتبرها ركعة رابعة بالنسبة إليه وإلى إمامه ، فإذا سلم الإمام قام وأتى بركعة يعتبرها الركعة الأولى ، لأنه قام (يقضي) ما فاته ، فيقرأ فيها الاستفتاح والفاتحة وسورة ، كما يقرأ في الركعة الأولى

لو كان منفرداً ، وبعدها يقعد للتشهد ، ثم يقوم فيقرأ الفاتحة وسورة ، وفي الركعة الأخيرة يقرأ الفاتحة فقط . وهذا مذهب جماعة من العلماء منهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه . وهذا عملٌ بمقتضى الروایتين : قضاءً من حيث القراءة ، إتمامً من حيث القعود^(١) .

وثمة أحكامٌ أخرى عديدة تترتب على مثل هذا الاختلاف بين كلمتين ، لا يلقي الراوي له بالاً ولا اهتماماً ، أما لو كان فقيهاً عارفاً بالأحكام المترتبة على الفرق بين هاتين الكلمتين - مثلاً - فإنه يتقيد باللفظ ، ولا يبدله بغيره وهو يزعم أنه يروي بالمعنى ، وأن الرواية بالمعنى جائزة !^(٢) .

والأمثلة كثيرة ، والتتبع لها ينفي حصرها في عددٍ معين ، وأذكر مثلاً :
تمَّ الوهم فيه على إمامٍ جبلٍ من أئمة الحديث ، حين تصرّف بروايته بحجة أنه روى بالمعنى .

وأقل كلام الخطيب في « الكفاية » ص ١٦٧ - ١٦٨ بشيء من الطول ، وأصله للقاضي الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .
قال الخطيب : « والمستحبُّ له - أي للراوي - أن يُوردَ الأحاديثَ بألفاظها ، لأن ذلك أسلم له ... »

فإن كان ممن يروي على المعنى دون اعتبار اللفظ : فيجب أن يكون توقيه أشدَّ ، وتحرّزه أكثر ، خوفاً من إحالة المعنى الذي به يتغيّر الحكم .

ثم أسند إلى موسى بن سهل بن كثير ، عن ابن علية ، عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس بن مالك قال : نهى رسول الله ﷺ أن يتزعفر الرجل .

(١) انظر أحكاماً أخرى تترتب على هذا الاختلاف في الرواية في « البحر الرائق » ١ : ٤٠٠ - ٤٠٣ و « حاشية ابن عابدين » ١ : ٥٩٦ .

ثم رواه من طريق شُعبة ، عن ابن عُليّة ، بلفظ : أن النبي ﷺ نهى عن التزعفر .

ثم أسند إلى ابن عُليّة أنه قال : « رَوَى عني شُعبة حديثاً واحداً فأوهم فيه ، حدّثه عن عبد العزيز بن صُهيب ، عن أنس ، أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل ، فقال شُعبة : إن النبي ﷺ نهى عن التزعفر ! »

قلت - هو الخطيب - : أفلا ترى إنكارَ إسماعيلَ على شُعبة روايته هذا الحديث عنه على لفظ العموم في النهي عن التزعفر ، وإنما نهى عن ذلك للرجال خاصة ، وكان شُعبة قصّد المعنى ولم يَفطن لِمَا فَطِنَ له إسماعيل ، فلهذا قلنا : إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته بالمعنى .

قلت : « وشُعبة شُعبة » كما قال الرامهُرمُزي ، لكن كان شُعبة يَعرفُ لإسماعيلَ بنِ عُليّة فضلَه عليه في الفقه ، فلذا كان يلقبه : ربحانة الفقهاء وسيد المحدثين .

وأما شُعبة : فقال عنه الحافظ ابن عبد الهادي في « التنقيح » - كما في « نصب الراية » . ٤ : ١٧٤ - : « شُعبة لم يكن من الحذاق في الفقه » . حتى إن ضَعُفَ هذا الجانب الفقهي في شُعبة حَمَلَه على أن يتكلم في رِوَاية ثقة روى حديثاً ، رأى شُعبة أنه يُعارض حديثاً آخر في الباب ، فتكلم فيه شُعبة لذلك ، وطعن فيه غيرُ شُعبة تبعاً لشُعبة ! انظر ذلك في المصدر المذكور !

وقد أسند الخطيب - عقب ما تقدم - إلى محمد بن المنكدر قوله : « الفقيه الذي يحدث الناس : إنما يدخلُ بين الله وبين عباده ، فلينظر بما يدخل ! » .

وأثّاراً أخرى بهذا المعنى ساقها بأسانيده ، ومنها قول الإمام إبراهيم

النخعي رحمه الله - وسيأتي بتامه - : « .. وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث فيحرف حلاله عن حرامه ، وحرامه عن حلاله ، وهو لا يشعر » .

ولهذا فضل الأئمة ما يتداوله الفقهاء على ما يتداوله غيرهم ، وقد عقد القاضي الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٢٣٨ فصلاً طويلاً بعنوان : « القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية » ذكر أول خبر فيه عن الإمام وكيع بن الجراح أنه قال يوماً لأصحابه : « الأعمش - أحب إليكم - عن أبي وائل ، عن عبد الله - بن مسعود - ، أو : سفيان - الثوري - عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ؟

فقالوا له : الأعمش ، عن أبي وائل : أقرب ! فقال وكيع : الأعمش شيخ ، وأبو وائل شيخ ، وسفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله : فقيه ، عن فقيه ، عن فقيه ، عن فقيه » .

وذكر الخطيب في آخر « الكفاية » بعض مرجحات الأخبار ، وقال ص ٤٣٦ : « ويرجح بأن يكون رواته فقهاء ، لأن عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك » وساق قصة وكيع المذكورة ، وزاد قول وكيع في آخرها : « وحديث تداوله الفقهاء خير » .

وأما النقطة الرابعة : فهي إثبات ضبطه من حيث العربية .

ومعنى ذلك : ضرورة تحري : كيف نطق النبي ﷺ بهذه الكلمة ، مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو نحو ذلك ؟^(١) ومعلوم لدينا دقة اللغة

(١) وهذا الضبط إنما يؤخذ من حكاية العلماء له ، وتنبههم إلى اختلاف الرواة له ، فردّه إلى النقل ، لا إلى الضبط المطبعي . وهذا واضح لا يحتاج طالب علم إلى التنبيه إليه .
لكن دعاني إليه ما أحكيه للقراء (من المضحك المبكي) نقلاً عن شيخنا علامة حص =

العربية وما يترتب من آثار هامة فيها على اختلاف نحوي سير .

ومحل هذه الضرورة : ما إذا اختلف نقل الرواة لهذه الكلمة ، كما تقدم في الحديث عن النقطة الثالثة ، لأننا إذا أثبتنا أحد الوجوه المنقولة للكلمة الواحدة : فقد نفينا الخلاف الفقهي ، وإن اختلفت الروايات حصل الاختلاف الفقهي ولا بد .

ويمكن التمثيل لذلك بما يلي : إذا ذبح الجزار شاة ذبحاً شرعياً ، فخرج من بطنها جنين ميت ، فهل يحل أكله دون تذكية أو لا يحل إلا بتذكية وذبح له ؟ .

يرد في هذا الصدد قول النبي ﷺ : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . وقد اختلفت الرواية فيه ، قال ابن الأثير في « النهاية » ٢ : ١٦٤ : « يروى هذا الحديث ^(١) بالرفع والنصب ، فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو « ذكاة الجنين » ، فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين ، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف ، ومن نصب : كان التقدير عنده : ذكاة الجنين كذكاة أمه ، فلما

= ونادرتها رحمه الله تعالى ، حكى لي ذلك من قرابة تسع سنوات في منزلي بجلب ، قال : « دخل علي المسجد قبيل أذان الظهر رجلاً لا أعرفه ، ثم سمي لي - وذكر رجلاً كبيراً من كبراء المشوشين على أتباع المذاهب ، أو هو كبيرهم في سوريا - فجلس ينتظر الأذان ، فلما قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر - بفتح الراء - قال هذا الرجل بانتفاضة وغضب : هذا خطأ ، هذا بدعة ! فقال شيخنا : ما هو الخطأ والبدعة ؟ فقال : هذا مخالف لما في صحيح مسلم ! فكرر عليه شيخنا السؤال : ماذا في صحيح مسلم ؟ فقال الرجل : الذي في صحيح مسلم : الله أكبر الله أكبر - بضم الراء - . فقال له شيخنا بأدبه المعروف وسكونه : تلقئتم صحيح مسلم عن شيوخكم ، عن شيوخهم إلى الإمام مسلم أنه روى الحديث بضم الراء ، أو هو ضبط المطبعة ؟! قال شيخنا : فسكت وسكت ، وصلى وانصرف . فليعتبر العقلاء ! .

مع أن هذا الرجل ليس له من الشيوخ إلا شيخ واحد - من علماء حلب - بالإجازة ، لا بالتلقي والأخذ والمصاحبة والملازمة ! .

(١) أي كلمة « ذكاة » الثانية الواردة في جملة « ذكاة أمه » .

حذف الجار نصب - المجرور - . أو على تقدير : يُذَكَّى تذكيةً مثل ذكاة أمه ، فَحَذَفَ المصدرَ وَصِفَتَهُ ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فلا بدَّ عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً . ومنهم مَنْ يرويه بنصب الذكاتين ، أي : ذكّوا الجنين ذكاة أمه « انتهى كلام ابن الأثير .

« فعلى الروایتين الأخيرتين لابد من تذكية الجنين ليحلَّ أكله ، والرواية الأولى تحتل معنيين أحدهما : إغناء ذكاة الأم عن ذكاة الجنين ، والآخر أن ذكاة الجنين تكون على طبق ذكاة الأم بطريق التشبيه البليغ »^(١) .

وقد أخذَ بمقتضى الرواية المشهورة - وهي رفع « ذكاة » في المرة الأولى والثانية - الإمام الشافعي وغيره .

وأخذ بمقتضى الروایتين الثانيةين الإمام أبو حنيفة وغيره - ومنهم ابن حزم الظاهري^(٢) - وكلّ من الطرفين أيّد مذهبه بأدلة أخرى . والله أعلم .

ثم رأيت القاضي عياضاً رحمه الله قال في كتابه البديع « الإلماع » ص ١٥٠ وهو ينبّه إلى ضرورة الضبط والتقيد والشكل : « وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب » .

كاختلافهم في قوله عليه السلام : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » فالحنفية ترجّح فتح « ذكاة » الثانية ، على مذهبها في أنه يُذَكَّى مثل ذكاة أمه .

(١) من « النكت الطريفة » للعلامة الكوثري رحمه الله ص ٦٢ . فإن قيل : هذا يحتاج إلى إثبات صحة رواية نصب . فالجواب هو ما سيأتي في آخر الرسالة عند رد الشبهة الأخيرة حول السبب الرابع . وأكرر التنبيه الذي ذكرته تعليقاً ص ٢٢ من أن ما أذكره من مذاهب العلماء وأدلّتهم : هو ما تقتضيه المناسبة وتعين عليه ، وإلا فلكل قول ومذهب أدلّته الأخرى الكثيرة في كل مسألة .

(٢) انظر المحلى « ٧ : ٤١٩ .

وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع ، لإسقاطهم ذكاته .

وكذلك قوله عليه السلام « لا نورث ، ما تركناه صدقة » . الجماعة : ترجّح روايتها برفع « صدقة » على خبر المبتدأ ، على مذهبها في أن الأنبياء لا تُورث ، وغيرهم من الإمامية يرجّح الفتح على التمييز لما تركوه صدقة أنه لا يورث دون غير ما ترك صدقة^(١) . وإذا كان هذا : لم يكن فرقاً بينهم وبين غيرهم ، ولم يكن معنى لتخصيصه الأنبياء ، وقد أجاز النحاس نصبه على الحال^(٢) .

وكذلك قوله في الحديث : « هـولك عبد بن زمعة » . رواية الجماعة رفع « عبد » على النداء ، أو اتباع « ابن » له ، على الوجهين في نعت المنادى المفرد : من الضم والفتح .

والحنفية ترجح تنوين « عبد » على الابتداء ، أي : هو الولد لك عبد ، وتَنصب « ابن زمعة » على النداء المضاف .
في كثير مما لا يُحصى من هذا .

ويمكن التمثيل بمثال آخر ، وهو قوله ﷺ : « في كل سائئة إبل في أربعين : بنت لبون ، لا يُفرّق إبل عن حاسبها ، مَنْ أعطأها مؤتجراً - أي : طالباً الأجر - فله أجرها ، وَمَنْ منعها فإننا آخذوها وشطَر ماله ، عزمة من عزمات ربنا عز وجل ، وليس لآل محمد منها شيء » رواه أبو داود ٢ : ١٢ بشرحه « عون المعبود » والنسائي ٥ : ١٦ وغيرها .

(١) كذا ، وعبارة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله في « فتح الباقي » ٢ : ١٢٠ : « والمعتزلي ينصبها - صدقة - تمييزاً ، ويجعل « ما تركناه » مفعولاً ثانياً لـ « نُورث » . أي : لا نورث ما تركناه صدقة ، بل ملكاً » .

(٢) وانظر توجيهاً آخر له عند ابن مالك في « شواهد التوضيح » ص ١٥٤ .

فاختلف في ضبط « وشطر ماله » هل هو بفتح الشين والراء ، وهو مضاف وما بعده مضاف إليه ؟ أو هو بضم الشين وكسر الطاء المشددة وفتح الراء ، على أنه فعل ماض مبني لما لم يُسم فاعله ، وما بعده نائب فاعل ؟ .
ويختلف معنى الحديث بناءً على اختلاف الضبط ، إذ أن معناه على الوجه الأول « وشطر ماله » : أن مَنْ منع الزكاة عوقب بأخذها من ماله ، مضافاً إليها أخذ نصف ماله أيضاً . وهذا هو الوجه المشهور ، إلا أن جماهير الأئمة لم يعملوا به ، ولهذا الوجه صلة بمسألة العقوبة والتعزير بأخذ المال ، وقد ذكروا أن الإمام أحمد قد أخذ بشيء من هذا ، والله أعلم^(١) .

ويكون معناه على الوجه الثاني « وشطر ماله » : أن يجعل ماله شطرين ، فيتخير عليه المصدق - جابي الزكاة - ويأخذ الصدقة من خير الشطرين . وهذا ما رجّحه الإمام إبراهيم الحربي أحد أجلة أصحاب الإمام أحمد وكان يقاس به في علمه وورعه وزهده ، ونسب الحربي الراوي إلى الغلط في رواية الحديث .

* * *

وقبل أن أنتقل إلى الكلام عن السبب الثاني ، لابدّ من التعرض للحديث عن شبهتين تعيشان في أذهان كثيرين من الناس ، هما :

- إذا صحّ الحديث فهو مذهبي .

- صحة الحديث كافية للعمل به .

(١) انظر « الحسبة في الإسلام » ص ٣١ للإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى . وانظر أيضاً « شرح القاموس » للزبيدي آخر مادة « ش ط ر » . وتخريج الحديث في « التلخيص الحبير » ٢ : ١٦٠ . و « فتح الباري » ١٧ : ١٢٣ آخر شرحه للحديث الأول من كتاب التوحيد .

وَيَسْبُكُونَ الشَّبْهَةَ الْأُولَى كَمَا يَلِي ، يَقُولُونَ :

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : إذا صحَّ الحديثُ ، فهو مذهبي ،
وها قد صحَّ الحديث ، فهو في الصحيحين - مثلاً - فإذا عَمِلْنَا بِهِ ، نكون
قد عملنا بسنة ثابتة ، وعملنا بمذهب إمام معتبر من أئمة المسلمين ، ولا يليق
بمنطق العلم أن تقول : مذهب الشافعي هو الذي دُوِّنَ عنه في كتب مذهبه
فقط .

والجواب أن نقول : إن كلمة « إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي » قالها
الإمام الشافعي وغيره من الأئمة ، بل هي لسانُ حالِ كلِّ مسلمٍ عَقَلَ معنى
قول « لا إله إلا الله محمد رسول الله » .

غير أن مرادهم من قولهم هذا هو : إذا صَلَحَ الحديث للعمل به فهو
مذهبي . وأدعُ توضيح هذا إلى عدد من الأئمة في مذاهبهم الثلاثة : الحنفي
والشافعي والمالكي ، فقد يَبَيَّنُوا أن هذا هو المراد ، كما يَبَيَّنُوا مَنْ يَصْلُحُ
لذلك .

أما من الحنفية : فقد قال العلامة ابنُ الشَّحْنَةِ الكبيرُ الحلبيُّ الحنفيُّ
شيخُ الكمالِ بن الهمام رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى في أوائل شرحه على « الهداية » ما
نصه : « إذا صحَّ الحديثُ وكان على خلاف المذهب ، عَمِلْ بالحديث ،
ويكون ذلك مذهبه ، ولا يَخْرُجْ مقلِّده عن كونه حنفياً بالعمل به ، فقد
صحَّ عنه - عن الإمام أبي حنيفة - أنه قال : إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي ،
وقد حكى ذلك ابنُ عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة » . انتهى كلام
ابن الشحنة .

وقد نقل كلامه هذا ابنُ عابدين في أول حاشيته ١ : ٦٨ وعلَّق عليه
بقوله : « وَتَقَلَّه أَيْضاً الإمامُ الشَّعْرَانِي عن الأئمة الأربعة . ولا يَخْفَى أن
ذلك لمن كان أهلاً للنظر في النصوص ، ومعرفة محكمها من منسوخها ،

فإذا نظر أهل المذهب في الدليل وعَمِلُوا به : صحَّ نسبته إلى المذهب ، لكونه صادراً بإذن صاحب المذهب ، إذ لا شك لو علم بضعف دليله رَجَعَ عنه وَاتَّبَعَ الدليلَ الأقوى .

وقد تعرَّض ابنُ عابدينَ لهذا القول أيضاً في رسالته « شرح رسم المفتي » ص ٢٤ المطبوعة ضمن « مجموع رسائله » ، وَتَقَلَّ كلامَ ابنِ الشَّحْنَةِ وقيده بما قيده به في كلامه السابق تَقْلَهُ عن « حاشيته » بالحرف الواحد ، ثم زاد قيداً آخر فقال : « وأقول أيضاً : ينبغي تقييد ذلك بما إذا وافق قولاً في المذهب ، إذ لم يَأْذَنُوا في الاجتهاد فيما خَرَجَ عن المذهب مما اتفق عليه أئمتنا ، لأنَّ اجتهادهم أقوى من اجتهاده ، فالظاهر أنهم رأوا دليلاً أرجح مما رآه حتى لم يعملوا به » (١) .

وأحبُّ أن ألفتَ النظر إلى أمرين :

أحدهما : أن بعضَ المغرَّرين تقل كلامَ ابنِ الشَّحْنَةِ هذا عن حاشية ابنِ عابدين ، وأوهم الناس أن ابنِ عابدين سكت عنه ، وأفهمهم أن هذا هو رأيُ علماء المذهب ، ولا سيما ابنُ عابدين رحمه الله ، الذي هو خاتمة المحققين المتأخرين في المذهب .

كما فَعَلُوا مثل ذلك في تقلهم عبارات كهذه عن « الميزان الكبرى » للشَّعْرَانِي رحمه الله ، وتسترَّوا وراء كلامه ، وقالوا للناس : إنه عالمٌ معتبرٌ صوفيٌّ مقبولٌ كلامه عند أتباع أئمة المذاهب ! وهو كذلك . ولكنه : كلام حق أُريد به باطل ، ولُبِّسَ ثوبَ باطل .

ثانيهما : أن قولَ ابنِ عابدين رحمه الله في تعليقه على كلام ابن

(١) ثم قال ص ٢٥ : « لكن ربما عدلوا عما اتفق عليه أئمتنا لضرورة ونحوها ، كما مر في مسألة الاستئجار على تعليم القرآن ونحوه من الطاعات » .

الشحنة : « ولا يخفى أن ذلك لمن كان أهلاً ... » : قول له أهميته البالغة ، إذ إن كلمة « ولا يخفى » هي بمنزلة قولنا نحن في مخاطباتنا اليوم : وبدهي . فهو - رحمه الله - يعتبر هذا التقييد من الأمور البدهيات المسلّمات ، وما لا يجوز التغافل عنه أو التوقف في قبوله ، فمن البدهيات - مثلاً - أن قول القائل : الشمس طالعة ، يفيد أن الوقت نهار لا ليل ، فكذلك قول الإمام : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، يفيد إفادة بدهية مسلّمة لا توقف فيها : أن ذلك لمن كان أهلاً للنظر في النصوص ومعرفة ناسخها ومنسوخها ، وغير ذلك ، فلا يجوز للجهلاء أو (أنصاف) المتعلمين المغرورين أن يتجرؤوا على هذا المقام !.

وقد أغفل هؤلاء المغرّرون المشوّشون هذا القيد الذي لا بدّ منه ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وقد نقل كلام ابن الشحنة وتقييد ابن عابدين له في « الحاشية » : العلامة المفسّر المحدث الفقيه فضيلة الشيخ عبد الغفار عيون السود الحمصي الحنفي رحمه الله تعالى (صفر عام ١٢٩٠ - ٢٧ من شهر ربيع الثاني عام ١٣٤٩) في رسالته النافعة الماتعة « دفع الأوهام عن مسألة القراءة خلف الإمام » ص ١٥ وقال : « وهو تقييد حسن ، لأننا نرى في زماننا كثيراً ممن يُنسب إلى العلم مغترّاً في نفسه ، يظنُّ أنه فوق الثريا وهو في الحضيض الأسفل ، وربما يطالع كتاباً من الكتب الستة - مثلاً - فيرى فيه حديثاً مخالفاً لمذهب أبي حنيفة فيقول : اضربوا مذهب أبي حنيفة على غرض الحائط ، وخذوا بحديث رسول الله ﷺ ، وقد يكون هذا الحديث منسوخاً أو معارضاً بما هو أقوى منه سنداً ، أو نحو ذلك من موجبات عدم العمل به ، وهو لا يعلم بذلك ، فلو قُوض لمثل هؤلاء العمل بالحديث مطلقاً :

لَضَلُّوا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ ، وَأَضَلُّوا مَنْ أَتَاهُمْ مِنْ سَائِلٍ «^(١) .

وهنا تتورُّ ثائرةُ أدعياء الدعوة إلى العمل بالسنة فيقولون : هل يجوز لكم أن تحكموا بالضلال على من يعمل بالسنة ويفتي الناس بالحديث !! فنقول : نعم إذا لم يكن أهلاً لهذا المقام ، وقد سَبَقْنَا إلى هذا الحكم إمام من أئمة العلم بالحديث والفقهاء ، هو الإمام أبو محمد عبد الله بن وهب المصري أحد أجلاء تلامذة الإمام مالك في المدينة المنورة ، والإمام الليث بن سعد في مصر ، قال رحمه الله : « الحديث مَضَلَّةٌ إِلَّا لِلْعُلَمَاءِ » كما في « ترتيب المدارك » ١ : ٩٦ للإمام القاضي عياض رحمه الله ، وقال الإمام ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله في كتابه « الجامع » ص ١١٨ : « قال ابن عيينة : « الحديث مَضَلَّةٌ إِلَّا لِلْفُقَهَاءِ » يريد : أن غيرهم قد يحمل شيئاً على ظاهره وله تأويلٌ من حديثٍ غيره ، أو دليلٌ يخفى عليه ، أو متروكٌ أَوْجَبَ تَرْكُهُ غَيْرُ شَيْءٍ مِمَّا لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ اسْتَبَحَرَ وَتَفَقَّهَ » .

وأخذه منه شيخ المالكية للمتأخرين خليل بن إسحاق الجُنْدِي صاحب « المختصر » الشهير ، فقال له في خاتمة كتابه « الجامع » أيضاً - وهو مخطوط في

(١) وَلِيُعْلَمَ وَقَعَ هَذَا الْكَلَامُ وَمَنْ الْمُرَادُ بِهِ ، أَذْكَرُ سَبَبِ تَأْلِيفِ الشَّيْخِ لِرِسَالَتِهِ الْمَنْقُولِ عَنْهَا ، كَمَا حَدَّثَنِي بِهِ ابْنُ أَخِيهِ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ الْمَقْرِيُّ الْمَفْسَّرُ الْفَقِيهَ الْوَرَعُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عِيُونُ السُّودِ أَمِينُ فِتْوَى حَمَّصَ ، الْمَتَوَفَّى سَحَرَ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ صَفَرِ ١٣٩٩ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، قَالَ لِي : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ طَرَابُلُسَ - الشَّامِ - إِلَى حَمَّصَ ، وَقَالَ لِلشَّيْخِ - يَرِيدُ عَمَّهُ - : إِنَّهُ ظَهَرَ عِنْدَنَا رَجُلٌ يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ خَلَفَ الْإِمَامَ فَهُوَ كَافِرٌ ! فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَقْرَأْ لَهُ تَصَحُّحٌ صَلَاتِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَصْحَحْ صَلَاتَهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَصَلِّ وَمَنْ لَمْ يَصَلِّ فَهُوَ كَافِرٌ !! .

وَأَلَحَّ هَذَا الرَّجُلُ الطَّرَابُلُسِيُّ فِي الرَّجَاءِ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ الشَّيْخُ - عَبْدِ الْغَفَّارِ - جَوَاباً شَافِئاً ، فَكُتِبَ لَهُ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ خِلَالَ سَاعَتَيْنِ ، وَسَمَّاها « دَفْعُ الْأَوْهَامِ » وَأَعْطَاهَا لِلرَّجُلِ ، ثُمَّ عَرَضَهَا الشَّيْخُ عَلَى بَعْضِ عُلَمَاءِ حَمَّصَ ، فَقَرَّطُوهَا لَهُ ، ثُمَّ طَبَعَهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ .

قلت : وكلام هذا (المتجهِد) يذكِّرنا بقول القائل :

حَجَّحَ تَكَاتَّرَ كَالزَّجَاجِ تَخَالَهَا حَقّاً ، وَكَلَّ كَابِرٌ مَكْسُورٌ

دار الكتب الوطنية بتونس .-

وانظر تفسير هذا القول نحو ما تقدم للعلامة ابن حجر المكي في
« فتاويه الحديثية » ص ٢٨٣ .

وأما من الشافعية : فقد تعرض لهذا القول باختصار الإمام النووي رحمه
الله في « تهذيب الأسماء واللغات » ١ : ٥١ فقال : « احتاط الشافعي رحمه
الله فقال ما هو ثابتٌ عنه من أوجه من وصيته بالعمل بالحديث الصحيح
وترك قوله المخالف للنص الثابت الصريح ، وقد امثل أصحابنا رحمهم الله
وصيته وعملوا بها في مسائل كثيرة مشهورة ، كسألة التشويب في أذان
الصبح ، واشترط التحلل في الحج بعذر المرض ونحوه ، وغير ذلك مما هو
معروف .

ولكن لهذا شرطٌ قلٌّ من يتَّصفُ به في هذه الأزمان^(١) ، وقد أوضحته
في مقدمة شرح المهذب .

وإليك ملخصاً مما قاله في مقدمة « المجموع شرح المهذب » . قال رحمه
الله ١ : ١٠٤ : هذا الذي قاله الشافعي : ليس معناه أن كل أحدٍ رأى

(١) زمن النووي رحمه الله (٦٣١ هـ - ٦٧٦ هـ) لا أزماننا هذه !.

وقد يخطر ببال مغالط : أنه قد يوجد في ذلك الزمان أناسٌ يتطاولون إلى مقام الاجتهاد ،
فتكون كلمة النووي هذه موجهة إلى أولئك ، لا إلى العلماء !.

وأقول : إن سيادة العلم والعلماء في ذلك الزمان - القرن السابع - الذي في أوله مثلُ الفخر
الرازي ، ثم مثل ابن الصلاح ، والمنذري ، والعز بن عبد السلام ، والقرطبيان . المفسر والحدث ،
وابن النير ، وأبي الحسن بن القطان ، والمقادة : الضياء المقدسي ، والموفق بن قدامة ، و ... في
آخره ابن دقيق العيد (٦٢٥ - ٧٠٢) ...

إن تلك السيادة للعلم والعلماء تمتع من ظهور مثل هذه الفتن والألغوبات في الدين ، وأنت
خير بما حصل للإمام السيوطي رحمه الله من علماء عصره بعد نحو قرنين ونصف قرن ، مع أنه
غير مدفوع عما ادعاه ، فكيف لو جاءهم مثل الذي جاءني ، وشرحت لك قصته في المقدمة !!؟
غفرانك اللهم .

حديثاً صحيحاً قال : هذا مذهبُ الشافعي ، وعَمِلَ بظاهره ، وإنما هذا
فمن له رتبةُ الاجتهادِ في المذهب ، وشرطُه : أن يَغْلِبَ على ظنه أن
الشافعي رحمه الله لم يقفْ على هذا الحديث ، أو لم يعلم صحته ، وهذا إنما
يكونُ بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ، ونحوه من كتب أصحابه الآخذين
عنه وما أشبهها . وهذا شرطٌ صعبٌ قلَّ من يتصفُ به .

وإنما اشترطوا ما ذكرنا : لأنَّ الشافعي رحمه الله تَرَكَ العملَ بظاهر
أحاديث كثيرةٍ رآها وعَلِمَها ، لكنْ قام الدليلُ عنده على طعن فيها أو
نسخها^(١) ، أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك .

قال الشيخ أبو عمرو - هو الإمام ابن الصلاح - رحمه الله : ليس العملُ
بظاهر ما قاله الشافعي بالهين ، فليس كلُّ فقيه يسوغُ له أن يستقلَّ
بالعمل بما يراه حجةً من الحديث . وفيمن سلك هذا المسلك من الشافعيين
مَنْ عمل بحديث تركه الشافعي رحمه الله عمداً مع علمه بصحته ، لمانعٍ اطلع
عليه وخَفِيَ على غيره . كأبي الوليد موسى بن أبي الجارود - ممن صحبَ
الشافعي - قال : صح حديثُ « أفطر الحاجم والمحجوم » فأقول : قال

(١) قال الحاكم في « المستدرک » ١ : ٢٢٦ : « لعل متوهماً يتوهم أن لا معارضَ لحديث صحيح
الإسناد آخر صحيح ، وهذا المتوهم ينبغي أن يتأمل كتاب الصحيح لسلم حتى يرى من هذا
النوع ما يَمَلُّ منه » .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في « فتح الباري » ١ : ٤١٣ « وكَم من حديث منسوخ وهو
صحيح من حيث الصناعة الحديثية » .

وقوله هذا يفسرُ قوله في « شرح النخبة » ص ٤١ بحاشية « لَقَطُ الدُّرَر » : « العلماء متفقون
على وجوب العمل بكل ما صح » . فكأنه يقول : العلماء متفقون على وجوب العمل بكل ما
صلح للعمل به . كما سيأتي تقريره في الجواب عن الشبهة الثانية قريباً .

ثم رأيت البقاعي رحمه الله قال في « النكت الوفية » ورقة ١٢ / آ بعد كلام طويلٍ نقله عن
شيخه ابن حجر : « فقد تحرَّر أن مرادهم بالصحيح : الذي يجب العمل به » بأنْ خلا عن أي
معارض ونحوه .

الشافعي : أفطر الحاجم والمحجوم . فردّوا ذلك على أبي الوليد ، لأن الشافعي تركه مع علمه بصحته ، لكونه منسوخاً عنده ، وبين الشافعي نسخة واستدلّ عليه «^(١) انتهى كلام النووي وتقلّه كلام ابن الصلاح .

وقد حصل لابن حبان رحمه الله تسرّع أكبر مما حصل لابن أبي الجارود ، فإنه قال في « صحيحه » - « الإحسان » ٣ : ٤٣٥ - : « كلُّ أصلٍ تكلمنا عليه في كتبنا ، أو فرعٍ استنبطناه من السنن في مصنفاتنا : هي كلّها قول الشافعي ، وهو راجعٌ عما في كتبه ، وإن كان ذلك المشهور من قوله ، وذلك أني سمعتُ ابنَ خزيمة يقول سمعتُ المزيّ : يقول : سمعتُ الشافعي يقول : إذا صحَّ لكم الحديثُ عن رسول الله ﷺ فخذوا به ودعوا قولي » .

وتقول لابن حبان ، قد صح هذا القول أو نحوه عن أئمة آخرين ، فلم لا تنسبُ ما أصْلَتْه وفرَعَتْه إليهم أيضاً ؟!

وللإمام التقي السبكي رحمه الله رسالة سماها « معنى قول الإمام المطليبي : إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي » طُبعت ضمن المجلد الثاني من « مجموعة الرسائل المنيرية » من صفحة ٩٨ - ١١٤ ، تقل في أولها كلام الإمام ابن الصلاح والإمام النووي الذي تقلتُ بعضه ، ووافقهما عليه وقال ص ١٠٢ : هذا « تبين لصعوبة هذا المقام حتى لا يغترَّ به كل أحد »^(٢) .

ثم قال بعد سطرين : « وأما قصة ابن أبي الجارود : فالردُّ فيها على ابن أبي الجارود لتقصيره في البحث ، لا على حُسن كلام الشافعي في نفسه وإمكان اتباعه . ومن وافق ابن أبي الجارود عليه : أبو الوليد النيسابوري

(١) انظر « اختلاف الحديث » للإمام الشافعي من كتابه « الأم » ٨ : ٥٢٩ ، و « المجموع » ٦ : ٤٠٢ .

(٢) أي : فالتجروء على هذا المقام دون أهلية فيه : هو إنسان مغرور ! .

حسان بن محمد ، من ذرية سعيد بن العاص ، من أكبر أئمة أصحابنا ، توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة ، كان يحلف بالله أن مذهب الشافعي أنه يُفطر الحاجم والمحجوم ، استناداً إلى ذلك . وغلّطه الأصحاب بما سبق - من أن الشافعي تركه مع علمه بصحته لكونه منسوخاً عنده^(١) - كما غلّطوا ابن أبي الجارود ، وهو كمسألة يغلطُ فيها بعض المجتهدين ، لكن تغليط ذلك صعب ، لاتّساع المدارك

وقد حُكي عن أبي الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعيّ ، وكان فقيهاً محدثاً ، أنه كان لا يقنت في صلاة الصبح ، يقول : صحّ عندي أن النبي ﷺ ترك القنوت في صلاة الصبح ...

فتركتُ - المتكلم هو السبكي نفسه - القنوتَ في صلاة الصبح مدةً ، ثم علمتُ أن الذي صحّ من قوله ﷺ القنوتَ في صلاة الصبح هو : الدعاء على رِغْلٍ وَذَكْوَانٍ ، وفي غير صلاة الصبح . أما ترك الدعاء مطلقاً بعد القيام في صلاة الصبح : ففيه حديث عيسى بن ماهان ، وفيه من الكلام ما عُرف ، وليس هذا موضعَ تحريره ، فرجعتُ إلى القنوت ، وأنا الآن أقنت ، وليس في شيءٍ من ذلك إشكالٌ على كلام الشافعي ، وإنما قصورٌ يَعْرِضُ لنا في بعض النظر . انتهى كلام الإمام السبكي .

وفي هذا النصّ عبرةٌ لمن يعتبر ! إذا كان هذا حال ابن أبي الجارود - وهو من تلاميذ الشافعي ، ومحلّه في العلم معروف - ومثله وأجلُّ منه أبو الوليد النيسابوري - وليس هو من الرواة فقط ، بل هو من أهل الرواية وأئمة الدراية - ومع ذلك يحلفُ بالله وَيَنْسَبُ إلى الشافعي العملَ بحديثٍ تركَ الشافعي العملَ به عمداً لأنه منسوخ عنده : إذا كان هذا حال هؤلاء :

(١) انظر كلام الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٥ : ٤٩٣ و « تذكرة الحفاظ » ٣ : ٨٩٥ .

فما القول بأهل زماننا^(١) ، هل يجوز لهم أن يُطبّقوا على الإمام الشافعي مقتضى قوله ، وهم لا يفقهون للشافعي قولاً !! .

وهذا أبو الحسن الكرجي ، وقد وصفه السبكي كما ترى بالفقيه المحدث ، ووصفه تلميذه السمعاني بأنه « إمام ورع عالم عاقل فقيه مفتّ محدث شاعر أديب »^(٢) ومع ذلك تركّ القنوت مخالفاً لإمام مذهبه ، بحجة صحة الحديث وأن إمامه يقول : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، و « اتركوا قولي وخذوا بالحديث » : ومع ذلك تعقبه من بعده ، منهم التاج ابن السبكي رحمه الله لما ترجم له في « طبقات الشافعية » فإنه قال بعد أن ذكر له هذا

(١) قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في « التذكرة » ص ٦٢٧ - ٦٢٨ في آخر كلامه عن رجال الطبقة التاسعة المتوفين بين عام ٢٥٨ - ٢٨٢ قال : « ياشيخ ارفق بنفسك ، والزم الإنصاف ، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ النظر الشرر ، ولا ترمقهم بعين النقص ، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا (٦٧٣ - ٧٤٨) حاشا وكلا ، وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة ، فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال : من أحمد ؟ وما ابن المديني ؟ وأي شيء أبو زرعة وأبو داود ؟ فاسكت بحلم أو انطق بعلم ، فالعلم النافع هو ما جاء عن أمثال هؤلاء ، ولكن نسبته إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث ، فلا نحن ولا أنت ، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل » .

ثم قال صفحة ٩٤٨ في ترجمة الإسماعيلي صاحب « المستخرج » على صحيح البخاري : « صف مسند عمر رضي الله عنه ، طالعته وعلقت منه وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين » .

هذا كلام الإمام الحافظ الناقد الذهبي ، الذي كان في القرن الثامن الزاخر بكبار المحدثين في العصور المتأخرة ، وكان في فاتحة ذلك القرن الإمام شيخ الإسلام ابن دقيق العيد (٧٠٢) ، وفي خاتمة البحر الهادي الصامت الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥) . رحمه الله أجمعين ، فاعتبر وتبصر .

ولم نر أحداً من أولئك أو هؤلاء ادعى لنفسه العلم ، فضلاً عن حيازته على العلم كله ، وأنه حريص على التوسع في الاطلاع على السنة والوقوف على ألفاظها وطرقها ومعانيها ، وأن علي بن المديني يقول : « التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، ومعرفة الرجال نصف العلم » .

(٢) « طبقات الشافعية » للتاج السبكي ٦ : ١٣٨ .

الرأي ٦ : ١٣٨ - ١٣٩ : « أَمَامَهُ عَقَبَتَانِ فِي غَايَةِ الصَّعُوبَةِ : صَحَّةُ الْحَدِيثِ - فِي النَّهْيِ عَنِ الْقَنُوتِ - وَهِيَاهَاتِ ! إِنْ الْوُصُولُ إِلَى ذَلِكَ لَشَدِيدٌ عَلَيْهِ ، عَسِيرٌ ، وَكَوْنُهُ يَصِيرُ - تَرْكُ الْقَنُوتِ - مَذْهَباً لِلشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ أَيْضاً صَعْبٌ » .

وكذلك الإمام التقي السبكي كان يقنت في صلاة الفجر ، بمقتضى مذهبه الشافعي الذي نشأ عليه ، ثم لما اطلع على قصة الكرجي هذا ترك القنوت ، ثم تراه عاد إليه ، والسبكي هو الإمام الذي وُصف بحق : بالمجتهد المطلق ، أو المجتهد في المذهب ، ووصفه عصره الحافظ الذهبي رحمه الله - وبينهما من اختلاف المنزاع ما بينها - بأنه شيخ عصره حديثاً وفقهاً ، فقال له لما تولى - السُّبكي - خطابة الجامع الأموي بدمشق :

لِيَهْنِ الْمَنْبَرُ الْأَمْوِيُّ لِمَا علاه الحاكم البحرُ التقيُّ
شيوخُ العصرِ أحفظهم جميعاً وأخطبهم وأقضاهم علي^(١)

فإذا كان السبكي قد حصل له هذا التردد - وهو بهذه المنزلة في العلم - فهل يجوز لمن هو دونه أن يتسك بظاهر كلام الشافعي رضي الله عنه ، ويسرع إلى العمل بما صحَّ من الحديث ، مشوشاً على نفسه وعلى غيره من الناس ، متظاهراً أنه يعمل بمقتضى قول إمام معتبر من أئمة المسلمين معتمداً عندهم ، فلم ننكر عليه ؟ .

ثم نقل السبكي في الرسالة المذكورة ص ١٠٦ نصاً طويلاً عن الإمام أبي شامة المقدسي فيه كلام يتعلَّق بما نحن في صدد الحديث عنه ، وصدر السبكي هذا النص بقلوبه : « قال أبو شامة رحمه الله - تلميذ ابن الصلاح

(١) علي : هو اسم التقي السبكي ، وهو علي بن عبد الكافي السبكي . ويريد الذهبي الإشارة إلى الحديث الشريف « وأقضاهم علي » .

وشيخ النووي - وهو من المبالغين في اتباع الحديث « ثم نقل كلامه ، وفي آخره يقول أبو شامة : « ولا يتأتى النهوض بهذا إلا من عالم معلوم الاجتهاد ، وهو الذي خاطبه الشافعي بقوله : إذا وجدتم حديث رسول الله ﷺ على خلاف قولي فخذوا به ودّعوا ما قلت ، وليس هذا لكل أحد » (١) .

وهذا التبيين الهام جداً من أولئك الأئمة المحدثين الفقهاء الأتقياء ، يتبين لنا مَنْ أرادَه الشافعي في كلامه . وأنه رضي الله عنه ما أراد هؤلاء المتطاولين على العلم والعلماء المُقْعَدِينَ في حقيقة أمرهم وواقعهم ! .

وأما من علماء المالكيين : فقد نقل السبكي رحمه الله ص ١٠٨ عن الإمام الحجة الأصولي شهاب الدين أبي العباس القَرَّافِي المالكي رحمه الله تعالى صاحب « الفروق » و « الأحكام » وغيرهما ، نقل عنه من كتابه « التنقيح » وشرحه بيان حال المتأهل لهذا المقام فقال :

« وكثيرٌ من فقهاء الشافعية يعتمدون على هذا ويقولون : مذهب الشافعي كذا ، لأن الحديث صح فيه . وهو غلط ، لأنه لا بدَّ من انتفاء المعارض ، والعلم بعدم المعارض يتوقَّفُ على مَنْ له أهلية استقراء الشريعة حتى يحسُنَ أن يقال لا معارض لهذا الحديث . أما استقراء غير المجتهد المطلق فلا عبرة به . فهذا القائل من الشافعية ينبغي أن يحصل لنفسه أهلية الاستقراء قبل أن يصرِّح بهذه الفتيا » .

أي : إذا أردنا أن ننسبَ إلى مذهب الشافعي حكماً بناءً على صحة حديث فيه ، فلا يجوز لنا أن ننسبه إليه إلا بعد تتبعنا تتبعاً كاملاً ،

(١) وأبو شامة هذا وصفه الحافظ الذهبي في « التذكرة » ٤ : ١٤٦٠ ، والسيوطي في « طبقات الحفاظ » ص ٥٠٧ ، وفي أول كتابه « نظم العقيان » ب « الإمام الحافظ العلامة المجتهد » .

ليحصل لنا علم جازمٌ بعدم وجود دليلٍ آخر يعارضه ، ولا يحصل العلم بعدم وجود دليلٍ معارضٍ له إلا لمن له أهلية استقراء الشريعة كاملةً ، لا الأحاديث فقط ، وهذا لا يكون إلا للمجتهد دون سواه .

وتذكرنا كلمة القرافي المالكي هذه ، بكلمة لمالكي آخر ، هو أبو بكر المالكي في « رياض النفوس » ١ : ١٨١ قالها في ترجمة الإمام الكبير أسد بن الفرات رحمه الله تعالى ، تلميذ الإمام مالك في المدينة ، ومحمد بن الحسن في بغداد ، قال : « والمشهور عن أسد رحمه الله تعالى أنه كان يلتزم من أقوال أهل المدينة وأهل العراق ما وافق الحقَّ عنده ، ويحقق له ذلك ، لاستبحاره في العلوم ، وبجته عنها ، وكثرة مَنْ لقي من العلماء والمحدثين » .

فتأمل الأسباب الثلاثة التي أهّلته لذلك : استبحاره في العلوم ، وبجته عنها ، وكثرة شيوخه .

ولولا ضرورة التأمل والتأني واشتراط الشروط : لساغ لكل إنسان أن ينسب كل مسألة يقتنع بصحة الحديث فيها إلى فلان من الأئمة ، ويأتي آخر فينسب القول بالمسألة نفسها إلى إمام آخر ، ويأتي ثالث فيقتنع بصحة حديثٍ مخالفٍ في المسألة نفسها فينسب القول به إلى الإمام الأول والثاني ، وهكذا وهكذا إلى ما لا نهاية له من الاضطراب في العلم والبلبله في الدين تحت شعار تطبيق : إذا صح الحديث فهو مذهبي !! .

وحينئذ يتسع الحرق وتمتدّ الفوضى إلى دعوى الإجماع على كل مسألة حصل لأحدنا الاقتناع بصحة الحديث فيها ! لأن هذا المعنى - إذا صح الحديث فهو مذهبي - هو لسان حال كل عالمٍ ، بل : كل مسلم ، كما أسلفته أول كلامي عن هذه الشبهة ، نسأل الله الصّون .

فإن قيل : فما مراد الأئمة من تقرير هذه الكلمة وما شابهها في نفوس

أصحابهم فمن بعدهم ؟ .

فالجواب : ما قاله العلامة المحقق الأصولي مولانا الشيخ حبيب أحمد الكيرانوي في المقدمة الثانية لـ « إعلاء السنن » والتي طبعت قديماً باسم « إنهاء السكن » وأعيد طبعها حديثاً باسم « قواعد في علوم الفقه » قال رحمه الله صفحة ٥٧ - ٥٨ من الطبعة الأولى ، و صفحة ٦٤ من الطبعة الثانية : « حقيقة هذه الأقوال : هو إظهار الحقيقة الواقعة بأن الحجة هو قول رسول الله ﷺ لا قولي ، فلا تظنوا قولي حجةً مستقلة ، وأنا أبرأ إلى الله مما قلته خلاف رسول الله ﷺ ، وهذه الحقيقة لا تستلزم ما نسب هذا القائل إليه رحمه الله - أي إلى الشافعي - من تجويز نسبة كل قولٍ صح الحديث به عند كل قائل : إليه ، فاعرف ذلك ولا تغترّ بأمثال هذه الكلمات ... » إلى آخر كلامه الدقيق المتين .

وخلاصة هذا الجواب عن هذه الشبهة الأولى من كلام هؤلاء الأئمة : ابن عابدين ، وابن الصلاح ، وتلميذه أبي شامة ، وتلميذ أبي شامة : النووي ، والقرافي ، والسبكي : أنه لا يصل إلى رتبة ادعاء نسبة حكمٍ ما إلى مذهب الشافعي - وغيره - بناءً على قوله المذكور إلا مَنْ وصل إلى رتبة الاجتهاد أو قاربها .

وهذا يتبين : أنه لا يحقُّ لأمثالنا أن يعمل بمجرد وقوفه على حديثٍ ما - ولو كان صحيحاً - ويدعي أنه مذهب للشافعي ، وأنه إذا عمل به فقد عمل بمذهبٍ فقهي معتبر لإمام معتمد .

ويتبين أيضاً أن جماعةً من كبار العلماء السابقين عملوا بظاهر هذا القول : فغلطهم مَنْ بعدهم ، أو اضطرب تطبيقهم ، فما على العاقل إلا الاعتبار ! .

ومع هذا فلا ننكر أن كلمة الإمام هذه لها حقيقة واقعية ، كما تقدم في كلام الإمام النووي المنقول عن « تهذيب الأسماء واللغات » ص ٤١ ، ومن هذا القبيل ما علّق الإمام الشافعي القول به على صحة الحديث ، وقد ذكر الحافظ في « الفتح » ٤ : ٣٨٠ أوائل كتاب المحصر - في الحج - ذكر حديث عائشة : « مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » وقال : « هو أحدُ المواضع التي علّق الشافعي القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعها في كتاب مفرد ، مع الكلام على تلك الأحاديث » .

ولكلّ ميدانٍ رجاله ، ولا يجوزُ لإنسانٍ أن يتعدّى طوره .

وأقول بعد هذا البيان : أفلا يحقُّ لنا أن نعتبرَ من واقع غيرنا - على علمهم وفضلهم^(١) - فنثبتَ عند أقوال الإمام الذي يسّر الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أول نشأتنا ؟!

وقد أثارت هذه الجملة - في الطبعة الأولى - حفيظةَ بعض الناس ففهم أن هذا تقليد أعمى ، و « أن المقلّد يساوي عند العلماء : الجاهل » ثم لا تمرّ صفحة واحدة إلا ويناقض نفسه ، لأن المقام أعوزه إلى التناقض فقال عن الذين لم تكتمل آلاتُ الاجتهاد فيهم : هم « أمثال جماهير العلماء اليوم » !.

وهو يعترف بأن جماهير علماء اليوم من المقلّدين ، فهل يصفُ (الجاهل) بأنه « من لم تكتملُ آلاتُ الاجتهاد فيه » إلا جاهلٌ أشدُّ جهلاً منه .

(١) أضفت قولي « على علمهم وفضلهم » تفسيراً للضمير في قولي « غيرنا » فإنه واضح من السياق واللحاق ، والسياق العام أنني أريد العلماء المذكورين الذين أرادوا تطبيق كلمة الإمام الشافعي ، فوقعوا فيما انتقّدوا عليه .

لكني رأيت هذا (المجتهد !) فسرّ الضمير بـ (واقع السلفين) . ذكر ذلك في مقدمة رسالة للأمير الصنعاني .

فإذا كان بخطيء في فهم كلام مثلي ، فكيف في فهمه لكلام الله عز وجل ورسوله ﷺ ! .

إن هذا التناقض لا يكون إلا في منطق مَنْ إذا ذَكَر أصحاب الملايين من الليرات الذهبية قال : لكن فلاناً لا يملكُ هذا المقدار ، فإذا سئل : فماذا يملك ؟ أجابك : بأنه مَدِينٌ عاجزٌ عن تأمين قوتِ يومه لنفسه وعياله . فإذا أنكرتَ عليه هذه المحاقة في المقايضة : قال لك : أليس صحيحاً أنه لا يملك الملايين مَنْ لا يملك قوتَ يومه !

وهكذا منطق هذا المأفون : يصف المقلد بالجاهل ، وأن هذه قيمته عند العلماء ، فإذا جاوز صفحةً قال : إنه من لم تكتمل فيه آلات الاجتهاد ! وحقاً : إن من قارب اكتمالها : لم تكتمل فيه ، وإن مَنْ لا يعرف حرفَ هجاءٍ من العلوم الشرعية لم تكتمل فيه أيضاً ! فأَيُّ فرق بين هذين المنطقيين !!

لقد عَشِيََ بصره عن القصة التي حكاها الإمام ابن تيمية في « المسوِّدة » ص ٥١٦ وتلميذه ابن القيم في « إعلام الموقعين » ١ : ٤٥ عن الإمام أحمد رحمهم الله تعالى ، أن رجلاً سأل الإمام : « إذا حفظ الرجلُ مائة ألفِ حديث ، يكون فقيهاً ؟ قال : لا ، قال : فمائتي ألفٍ ؟ قال : لا ، قال : فثلاثمائة ألفٍ ؟ قال : لا ، قال : فأربعمائة ألفٍ ؟ قال بيده هكذا : وحرك يده . » . يعني : لعله يكون فقيهاً يفقي الناس باجتهاده .

ثم ذكر الشيخان ابنُ تيمية وابنُ القيم عن أحد أئمة الحنابلة : ابن شاقلا أنه قال : « لما جلستُ في جامع المنصور للفتياً ذكرتُ هذه المسألة - حكاية الرجل مع الإمام أحمد - فقال لي رجل : فأنتَ هو ذا لا تحفظُ هذا المقدار حتى تفقي الناس ! فقلت له : عافاك الله . إن كنتُ لا أحفظُ هذا المقدار فإني هو ذا أفقي الناسَ بقول مَنْ كان يحفظُ هذا المقدارَ وأكثرَ منه » يريد : أنه يفقي الناسَ بقول الإمام أحمد الذي انتقى « مسنده » من أكثر من ٧٥٠

ألف حديثٍ !.

وبعد هاتين القصتين علّق ابن تيمية رحمه الله تعالى بقوله : « قلت : إذا أخبر المفتي بقول إمامه فقد أخبر بعلم ، وهو في الحقيقة مبلغٌ لقول إمامه ، فلم يخرج عن العلم » .

فإن الجاهل إذا ؟!

إن الجاهل حقاً هو الذي يستعمل المصطلح العلمي الأصولي (عامي) بالمعنى المتعارف عليه المتبادر إلى الذهن من كلمة (جاهل) .

وإن الجاهل كلّ الجهل مَنْ يَطُولُ قلمه ولسانه بحيث لا يستطيعُ عاقلٌ أن يُجارِيه فيه !

نسأل الله الصون والسلامة ، و « أعوذُ بالله أن أكونَ من الجاهلين »
علماءً وعملاً وخُلُقاً .

* * *

وتقول على الأصوليين إذ زعم عليهم أنهم يقولون عن المقلّد : جاهل .
في حين أنهم يسمّونه (عامياً) ، وهم أرفع أدباً من أن يقولوا عنه :
جاهل ، وفرقٌ كبير بين هذه الكلمة وتلك ، إلا عند من هو الآن أجهلُ
من نفسه لما وَلَدته أمه منذ سبعين عاماً !! .

وقد كنت نَبّهتُ إلى أن الأصوليين يستعملون كلمة (عامي) في حقّ
المقلّد في صفحة ١٢٥ من الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، إلا أن المنتقد لا
يستفيد مما يقرأ .

وفي ختام الحديث عن احتجاجهم بقول الأئمة : « إذا صح الحديث فهو
مذهبي » - وقد طال - أحبُّ أن أقول :

إن البلية في هؤلاء الجهلة - وليست هي أولى بليّاتهم وأخراها - أنهم ينقلون كلاماً للعلماء قد قالوه بلغتهم ومصطلحاتهم ولن هو في مستواهم ، فينقله هؤلاء ويطبّقونه على أنفسهم - وليسوا أهلاً له - ويلقّنونه للمخدوعين بهم ليُجاهوا به أهل العلم ويُفحموهم - زعموا - !.

ومثّلهم في تلقينهم ذلك : مثّل شخص يأتي بقطعة سلاحٍ ماضي فتّاك تفتّك بمجرد لمّسها ، فيضعها بين يديّ طفلٍ يحبُّو يريد أن تصلَ يدهُ إلى كل شيء ، وهو يظن أنه قادر على الوصول إلى كل شيء ، ليلهو به .

أو يأتي هذا الإنسان بقطعةٍ سمّ زعافٍ ملوّنةٍ مزخرفةٍ مطلّيةٍ بالحلّو ، فيضعها أمام طفلٍ تُريفة أمّه على الفِطام ، يريد أن يصلَ إلى كل برّاق لماعٍ حلّو المنظر والمطعم ليأكله ، فيكون حتفه في كلتا الحالين . نسأل الله العافية .

وأما الشبهة الثانية : وهي أن صحة الحديث كافية للعمل به :- فتقريرها على لسان حال قائلها : أن الله تعالى تعبّدنا باتّباع نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم ، فإذا صحّ الحديثُ عنه كان ذلك كافياً للعمل به واتّباعه ﷺ فيه ، ولا يجوز لمسلم أن يتوقّف عن العمل بحديث صحيح بلغه عن رسول الله ﷺ ، كما تقدّم ص ١٩ في جواب الإمام الشافعي للحميدي : رأيتني خرجتُ من كنيسة ؟ عليّ زنار ...

ولم يتعبّد الله عز وجل أحداً من خلقه باتّباعٍ أحدٍ ، مهما سمّا قدره في العلم ، مادام غير معصوم .

والجواب : أن نقول : إنها شبهة قائمة على جملتين :

أولاهما : صحة الحديث كافية للعمل به .

ثانيتها : أننا مأمورون باتّباع النبي ﷺ ، لا باتّباع فلانٍ وفلانٍ من الناس .

والجواب عن الجملة الأول مستفاد من الجواب عن الشبهة الأولى : إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي . فكذلك تقولُ هنا : إن معنى : صحة الحديث كافية للعمل به ، معناها : صلاحية الحديث للعمل به كافية لذلك . وصلاحيته للعمل تكون بعد استكمالِ سندهِ ومتمنهِ شروطاً كثيرةً جداً ، منها الشروطُ الحديثية ، ومنها الشروطُ الأصولية ، وليس الأمرُ موقوفاً على النظر في رجالِ إسناده في « تقريب التهذيب » كما يظنُّ بعضُ الناس !.

إنما هذه مهمة كبرى من مهمات الأئمة المتضلِّعين من الحديث وعلومه ، والأصول وفروعه .

وبسبب هذا الفهم الخاطيء يكون إهدارُ السنة - التي يريدون نصرتها - قبل إهدارِ الفقه ، وفيه أيضاً تضليلٌ للناس !.

روى ابن أبي خيثمة - كما في « شرح علل الترمذي » ١ : ٤١٣ - وأبو نعيم في « الحلية » ٤ : ٢٢٥ كلاهما من طريق عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن إبراهيم النخعي أنه قال : « إني لأسمع الحديث فأنظر إلى ما يؤخذ به فأخذ به ، وأدع سائره » .

وروى الإمام الحافظُ ابن عبد البر رحمه الله في « جامع بيان العلم » ٢ : ١٣٠ بسنده إلى القاضي المجتهد ابن أبي ليلى رحمه الله أنه قال : « لا يَفْقَهُ الرجلُ في الحديثِ حتى يأخذَ منه ويدع » .

وروى أبو نعيم في « الحلية » ٩ : ٣ أول ترجمة الإمام عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : « لا يجوز أن يكون الرجلُ إماماً حتى يعلمَ ما يصحُّ وما لا يصحُّ ، وحتى لا يحتجَّ بكل شيء ، وحتى يعلمَ بخارج العلم » .

وروى الإمام الحافظُ ابنُ حبان رحمه الله بسنده في مقدمة كتابه « المجروحين » ١ : ٤٢ إلى الإمام عبد الله بن وهب رحمه الله أنه قال :

« لقيت ثلاثمائة عالمٍ وستين عالماً ، ولولا مالكٌ والليث لضللتُ في العلم » .

ثم روى عنه قوله أيضاً : « اقتدينا في العلم بأربعة : اثنان بمصر ، واثنان بالمدينة : الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث بمصر ، ومالك والماجشون بالمدينة ، ولولا هؤلاء لكنا ضالّين » .

وروى عنه نحو هذا ابنُ أبي حاتم في « مقدمة الجرح والتعديل » ص ٢٢ - ٢٣ ، والحافظ ابن عبد البر رحمه الله في « الانتقاء » ص ٢٧ - ٢٨ ، وعلق العلامة الكوثري رحمه الله على « الانتقاء » ما يوضح سبب الضلال لولا إنقاذ الله تعالى له فقال : « ولفظ ابن عساكر^(١) بسنده إلى ابن وهب : لولا مالك بن أنس والليث بن سعد لهلكت : كنتُ أظنُّ أن كل ما جاء عن النبي ﷺ يُفعلُ به ، وفي رواية : لضللت . يعني : لاختلاف الأحاديث » قال الكوثري : « كما يقع لكثير من الرواة البعيدين عن الفقه غير المميزين ما قارن العملَ عما سواه » .

ولفظ رواية القاضي عياض رحمه الله في « ترتيب المدارك » ٢ : ٤٢٧ : « قال ابن وهب : لولا أنَّ الله أتقذني بمالك والليث لضللت . فقليل له : كيف ذلك ؟ قال : أكثرْتُ من الحديث^(٢) فحيرني ، فكنتُ أعرضُ ذلك على مالك والليث فيقولان لي : خذْ هذا ودَعْ هذا » .

ومن هنا قال الإمام سفيان الثوري^(٣) منبهاً ومتخوفاً من هذه الحيرة : « تفسير الحديث خير من سماعه » كما في « جامع بيان العلم » ٢ : ١٧٥ .

(١) وهو لفظ البيهقي أيضاً ، عزاه إليه ابن رجب في « شرح العلل » ١ : ٤١٣ .

(٢) نقل التاج السبكي في « طبقاته » ٢ : ١٢٨ عن الإمام أحمد بن صالح المصري أنه قال : « صَفَّ ابن وهب مائة ألف وعشرين ألف حديث ! » .

(٣) راووها عن سفيان : أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات ، وحصل سقط في « الجامع » للخطيب ٢ : ١١١ فيصحح .

وقال الإمام أبو علي النيسابوري : « الفهم عندنا أجل من الحفظ » كما في « تذكرة الحفاظ » ص ٧٧٦ .

وفي « الفقيه والمتفقه » ٢ : ٨٠ للخطيب البغدادي : أن رجلاً سأل ابن عقدة عن حديث فقال له : « أَقْلُوا من هذه الأحاديث فإنها لا تصلح إلا لمن عِلِمَ تأويلها ، فقد روى يحيى بن سليمان ، عن ابن وهب قال : سمعت مالكا يقول : « كثير من هذه الأحاديث ضلالة ، لقد خَرَجْتُ مني أحاديث لو دِدْتُ أَنِّي ضَرَبْتُ بكل حديث منها سوطَيْن وأني لم أحدث به ! » .

وعَلَّقَ هنا فضيلة العلامة الشيخ إسماعيل الأنصاري حفظه الله تعالى بقوله : « إنما هذا بالنسبة لمن يَضَعُها غيرَ مواضعها » .

وفي « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب البغدادي ٢ : ١٠٩ : « قال الشافعي : قيل لمالك بن أنس : إن عند ابن عيينة عن الزهري أشياء ليست عندك ! فقال مالك : وأنا كلُّ ما سمعته من الحديث أحدث به ؟ أنا إذا أريد أن أضلهم » .

ولهذا قال ابن وهب كلمته التي سبق ذكرها ص ٤٣ : « الحديث مَضَلَّةٌ إلا للعلماء » . يريد : إلا للفقهاء ، كما جاء لفظ ابن عيينة المتقدم .

وروى الإمام الترمذي رحمه الله في « سننه » ٣ : ٣٧٢ رقم ٩٩٠ حديث أم عطية في وصف غَسَلِ زَيْنَبَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ لما توفيت ، وعَلَّقَ عليه كلاماً طويلاً وختمه بقوله : « وكذلك قال الفقهاء ، وهم أعلم بمعاني الحديث » .

ولهذا أيضاً أوصى الإمام مالك رضي الله عنه ابني أخته أبا بكر وإسماعيل ابني أبي أويس فقال لهما : « أراكما تُحَبِّان هذا الشأن - جمع

الحديث وسماعه - وتطلبانه ! » قالوا : نعم . قال : « إِنَّ أَحَبَّيْتُمَا أَنْ تَتَنَفَّعَا بِهِ وَيَنْفَعَ اللَّهُ بِكُمَا فَأَقْلَبُ مِنْهُ وَتَفَقَّهَا » . كما رواه الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٢٤٢ ، ٥٥٩ ، والخطيب في « الفقيه والمتفقه » ٢ : ٨٢ .

وروى الخطيب أيضاً بسنده إلى أبي نعيم الفضل بن دُكَيْن - أحد مشاهير شيوخ الإمام البخاري - قال أبو نعيم : « كُنْتُ أَمُرُّ عَلَى زُفَر - بن الهذيل من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة - وهو محتبٍ بثوبٍ فيقول : يَا أَهْلَ حَوْلِ تَعَالَ حَتَّى أَغْرِبَلَ لَكَ أَحَادِيثَكَ ، فَأُريه ما قد سمعتُ ، فيقول : هَذَا يُؤْخَذُ بِهِ ، وَهَذَا لَا يُؤْخَذُ بِهِ ، وَهَذَا نَاسَخٌ وَهَذَا مَنْسُوخٌ » .

ولهذا كان الإمام مالك ينتقي مَنْ يأخذ عنه الحديث . فكان إلى جانب انتقائه كَوْنَ الرجل ثقةً مقبولاً : كان ينتقيه ليكون من أهل الدراية والفهم لما يرويه .

قال القاضي عياض رحمه الله في « ترتيب المدارك » ١ : ١٢٤ - ١٢٥ : « قال ابن وهب : نظر مالك إلى العطاء بن خالد - وهو من مقبولي الرواية - فقال - مالك - : بلغني أنكم تأخذون من هذا ! فقلتُ : بلى . فقال : ما كنا نأخذ إلا من الفقهاء » .

وقدوته في هذا شيخه الإمام ربيعة الرأي رحمه الله ، فقد أسند الخطيب في « الكفاية » ص ١٦٩ عن مالك أن ربيعة قال لابن شهاب الزهري : « .. أَنْتَ تَحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَحْفَظُ فِي حَدِيثِكَ » .

وشيخه الآخر أمير المؤمنين في الحديث أبو الزناد عبد الله بن دُكْوَانَ ، فقد أسند إليه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » ٢ : ٩٨ أنه قال : « وإيَّمُ اللَّهُ إِنَّ كُنَّا لَنَلْتَقِطُ السَّنَنَ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالثَّقَةِ وَنَتَعَلَّمُهَا شَبِيهًا بِتَعَلُّمِنَا آيَ الْقُرْآنِ » .

وسبقهما إلى هذا إمام أهل الكوفة وشيخ فقهاءها : إبراهيم النخعي رحمه الله ، فقد روى عنه الخطيب أيضاً أن المغيرة الضبي تأخر عن مجلس إبراهيم ، فقال له إبراهيم : « يامغيرة ما أبطأ بك ؟ قال : قدم علينا شيخ - أي رجل من الرواة - فكتبنا عنه أحاديث ، فقال إبراهيم : لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها ، وحرامها من حلالها ، وإنك لتجدُ الشيخ يحدث بالحديث فيحرفُ حلاله عن حرامه ، وحرامه عن حلاله وهو لا يشعر » .

وروى الخطيب في « الفقيه والمتفقه » ٢ : ١٥ - ١٩ كلاماً طويلاً للإمام المزني وارث علوم الإمام الشافعي رضي الله عنهما ، وفي آخره يقول المزني : « فانظروا رحمكم الله على ما أحاديثكم التي جمعتها واطلبوا العلم عند أهل الفقه تكونوا فقهاء » .

وقال الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى - شارح البخاري - في « لطائف الإشارات » ١ : ٨٠ ، ٩٤ : « ويرحم الله إمام دار الهجرة مالك بن أنس ، فقد روي عنه - فيما ذكره الهذلي - أنه سأل نافعاً - الإمام المقرئ - عن البسمة ؟ فقال : السنة الجهر بها . فسلم إليه - مالك - وقال : « كلُّ علم يُسأل عنه أهله » (١) .

فهذا بعض ما يتعلق بضرورة الرجوع إلى الأئمة الفقهاء مع النظر في السنة ، وليس كما يزعم الزاعمون : أن صحة الحديث كافيةٌ لوجوب العمل به .

(١) المقصود من هذا الخبر : التنبيه من الإمام مالك إلى ضرورة الرجوع إلى ذوي الاختصاص ، كل حسب اختصاصه ، والحد من تناول القاصرين عما لا يحسنونه إلى مقامات الأئمة ، زاعمين أنهم لا يخرجون عن أقوالهم ! وليس المقصود من هذا الخبر إصدار فتوى شرعية بالجهر بالبسمة ، فهذه مسألة شائكة ، للأئمة المجتهدين فيها خلاف كبير ، ووسّع نطاقه جداً أتباعهم ، فصنّفوا فيها الكتب الخاصة ، انظر تعداد كثير منها في « معارف السنن » ٢ : ٣٦١ للعلامة البُنُوري رحمه الله .

وثمة أمر آخر يتعلق بهذا الزعم ، يجب بيانه لينكشف بطلان هذا الزعم وتزييفه .

دلّ واقع سلفنا رضي الله عنهم من الصحابة فمن بعدهم على أنهم لم يكونوا يكتفون برواية الحديث لهم ليأخذوا به ويطبقوه ، بل كانوا ينظرون ، هل عمل به أو لم يعمل به ؟ وقد سبق قريباً قول العلامة الكوثري رحمه الله : كما يقع لكثير من الرواة البعيدين عن الفقه غير المميزين ما قارن العمل عما سواه .

وهذه كلمة مطوّلة أنقلها بتمامها من « كتاب الجامع » للإمام ابن أبي زيد القيرواني المالكي المتوفى ٢٨٦ رحمه الله ، ثم أنقل نحوها من « ترتيب المدارك » للقاضي عياض ١ : ٦٦ ، فيها بيان موقف السلف رضي الله عنهم من السنة التي عمل بها بعضهم فيعملون بها ، أو لم يعمل بها أحد فيتركون العمل بها وإن رويت إليهم عن ثقات .

قال ابن أبي زيد في « كتاب الجامع » ص ١١٧ وهو يعدّد عقائد أهل السنة والحق وهديهم : « والتسليم للسنن ، لا تعارض برأي ، ولا تدافع بقياس ، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه ، وما عملوا به عملناه ، وما تركوه تركناه ، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا ، ونتبّعهم فيما بينوا ، ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث ، ولا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه أو في تأويله .

وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث ، على ما بيناه وكله قول مالك ، فمنه منصوص من قوله ، ومنه معلوم من مذهبه ...

قال مالك : والعمل أثبت من الأحاديث ، قال من أقتدي به : إنه

يصعب أن يقال في مثل ذلك : حدثني فلان عن فلان ، وكان رجالاً من التابعين تبلغهم عن غيرهم الأحاديث فيقولون : مانجهل هذا ، ولكن مضى العمل على خلافه .

وكان محمد بن أبي بكر بن حزم ربما قال له أخوه : لِمَ لَمْ تَقْضِ بِحَدِيثِ كذا ؟ فيقول : لم أجِدِ النَّاسَ عَلَيْهِ .

قال النخعي : لو رأيتُ الصحابة يتوضأون إلى الكوعَيْنِ - أي : الرُّسْغَيْنِ - لتوضأتُ كذلك وأنا أقرأها إلى المرافق ، وذلك لأنهم لا يَتَّهِمُونَ في تركِ السُّنَنِ ، وهم أربابُ العلم وأحرصُ خلقِ الله على اتباعِ رسولِ الله عليه السلام ، فلا يظنُّ ذلك بهم أحدٌ إلا ذو ريبة في دينه .

قال عبد الرحمن بن مهدي : السُّنَّةُ المتقدِّمة من سُنَّةِ أهلِ المدينة خيرٌ من الحديث . قال ابن عيينة : الحديث مَضَلَّةٌ إلا للفقهاء . يريد : أن غيرهم قد يحمل شيئاً على ظاهره وله تأويلٌ من حديثٍ غيره ، أو دليلٌ يخفى عليه ، أو متروكٌ أوجب تركه غير شيء مما لا يقوم به إلا من استبحر وتفقه .

قال ابن وهب : كلُّ صاحبِ حديثٍ ليس له إمام في الفقه فهو ضالٌّ ، ولولا أن الله أنقذنا بمالك والليث لضللنا .

ثم قال ص ١٤٦ : « قال مالك : لم يكن بالمدينة قطُّ إمامٍ أخبر بحديثين مختلفين . قال أشهب : يعني : لا يُحدِّث فيها بما ليس عليه العمل » .

قال القاضي عياض رحمه الله : « باب ما جاء عن السلف والعلماء في وجوب الرجوع إلى عمل أهل المدينة ، وكونه حجةً عندهم وإنْ خالف الأكثر . روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : أُحَرِّجُ

بالله على رجلٍ روى حديثاً العملُ على خلافه ، قال ابن القاسم وابن وهب : رأيت العملَ عند مالك أقوى من الحديث . قال مالك : وقد كان رجالٌ من أهل العلم من التابعين يحدثون بالأحاديث وتبلغهم عن غيرهم فيقولون : ما نجهل هذا ، ولكن مضى العمل على غيره .

قال مالك : رأيتُ محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم وكان قاضياً ، وكان أخوه عبد الله كثيرَ الحديث رجلٌ صدقٍ ، فسمعتُ عبد الله إذا قضى محمد بالقضية قد جاء فيها الحديثُ مخالفاً للقضاء يعاتبه ويقولُ له : ألم يأت في هذا حديثٌ كذا ؟ فيقول : بلى ، فيقولُ أخوه : فما لك لا تقضي به ؟ فيقول : فأين الناسُ عنه^(١) ؟! يعني : ما أجمع عليه من العلماء بالمدينة . يريدُ : أن العملَ بها أقوى من الحديث .

(١) انظر في هذا الجواب وتدبره ، ثم استعذ بالله من تهوُّر المتهورين . وأما نعيُّ الحافظ ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » ٢ : ١٧١ ونقله أبيات المنذر بن سعيد البلوطي التي يتغنى بها الشاذ : فهذا قد جاء منها - ومن غيرها - بلسان العلماء أهل النظر والتكن من أدوات الاجتهاد يعارضهم المقلدون ، ولسان حالهم ناطق بذلك ، وقد نبّه إلى أن هذا هو مريدُ المنذر بن سعيد : العلامة الجليل الأصولي البصير الشيخ محمد الحَضِر حسين رحمه الله تعالى في محاضراته عن « مدارك الشريعة الإسلامية » ص ٢٤ من طبعة تونس .

ولا يتصور من مثل الحافظ ابن عبد البر - إمام المغرب وصاحب « التمهيد » و « الاستذكار » - أن يفتح للجهلاء جهلاً مركباً باب الاجتهاد ، بل : باب الترجيح بين أئمة الاجتهاد !! .

في حين أن هؤلاء الأدعياء لا يحسنون قراءة سطر واحد من كتب العلم ، ولم يأتوا بما يقولونه من عندهم ونتيجة تحصيلهم ومزاحمتهم الشيوخ بالركب ، إنفاً يأتون به من عند مَنْ يفتح لهم باب الاجتهاد على مصراعيه ثم يلزمهم بتقليده !! .

وابن عبد البر رحمه الله إنفاً نعى على من عارض السنة برأيه وردّها ، لا على من قلّد إماماً يعتقد فيه أنه ما قال ما قاله إلا بناء على سنة أو دليل يصلح للاعتماد عليه عنده ، وانظر قوله الفصلُ البين في هذا بعد صفحة واحدة من أبيات القاضي منذر بن سعيد ، قال وهو يعنف ويزجر الفريقين : فريق المغرقين في الرأي المعرضين عن النظر في السنة ، وفريق المتطاولين المتعلمين وهم جهال : « ومن أعفى نفسه من النظر وأضرب عما ذكرنا ، وعارض السنن برأيه =

وقال ابن المعدل : سمعتُ إنساناً سأل ابن الماجشون : لمَ رويتم الحديثَ ثم تركتموه ؟ قال : لِيُعْلَمَ أَنَّا على علمٍ تركناه^(١) .

قال ابن مهدي : السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من الحديث . وقال أيضاً : إنه ليكون عندي في الباب الأحاديث الكثيرة فأجدُ أهلَ العُرْصة - أي الحي - على خلافه فيضعف عندي .. أو نحوه ..

وقال ربيعة : ألف عن ألف أحبُّ إليَّ من واحد عن واحد ، لأنَّ واحداً عن واحد ينتزع السنة من أيديكم .

قال ابن أبي حازم : كان أبو الدرداء يُسأل فيجيب ، فيقال : إنه بلغنا كذا وكذا - بخلاف ما قال - فيقول : وأنا قد سمعته . ولكني أدركتُ العملَ على غير ذلك .

= ورام أن يردّها إلى مبلغ نظره : فهو ضالٌّ مضلٌّ ، ومن جهل ذلك كله أيضاً - يريد وسائل الاجتهاد - وتصحّح في الفتوى بلا علم : فهو أشدّ عمى وأضلّ سبيلاً .

وقال ٢ : ١١٤ بعد أن ساق كلاماً في ذم التقليد : « وهذا كلّه لغير العامة ، فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها ، لأنها لا تتبيّن موقع الحجة ، ولا تصل بعدم الفهم إلى علم ذلك ، لأن العلم درجات ، لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها ، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة . والله أعلم .

ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها ، وأنهم المرادون بقول الله عز وجل ﴿ فاسألوا أهلَ الذِّكْرِ إن كنتم لا تعلمون ﴾ . وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثقُ بخبره بالقبلة إذا أشكلت عليه ، فكذلك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه .

وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا ، وذلك - والله أعلم - لجهلها بالمعاني التي فيها يجوز التحليل والتحريم والقول في العلم » .

(١) قال الرامهرمزي رحمه الله في « المحدث الفاضل » ص ٣٢٢ : « وليس يلزم المقتي أن يفتي بجميع ما روى ، ولا يلزمه أيضاً أن يترك رواية ما لا يفتي به . وعلى هذا مذاهب جميع فقهاء الأمصار ... » .

قال ابن أبي الزناد : كان عمر بن عبد العزيز يجمع الفقهاء ويسألهم عن السنن والأقضية التي يعمل بها فيثبتها ، وما كان منه لا يعمل به الناس الغاه وإن كان مخرجه من ثقة .

هذا كلام الإمام المحدث الفقيه القاضي عياض المالكي رحمه الله تعالى . وانظر أيضاً كلام الحافظ الخطيب البغدادي الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه « الفقيه والمتفقه » ١ : ١٣٢ ، فإنه بَوَّبَ باباً رئيسياً « باب القول فيما يردُّ به خبر الواحد » وافتتحه بالإسناد إلى محمد بن عيسى الطباع أحد الحفاظ الكبار الموصوفين بالفقه ، من أصحاب الإمام مالك ، قال : « كلُّ حديثٍ جاءك عن النبي ﷺ لم يبلِّغك أن أحداً من أصحابه فعله : فدَعَهُ » .

وترجم الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء » ١٦ : ٤٠٤ لشيخ الشافعية بالعراق أبي القاسم عبد العزيز بن عبد الله الدَّارِكيّ ، ومما قال في ترجمته : « قال ابن خُلِّكان : كان يَتَّهَمُ بالاعتزال ، وكان ربما يَخْتَارُ في الفتوى ، فيقال له في ذلك ؟ فيقول : ويحكم حَدَّثَ فلان عن فلان ، عن رسول الله ﷺ بكذا وكذا ، والأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة » .

وعلق الذهبي على هذا بقوله : « قلت : هذا جيد : لكن بشرط أن يكون قد قال بذلك الحديث إماماً من نظراء هذين الإمامين ، مثل : مالك ، أو سفيان ، أو الأوزاعي ، وبأن يكون الحديث ثابتاً سالماً من علة ، وبأن لا يكون حجةً أبي حنيفة والشافعي حديثاً صحيحاً معارضاً للآخر ، أما مَنْ أَخَذَ بحديث صحيح ، وقد تنكَّبه سائر أئمة الاجتهاد : فلا » .

وأُسند الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٣١٨ إلى الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى أنه قال : « كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يُعرض الدرهم الزائف ، فما عَرَفُوا منه أَخَذْنَا به ، وما أنكروا تركْنَا » .

وقال الإمام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله في « المسوِّدة » ٥٣٠ : « وما رواه - الإمام أحمد - من سُنَّة أو أثر وصحه أو حسَّنه أو رضي بسنده ، أو دَوَّنه في كتبه ، ولم يرَّده ، ولم يُفْتِ بخلافه : فهو مذهبه ، وقيل : لا » .

والشاهدُ من هذا النص قوله « ولم يرَّده ولم يفتِ بخلافه » فإنه صريح في أن الإمام أحمد - ومثله سائر الأئمة - قد يَعْدِلُون عن حديثٍ صحيحٍ إلى حديثٍ سواه ، لما يَقُومُ عندهم من مسوِّغاتٍ لذلك ، وأن صحة الحديث وحدها لا تُوجب الأخذَ به .

وَحِلْيَةُ الْعَالِمِ أَنْ يَأْخُذَ بِكُلِّ الْأَمْرَيْنِ : الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ ، فَلَا يَطْغَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي سُلُوكِهِ الْعِلْمِيِّ . قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ » ٢ : ٥٤١ فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ الْعَاقِلِ^(١) يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ رَاوِيَةَ « الْمَوْطَأِ » عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ : « قَالَ يَحْيَى : كُنْتُ آتِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ فَيَقُولُ لِي : مَنْ أَيْنَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ؟ فَأَقُولُ لَهُ : مَنْ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ ، فَيَقُولُ لِي : اتَّقِ اللَّهَ ، فَإِنْ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَيْسَ عَلَيْهَا الْعَمَلُ - يُرِيدُ : عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ - . ثُمَّ آتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ فَيَقُولُ لِي : مَنْ أَيْنَ ؟ فَأَقُولُ لَهُ : مَنْ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، فَيَقُولُ لِي : اتَّقِ اللَّهَ ، فَإِنْ أَكْثَرَ

(١) فِي « تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ » أَيْضاً ٢ : ٥٣٧ : « كَانَ مَالِكٌ يُعْجِبُهُ سَمْتُ يَحْيَى وَعَقْلُهُ . رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ يَوْمًا جَالِسًا فِي جُمْلَةِ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، إِذْ قَالَ قَائِلٌ : قَدْ حَضَرَ الْفِيلُ ، فَخَرَجَ أَصْحَابُ مَالِكٍ كُلُّهُمْ لِيَنْظُرُوا إِلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ : لَمْ لَمْ تَخْرُجْ فَتَرَاهُ إِذْ لَيْسَ بِأَرْضِ الْأَنْدَلُسِ ؟ فَقَالَ لَهُ يَحْيَى : إِنَّمَا جِئْتُ مِنْ بَلَدِي لِأَنْظُرَ إِلَيْكَ وَأَتَعَلَّمَ مِنْ هَدْيِكَ وَعِلْمِكَ لَا إِلَى أَنْ أَنْظُرَ إِلَى الْفِيلِ . فَأَعْجَبَ بِهِ مَالِكٌ وَسَمَاهُ الْعَاقِلَ » .

هذه المسائل رأي^(١) .

ثم يرجع يحيى - إلى نفسه - فيقول : رحمها الله ، فكلاهما قد أصاب في مقالته ، نهاني ابنُ القاسم عن اتِّباع ما ليس عليه العملُ من الحديث وأصاب ، ونهاني ابنُ وهبٍ عن كُلفة الرأي وكثرتِه ، وأمرني بالاتباع وأصاب . ثم يقول يحيى : اتَّبَعَ ابنُ القاسم في رأيه رُشدٌ ، واتَّبَعَ ابنُ وهبٍ في أثره هُدًى .

وأُسند أبو نعيم في « الحلية » ٤ : ٣٢٥ إلى الإمام إبراهيم النخعي رحمه الله قال : « لا يستقيم رأيٌ إلا برواية ، ولا روايةٌ إلا برأي » .

ونحوه قول الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، الذي حكاه عنه الإمام السَّرْحُسي في « أصوله » ٢ : ١١٣ : « لا يستقيم العمل بالحديث إلا بالرأي ، ولا يستقيم العمل بالرأي إلا بالحديث » .

وقال القاضي الرَّامَهْرُمُزي رحمه الله في مقدمة « المحدث الفاصل » ص ١٦٠ ينصح أحدَ علماء عصره البغداديين حيثُ استطال على أهل الحديث ، قال : « فَأَلَّا تَأْدَبَ بِأَدَبِ الْعِلْمِ وَخَفَضَ جَنَاحَهُ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِشَيْءٍ مِنْهُ .. وَوَفَّى الْفُقَهَاءَ حَقَّهِمْ مِنَ الْفَضْلِ ، وَلَمْ يَبْخَسِ الرِّوَاةَ حُظُوظَهُمْ مِنَ النُّقْلِ ، وَرَغَّبَ الرِّوَاةَ فِي التَّفَقُّهِ وَالتَّمْتَقُّهِ فِي الْحَدِيثِ ، وَقَالَ بِفَضْلِ الْفَرِيقَيْنِ ، وَحَضَّ عَلَى سُلُوكِ الطَّرِيقَيْنِ ، فَإِنَّهَا يَكْمُلَانِ إِذَا اجْتَمَعَا ، وَيَنْقُصَانِ إِذَا افْتَرَقَا ... » . وهذا هو - والله - الكمال .

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله في مقدمة شرحه على سنن أبي

(١) إلى هنا رواه ابن عبد البر بسنده في « في جامع بيان العلم » ٢ : ١٥٩ .

داود « معالم السنن » ١ : ٣ : « رأيتُ أهلَ العلمِ في زماننا قد حَصَلوا حزْبَيْنِ ، وانقسموا فرقتين : أصحابَ حديثٍ وأثر ، وأهلَ فقهٍ ونظر ، كلُّ واحدةٍ منهما لا تُمَيِّزُ عن أُختِها في الحاجة ، ولا تستغني عنها في دَرْكِ ما تَنَحَّوه من البُغْيَةِ والإرادة ، لأنَّ الحديثَ بمنزلةِ الأساس الذي هو الأصل ، والفقه بمنزلةِ البناء الذي هو له كالفرع ، وكلُّ بناءٍ لم يوضع على قاعدةٍ وأساسٍ فهو مُنْهَارٌ ، وكلُّ أساسٍ خلا عن بناءٍ وعمارةٍ فهو قَفْرٌ وخرابٌ » .

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في « فتح المغيث » ٣ : ٥٠ - ٥١ آخر كلامه على غريب الحديث : « ووراء الإحاطة بما تقدم : الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه ... والكلام فيه متعين .. وهذه صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام ، كالشافعي ومالك وأحمد والحماديين والسفيانيين وابن المبارك وابن راهويه والأوزاعي وخلقٍ من المتقدمين والمتأخرين ، وفي ذلك أيضاً تصانيف كثيرة ...

« وقد رَوَى ابنُ عساكر في « تاريخه » في ترجمة أبي زُرْعَةَ الرازيَّ قال : « تفكرتُ ليلةً في رجالٍ ، فأريتُ فيما يرى النائمُ كأن رجلاً ينادي : يا أبا زُرْعَةَ فَهَمْ مَتْنِ الحديثِ خَيْرٌ مِنَ التفكُّرِ في الموتى » أي : في رجالٍ إسناده الحديث الذي ماتوا » .

ولهذا كان أبو زُرْعَةَ الرازي نفسه يقول : « عليكم بالفقه ، فإنه كالتفاح الجبليَّ يَطْعَمُ من سَنَتِهِ » . كما في « الصلة » لابن بَشْكُوَال ٢ : ٤٢٩ رقم الترجمة ٩٢٠ .

وقد أفرد الإمام الحاكم نوعاً من أنواع علوم الحديث ، أشار في مقدمته بأهمية التفقه في الحديث ، ثم ذكر بعض أئمة فقهاء المحدثين ، فقال في « معرفة علوم الحديث » ص ٦٣ : « النوع العشرون من هذا العلم معرفة

فقه الحديث ، إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة ، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر : فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد ، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله ، لِيُسْتَدَلَّ بذلك على أن أهل هذه الصنعة ومن تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث ، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم .

ولابن حبان كلام طويل يَنْعَى فيه على دَهْءاء رواة الحديث وعوامهم ، انظره في « البحر الذي زخر » للحافظ السيوطي رحمه الله ٩ / آ ، وللخطيب البغدادي في أول كتابه « الكفاية » كلام أطول بكثير ، يرجع محصله إلى ما نقلته على الإمام النخعي ومحمد بن الحسن ومن بعدهم ، من استوفاه كان من الكملة ، وفقنا الله إلى مرضاته .

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في رسالته الطيبة النافعة : « فضل علم السلف على الخلف » ص ٩ : « أما الأئمة وفقهاء أهل الحديث فإنهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم ، أو عند طائفة منهم ، فأما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به ، لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به ، قال عمر بن عبد العزيز : خذوا من الرأي ما كان يوافق من كان قبلكم ، فإنهم كانوا أعلم منكم » .

ثم قال رحمه الله ص ١٣ : « وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم - بعد الأئمة : الشافعي وأحمد ونحوهم - فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة ، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم ^(١) ،

(١) قف وتأمل كلمة « ونحوهم » . واعلم أن الأمة الإسلامية قد ابتليت بمن يذكرنا بقول الله عز وجل : ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدون في الأرض . قالوا : إنما نحن مصلحون ، ألا إنهم هم مفسدون ولكن لا يشعرون ﴾

وهو أشدُّ مخالفةً لها - أي للسنة - لشذوذه عن الأئمة وانفراده عنهم بفهم يفهمه ، أو بأخذ ما لم يأخذ به الأئمة من قبله .

وفي « إعلام الموقعين » ١ : ٤٤ عن الإمام أحمد أنه قال : « إذا كان عند الرجل الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين ، فلا يجوز أن يعمل بما شاء ويتخير فيقضي به ويعمل به حتى يسأل أهل العلم ما يؤخذ به ، فيكون يعمل على أمر صحيح » .

فليلاحظْ قوله « حتى يسأل أهل العلم ما يؤخذ به » ففيه تنبيه إلى أنه قد يصح الحديث عند الرجل فيفتي به اعتماداً على صحته ، وأن صحة الحديث كافية للعمل به ! ولكن الإمام أحمد ينبهه إلى أن هذا التسرع والإفتاء الاعتباري لا يجوز ، بل لابد من سؤال أهل العلم ، وهم أهل الفقه والمعرفة ، هل يؤخذ بهذا الحديث أو لا ، وهم يفتونه بصلاحية هذا الحديث بعد ذلك للعمل به أو لا .

وقد قال الإمام المجتهد سفيان الثوري رضي الله عنه : « قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها » كما نقله عنه الحافظ ابن رجب في « شرح العلل » ١ : ٢٩ . وتقدم ص ٥٧ قول ابن أبي ليلى : « لا يَفْقَهُ الرجلُ في الحديث حتى يأخذ منه ويَدَّع » .

وقد علّق الحافظ الذهبي في « سِير أعلام النبلاء » ١٨ : ١٩١ في ترجمة ابن حزم بعد أن نقل عنه قوله « أنا أَتَّبِعُ الحق وأجتهدُ ولا أَتَقَيِّدُ بمذهب » علّق عليه فقال : « قلت : نعم ، من بَلَغَ رتبة الاجتهاد ، وشَهِدَ له بذلك عدة من الأئمة لم يَسْعُ له أن يقلّد ، كما أن الفقيه المبتدئ العامي الذي يحفظ القرآن أو كثيراً منه لا يسوغُ له الاجتهاد أبداً ، فكيف يجتهد ؟ وما

الذي يقول ؟ وعلّامٌ يبني ؟ وكيف يطير ولمّا يُرَيَّس ؟ والقسم الثالث :
 الفقيه المنتهي اليَقِظُ الفَهمُ المحدث ، الذي قد حفظ مختصراً في الفروع ،
 وكتاباً في قواعد الأصول ، وقرأ النحو ، وشارك في الفضائل مع حفظه
 لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته ، فهذه رتبةٌ من بلغ الاجتهادَ
 المقيد ، وتأهّل للنظر في دلائل الأئمة ، فتى وضع له الحقُّ في مسألة ،
 وثبت فيها النصُّ ، وعَمِلَ بها أحدُ الأئمةِ الأعلام كأبي حنيفة مثلاً ، أو
 كالك أو الثوري أو الأوزاعي ، أو الشافعي وأبي عبيد وأحمد وإسحاق :
 فليَتَّبِعَ فيها الحقَّ^(١) ولا يَسْلُكِ الرُّخَصَ ، وليَتَوَرَّعَ ، ولا يَسَعُهَ فيها بعد
 قيام الحجة عليه تقليدٌ ، فإنْ خاف ممن يُشَغِّبُ عليه من الفقهاء فليتكلم بها
 ولا يَتَرَأَى بفعالها ، فربما أعجبته نفسه ، وأحبَّ الظهور ، فيُعاقَبَ ،
 ويَدخلُ عليه الداخلُ من نفسه ، فكم من رجلٍ نَطَقَ بالحق وأمر
 بالمعروف ، فيسلطُ الله عليه من يؤذيه لسوء قَصْدِهِ ، وحبِّهِ للرئاسة
 الدينية ! فهذا داءٌ خفيٌّ في نفوس الفقهاء .

قلت : قفْ وتأملْ قول الحافظ الذهبي هنا : « .. متى وضع له الحق
 في مسألة ، وثبت فيها النصُّ ، وعَمِلَ بها أحدُ الأئمةِ الأعلام ... » وقوله
 السابق ص ٥١ : « مَنْ أَخَذَ بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ وَقَدْ تَنَكَّبَهُ سَائِرُ أُمَّةِ الْاجْتِهَادِ :
 فلا » وقول الحافظ ابن رجب الحنبلي السابق ص ٥٦ : « .. حَدَّثَ مَنْ
 انْتَسَبَ إِلَى مَتَابَعَةِ السَّنَةِ .. وَهُوَ أَشَدُّ مُخَالَفَةً لَهَا ، لَشِدْوَذِهِ .. بِأَخْذِ مَا لَمْ
 يَأْخُذْ بِهِ الْأُئِمَّةُ مِنْ قَبْلِهِ . »

وكأني بالذهبي وابن رجب يعرضان بكلامهم هذا بدعوى ابن القيم على
 الإمام أحمد رحمه الله ، إذ يقولُ في « إعلَامُ الموقَّعين » ١ : ٣٠ : « ولم

(١) يريد : الحقُّ في نظر هذا الناظر .

يكن - الإمام أحمد - يقدّم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف ... » .

فكلام الذهبي صريح في اشتراط أن يعمل إمام مجتهد بهذا الحديث ، وكلام ابن رجب صريح في ذم الظاهرية ونحوهم ممن يشذّ فيقول بما لم يقل به أحد ، بدعوى أخذهم بحديث قد صح .

وقد اتّخذ بعض الناس كلمة ابن القيم هذه ذريعة للشذوذ والخروج على مسألة حكى الإجماع فيها أئمة جهابذة كالبيهقي وابن حجر ومن بعدهم ! نسأل الله الهداية .

وإنما قلت : يعرضان بدعوى ابن القيم على الإمام أحمد ، لأنني رأيت ما يعكّر على صحة ذلك عن الإمام ، مع جلالة ابن القيم في معرفة أصول مذهبه خاصة ، والمذاهب الأخرى عامة .

ففي « مجموع فتاوى » شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ١٠ : ٣٢٠ - ٣٢١ حكاية قولين للإمام أحمد في مسألة ، أحدهما مشهور عنه ، والثاني محتمل ، فقال رحمه الله : « وَحُمِلَ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى مَا يَصْدَقُ بَعْضُهُ بَعْضاً : أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى التَّنَاقُضِ ، لَا سِوَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ الْآخِرَ مُبْتَدِعاً لَمْ يَعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ ، وَأَحَدٌ يَقُولُ : إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ ، وَكَانَ فِي الْحَنَّةِ يَقُولُ : كَيْفَ أَقُولُ مَا لَمْ يُقَلَّ ؟ » .

وفي « سير أعلام النبلاء » ١١ : ٢٩٦ : « قَالَ الْمِیَوْنِی : قَالَ لِي أَحْمَدُ : يَا أَبَا الْحَسَنِ إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ » .

فإذا عرفت من هو المخاطب عرفت أهمية الوصية من الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

فإن قلت : فما جوائبك عن قول الإمام السبكي فيمن وَجَدَ حديثاً صحيحاً لم يعمل به أحدٌ ، هل يَسُوغُ له العملُ به ؟ قال رحمه الله في « معنى قول الإمام المطليبي » ٢ : ١٠٢ : « الأولى عندي اتباع الحديث ، ويُفرض الإنسان نفسه بين يدي النبي ﷺ وقد سمع ذلك منه ، أيسعه التأخر عن العمل ؟ لا والله ، وكلُّ أحدٍ مكلفٌ بحسب فهمه » .

قلت : أولاً : ينبغي أن تلاحظَ عبارة السبكي : « الأولى عندي اتباع الحديث » . لاحظْ قوله « عندي » : يُرشدُك إلى أنه يُشير إلى أن المسألة خلافة بين العلماء ، أختارُ فيها : اتباع الحديث مطلقاً ، وشرطُ غيره : أن يكون قد عمل به إمامٌ ، كما تقدّم في كلام الذهبي وابن رجب .

وليس معنى ذلك : أن عمل الإمام حَكَمٌ على حديث رسول الله ﷺ ، فالحديث ليس حجةً إلا إذا قُرِن بعمل الإمام به ، فعمل الإمام هو الذي يجعل الحديث الشريف حجة !! لا ، ومعاذ الله ، إذ كلام رسول الله ﷺ نافذٌ جائز على رقبة كل مسلم .

إنما معنى ذلك : أن عمل الإمام به دليلٌ على عدم إجماع السلف على تركه ، فإن إجماعهم على تركه : دليلٌ على وجود حديثٍ آخر ، في المسألة مقدّمٌ عليه .

وقد سبق الذهبي وابن رجب إلى هذا الشرط : الإمام ابن الصلاح في كلامه^(١) السابق الذي علق عليه السبكي بكلمته المذكورة ، ونصه : « وإن لم تكمل فيه آتاه - أي آلة الاجتهاد المطلق أو المقيد - ووجد حازاة في قلبه من مخالفته الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنه جواباً شافياً :

(١) وكلام الذهبي السابق صريح في اشتراطه هذا الشرط في حق « المجتهد المقيّد » . أما كلام ابن رجب فعامٌ .

فَلْيَنْظُرْ : هل عَمِلَ بذلك الحديثِ إمامٌ مستقلٌّ ؟ فَإِنْ وَجَدَهُ فَلَهُ أَنْ يَتَذَهَّبَ بِمَذْهَبِهِ فِي الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا لَهُ فِي تَرْكِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ فِي ذَلِكَ . » .

وفي كلام السلف شواهد كثيرة على أن الحديث قد يَصَحُّ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ ، وقد تقدَّم بعضها ، مثل قول ابن أبي ليلى : « لَا يَفْقَهُ الرَّجُلُ فِي الْحَدِيثِ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْهُ وَيَدَعُ » . وفي « شرح علل الترمذي » لابن رجب ١ : ٢٩ عن الإمام المجتهد سفيان الثوري : « قَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ لَا يُؤْخَذُ بِهَا » . وغير ذلك كثير .

ثانياً : في كلمة الإمام السبكي دَقِيقَةً يَحْتَاجُ الْمُسْتَدِلُّ بِهَا إِلَى تَفْهِيمٍ لَهَا وَكَشْفٍ عَنْهَا .

يقول رحمه الله : « وَلْيَفْرَضِ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ ذَلِكَ ، أَيْسَعُهُ التَّأَخُّرُ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ ؟ لَا وَاللَّهِ » .

أقول : إن هذا - والله - مقامٌ خطير ، وكيف يتأخَّرُ وهو يعلم أن رسول الله ﷺ أنكر على أبي سعيد بن المعلّى حين دعاه وهو في الصلاة - فلم يُجِبْهُ ، وقال له : يارسول الله إني كنتُ أصلي ، فقال له عليه الصلاة والسلام : « أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ : اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ » الحديث في أن الفاتحة هي السبع المشائي والقرآن العظيم ، وهو في أول كتاب التفسير من صحيح البخاري .

فأنكر ﷺ تأخره عن تلبية ندائه وهو في الصلاة ، فكيف يتأخر مسلم عن العمل بحديث سمعه منه أو وَجَّهَ الْخُطَابَ بِهِ إِلَيْهِ ؟!

ولكن هذا فيمن سمع حديثاً واحداً في مسألة ما ، من رسول الله ﷺ مباشرةً ، أما ما نحن فيه : ففروض فيمن تأخر زمانه : من أهل القرن

الأول ، إلى زماننا هذا ، إلى يوم الدين ، ووقف على حديثين في مسألة واحدة ، وذلك : كحديث « تَوَضَّأُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ » رواه مسلم ٤ : ٤٣ - وهو في المتن ١ : ٢٧٢ - ٢٧٣ (٩٠) - عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم .

وحديث أن النبي ﷺ أكل عَرَقاً^(١) من شاة ، وفي رواية : كتفأ ، وصلى ولم يمس ماء . رواه البخاري في كتاب الوضوء باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ١ : ٣١٠ عن ابن عباس وعمر بن أمية الضمري وميمونة أم المؤمنين ، ورواه مسلم ، عن هؤلاء عقب رواياته السابقة ، وزاد روايته عن أبي رافع ، وفي إحدى رواياته عن ابن عباس أنه شهد النبي ﷺ وقد خرج إلى الصلاة ، فأتي بهدية : خبز ولحم ، فأكل ثلاث لُقَمَ ثم صلى وما مس ماء .

فزيد بن ثابت وأبو هريرة صرَّحا بسماعهما النبي ﷺ يقول : الوضوء مما مسَّتِ النَّارَ ، وابن عباس وعمر بن أمية وميمونة وأبو رافع شهدوا جميعاً أكل النبي ﷺ للحم مسَّته النار ، وقام إلى الصلاة دون إحداث وضوء جديد .

فكل واحد من هؤلاء لا يصحُّ له التأخُّر عن العمل بما شهده من حضرة النبي ﷺ ، كما قاله السبكي ، وكما هو واقع هؤلاء الصحابة الأجلَّة رضوان الله عليهم .

لكن ماذا يعمل من علم بالحديثين معاً من بعدهم ؟! لا شك أنه سينظر في مرجَّحات وقرائن خارجية ، كحديث جابر عند أبي داود ١ : ١٣٣ (١٩٢) والنسائي ١ : ١٠٨ : « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ تَرَكَ الوضوء مما مسَّتِ النَّارَ » .

(١) أي : عظماً عليه قليل من لحم .

ومع ذلك فقد « كان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مسّت النار ناسخٌ لأحاديث الإباحة ، لأن الإباحة سابقة » كما في « الفتح » وانظر توجيهه هناك ، ثم تقل عن النووي : « استقرّ الإجماع على أنه لا وضوء مما مسّت النار إلا ما تقدم استثنأؤه من لحوم الإبل » .

والبحث طويل ، إنما الشاهد من هذا أن حال المتأخر عن النبي ﷺ : من التابعين فمن بعدهم يختلف عن حال من « يفرض نفسه بين يدي النبي ﷺ وقد سمع ذلك منه » فالأول - المتأخر - سيعمل بأحد الحديثين مع علمه بكليهما ، أما الثاني - المشاهد السامع - فسيعمل بأحدهما أيضاً ، لكن مع عدم علمه بالثاني ، أو مع علمه به - كأن يرويه له صحابي آخر - لكن مع عدم شهوده له ، فيقدم حينئذ ما شاهده على ما سمعه - إلا إذا افترضنا أن الصحابي الذي يرويه له أفاده بأن الأمر الأول قد كان ثم نسخ - .

فابن عباسٍ شهد النبي ﷺ أَكَلَ ثَلَاثَ لُقْمٍ مِنْ لَحْمٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَسْ ماءً ، ولما روى له أبو هريرة حديث « توضأوا مما مسّت النار » لم يعمل به ، عملاً منه بما شاهده ، وتقديماً له على ما سمعه بواسطة ، ولا يقال لابن عباس : افرض نفسك بين يدي النبي ﷺ ... ، ولا يقال له : أيسعك التأخر عن العمل بما بلغك عنه عليه الصلاة والسلام .

وهذا يذكّرنا بموقف آخر لابن عباس رضي الله عنهما ، وفيه عبرة كبرى فيما نحن بصدده .

روى الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٢ : ١٨٩ - من طبعة محمد زهري النجار - أن عروة بن الزبير قال لابن عباس رضي الله عنهما : أضللت الناس يا ابن عباس ! قال : وما ذاك يا عريّة ؟ (١) قال : تفتي الناس أنهم إذا طافوا

(١) عرية : تصغير « عروة » للتصغير . وانظر « المسند » ١ : ٢٥٢ ولفظ عروة فيه : « كانا هما =

بالبيت فقد حلّوا ، وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يجيئان مُلَبَّيَّين بالحج ، فلا يزالان محرمين إلى يوم النحر . قال ابن عباس : بهذا ضللت ، أحدثكم عن رسول الله ﷺ وتحدثوني عن أبي بكر وعمر !! فقال عروة : إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا أعلم برسول الله ﷺ منك .

فابن عباس لما شهد أمراً من رسول الله ﷺ أمكنه أن يجعل سبب ضلال الأمة تأخرها عنه ، وعملها بقول آخر ، إذ لا علم لابن عباس بغيره ، لكن عروة يقول : نعم ، نحن لا نعرض عن هدي رسول الله ﷺ حينما نأخذ بقول أبي بكر وعمر ، إنما نحن أمام أمرين : أمر شهد ابن عباس ، وأمر شهد أبو بكر وعمر ، فزجج قولها عليه لأعلميتهما بحال رسول الله ﷺ .

وهذا هو جوابنا لمن يدعونا إلى نبذ فقه أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم ، وإلى الأخذ بما يسمونه « فقه السنة » أو « فقه السنة والكتاب » وما إلى ذلك من ألقاب وشعارات ! نقول لهم : لا نرضى بكم بديلاً عن أولئك ، فإنهم أعلم منكم برسول الله ﷺ ، بل إن (أعلم) هنا ليست على بابها في التفضيل ، إذ لا مناسبة بينكم وبينهم في العلم : وإن حرصنا على التمسك بهدي النبي ﷺ هو الذي يدفعنا إلى الأخذ بما فقهوه من السنة المطهرة .

* * *

وأما الجواب عن الجملة الثانية - وهي أن المسلم مأمور باتباع النبي ﷺ دون غيره - فنقول لهذا القائل :

= أتبع لرسول الله ﷺ وأعلم به منك . وانظر المسألة في « زاد المعاد » ٢ : ١٧٨ - ٢٢٣ و « إعلاء السنن » ١٠ : ٢٥٨ - ٢٧٤ .

إن مقتضى كلامك : أن أئمة الإسلام الذين تقدمتُ شذرةً من كلامهم في الحَضِّ على التزام السنة ، وأنَّ تركها علماً أو عملاً انحرافٌ وخذلانٌ وضلال ...

مقتضى كلامك هذا أنهم ما كانوا على هدى واتباع للنبي ﷺ ، لذلك فأنت تريد اتباع النبي ﷺ عن غير طريقيهم ، فكأنك تتصوّرهم أجباراً ورهباناً يخلّون للناس ويحرمون عن غير دليل من كتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام !! مع أن هؤلاء كانوا ألزَمَ للسنة مما يتصوّره عقل المحبِّ لهم ، وما كانوا إلّا مبليّغين الناس من ورائهم أمر النبي ﷺ ونهيّه ، كما يبلّغ المؤذن تكبيرات الإمام للصوف المتأخرة عنه .

فإن قلتَ : أنا أحبُّ أن أفهم أحكامَ ديني عن دليل ، وهذا الحكم لم أستطع فهمه كما يقوله أبو حنيفة ، بل فهمته على الوجه الذي قاله الشافعي ، ولا أرتاحُ إلى عملٍ ما إذا لم أفهم دليله ، ولذلك سأعملُ به على وفق المذهب الشافعي ، فهل من حرجٍ في ذلك ؟

فالجواب : أن هذا التنقُّل من مذهب إلى مذهب :

- إما أن يكون عن تقليد لأمرٍ عَرَضَ للمقلِّد ، فهذا لا بأس به ، والتقليدُ سائغ ، وشهرته أوفى من أن أتحدّث فيه .

- وإما أن يكون عن تبعٍ للرُخص في مذاهب الأئمة ، فهذا لا يجوز ، ولستُ بصدد الحديث عنه ، لأفيض في النقول فيه .

- وإما أن يكون عن بحثٍ واجتهادٍ في هذه المسألة الواحدة ، فيُنظر :

- إن كان الباحث أهلاً لهذا المقام - مقام الترجيح بين أدلة الأئمة

المجتهدين - مُتَحَلِّياً بالإنصاف : فلا بأس بهذا ، وقد حصل كثيرٌ من هذا

لكثير من أئمتنا المتأخرين ، كالنووي وابن الصلاح والعز بن عبد السلام وابن تيمية وابن القيم والتقي السبكي وابن الهمام .. رحمهم الله تعالى .

في آخرين كثيرين على توالي القرون ، وإلى يومنا هذا ، حتى إن شيخ شيوخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى - على نبز كثير من الناس له بالتعصب لمذهبه الحنفي - تجده في كتابه « المقالات » ص ٢٠٠ - ٢١٥ يترك قول الإمام أبي حنيفة في عدم لزوم الوقف المحبس إلا بحكم الحاكم ، ويختار ما عليه جماهير الأمة وما ثبت بالأحاديث الصحيحة ومن فعل الصحابة رضي الله عنهم ، ويكرر القول بأن لأبي حنيفة مسائل تابع فيها أمثال شريح والنخعي من غير أن يبذل المجهود في معرفة دليل قول منها ، لكن إذا وضح الحق وظهرت الحجة في خلاف ذلك القول فليس يصح أن يُعزى إلى اجتهاده ما تابع فيه سواه بدون دليل ، ثم ظهر خطأ متبوعه كوضح الصبح ، لأن الاجتهاد إنما يكون فيما لا نص فيه .. » .

وكلامه هذا : ينسحب على المسائل التي قال عنها في مقدمة كتابه « النكت الطريفة » ص ٥ : « والخمس الرابع هو الذي تبين خطأه فيه ، على أكبر تنزل » وعدد مسائل هذا الخمس حسب كلامه هناك يزيد على عشر مسائل .

وهكذا شأن شيخ شيوخنا الآخر العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي رحمه الله ، فإنه ترك القول المقرر في مذهبه الحنفي ، إلى غيره ، في عدة مواضع من كتابه الموسوعي « إعلاء السنن » مع حرصه وتسكته الظاهر بمذهبه من خلال كتابه المذكور .

- وإن كان غير أهل له ولا متحل بالإنصاف في بحثه كما هو حال هؤلاء المتطاولين المتعالمين المنتهكين لحرمت السلف بزعم الانتساب إليهم ،

وإنما هو الشرود والمروق ، والجدال والمراء - فهذا الذي نُنكره ولا نُقرُّ عليه
أحداً منها تسترُّ بالقابِ وأنساب !!.

ونقول لهؤلاء المغرر بهم :

إنَّ هذا التنقلَ من المذهب الحنفي إلى المذهب الشافعي في هذه
المسألة ، يجرُّ إلى التنقل في غيرها إلى المذهب المالكي مثلاً ، وإلى التنقل إلى
المذهب الحنبلي في مسألة أخرى . وهكذا تعودُ السلسلةُ إلى أولها في مسألة
رابعة ، أو إلى مذاهب أخرى من مدرسة غير المذاهب الأربعة ...

وهذا التنقل هو الذي عناه الخليفة الإمام عمر بن عبد العزيز رضي الله
عنه بقوله الذي رواه عنه الدارمي في « سننه » ١ : ٩١ : « ومَن جعل
دينه غرضاً للخصومة ^(١) كثرَ تنقلُهُ » . ثم يؤوّل الأمرُ بهذا المتنقل المرجح
بين مذاهب الأئمة - يؤوّل به الأمر إلى أن يجتهد لنفسه الخروجَ عن
المذاهب الأربعة ... وعن الأربعين و ...

ولكلمة عمر بن عبد العزيز هذه مناسبة حدثت للإمام مالك رضي الله
عنه فاستشهد بها ، وهي تناسبُ المقام ، فأذكرها نقلاً عن « الانتقاء » ص ٣٣
للحافظ ابن عبد البر رحمه الله رواها بسنده إلى معن بن عيسى رحمه الله أحد
أصحاب الإمام مالك .

قال معن بن عيسى : « انصرفَ مالك يوماً من المسجد وهو متكئ على
يدي . قال : فلحقه رجلٌ يقال له أبو الجويرية - كان يُتهم بالإرجاء -
فقال : يا أبا عبد الله اسمعْ مني شيئاً أكلّمك به وأحاجّك وأخبرك برأي .
قال - مالك - : فإن غلبتني ؟ قال : اتبعني . قال - مسالك - : فإن
غلبتُك ؟ قال : اتبعك . قال : فإن جاءنا رجلٌ فكلمناه فغلبنا ؟ .

(١) أي : هدفاً للجدل .

قال : تَبِعْنَاهُ . قال أبو عبد الله - مالك - : بعث الله محمداً ﷺ بدينٍ واحد ، وأراكَ تنقُلُ ، قال عمر بن عبد العزيز : مَنْ جَعَلَ دِينَهُ عُرْضَةً للخصومات أَكْثَرَ التَّنْقُلِ .

وهذا الذي يزعمُ اتباعَ الدليل عن غير طريق اتباع الأئمة : يقع بالقول فيما لم يقل به أحد ، وهو لا يشعر ، بل يدَّعي أنه ناصر للسنة داعية إليها!! فهذا الخاطِرُ تسويلٌ ودَّهْلِيْزٌ لما بعده ، وقد نبَّه الإمام مالك رضي الله عنه إلى هذا أحسنَ تنبيه ، فقال : « سَلِّمُوا لِلْأَئِمَّةِ وَلَا تُجَادِلُوهُمْ ، فَلَوْ كُنَّا كُلُّمَّا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ اتَّبَعْنَاهُ : لَخِفْنَا أَنْ نَقَعَ فِي رَدِّ مَا جَاءَ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ » (١) .

على أَنَّ دَعْوَى عَدَمِ فَهْمِكَ دَلِيلَ الْحُكْمِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَفَهْمِكَ لَهُ كَمَا هُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، دَعْوَاكَ هَذِهِ تُشَبِّهُ صَنِيعَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَقْدِمُ ذِكْرَهُمْ فِي دَعْوَاهُمْ صَحَّةَ الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ، فَتَرَكُوا الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبِهِ وَعَمِلُوا بِمَا صَحَّ عِنْدَهُمْ ، فَصَنِيعُكَ هَذَا يُشَبِّهُ صَنِيعَهُمْ ذَاكَ ، بَلْ هُوَ هُوَ ، وَقَدْ رَأَيْتَ عَاقِبَةَ ذَلِكَ ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ سَفِيَّانِ ابْنِ عَيْنَةَ الْقَائِلِ : « التَّسْلِيمُ لِلْفُقَهَاءِ سَلَامَةٌ فِي الدِّينِ » (٢) .

وليلَاحِظِ الْقَارِئُ أَنَّهُ قَدْ تَطَابَقَتْ كَلِمَاتُ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ - مَالِكٍ وَابْنِ عَيْنَةَ هُنَا ، وَابْنِ وَهْبٍ فِيمَا سَبَقَ ص ٥٧ ، ٥٨ - عَلَى ضَرُورَةِ الرُّجُوعِ إِلَى الْأَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ ، وَإِلَّا كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَى خَطَرٍ فِي دِينِهِ !.

ولهذا كَانَ أَئِمَّةُ الرِّوَايَةِ يَفْقَهُونَ قَدْرَ الْفَقْهِ وَالْفُقَهَاءِ ، فَيُوجِّهُونَ أَصْحَابَهُمْ وَيَحْضُونَهُمْ عَلَيْهِ وَعَلَى مَجَالَسَةِ أُمَّتِهِ .

(١) « الميزان الكبرى » للعلامة الشعراني رحمه الله ١ : ٥١ .

(٢) « الجواهر المضية » للقرشي ١ : ١٦٦ ، وانظر قصة قوله هذا فيما سيأتي تعليقا ص ٩١ .

أسند ابن عبد البر في « الانتقاء » ص ١٣٤ إلى علي بن الجعد الإمام المحدث قال : « كنا عند زهير بن معاوية ، فجاءه رجل ، فقال له زهير : من أين جئت ؟ قال : من عند أبي حنيفة ، فقال زهير : إن ذهابك إلى أبي حنيفة يوماً واحداً أنفع لك من مجيئك إليّ شهراً » .

زهير بن معاوية هذا ، هو الذي وصفه الحافظ الذهبي في « التذكرة » ١ : ٢٣٣ بالحافظ الحجة ، ونقل فيه قول شعيب بن حرب : « زهير أحفظ عندي من عشرين مثل شعبة » بن الحجاج الإمام العَلَم ! .

وفي « تهذيب تاريخ ابن عساكر » ٢ : ٣٨ قال عبد الله بن الإمام أحمد رحمه الله : « حضر قوم من أصحاب الحديث في مجلس أبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد ، فقال لهم : ألا تتفقّهون ؟ أوليس فيكم فقيه !! فجعل يذمّهم ، فقالوا : فينا رجل ! فقال : من هو ؟ فقالوا : الساعة يجيء . فلما جاء أبي قالوا : قد جاء . فنظر إليه - أبو عاصم - : فقال له : تقدّم ، . فقال : أكره أن أتخطّي الناس . فقال أبو عاصم : هذا من فقهه . ثم قال : وسّعوا له ، فوسّعوا له ، فأجلسوه بين يديه وألقى عليه مسألة ، فأجاب ، وألقى ثانية وثالثة فأجاب ، ومسائل فأجاب ، فأعجب به أبو عاصم . »
فانظر إلى توجيه أبي عاصم جلساءه إلى التفقه بالسنة ، وإلى إكرامه من اعتنى بهذا الجانب .

وأبو عاصم هذا هو القبائل : « الرئاسة في الحديث بلا دراية - أي : تفقه - رئاسة نذلة » . كما في « المحدث الفاصل » ص ٢٥٣ .

وفي « الحاوي » ٢ : ٣٩٨ للإمام السيوطي رحمه الله : « قالت الأقدمون : المحدث بلا فقه : كعطار غير طبيب ، فالأدوية حاصلة في دكانه ولا يدري لماذا تصلح ؛ والفقيه بلا حديث : كطبيب ليس بعطار ،

يعرف ما تصلح له الأدوية إلا أنها ليست عنده .

وبعد ، فهذا ما يتعلق بالسبب الأول من أسباب اختلاف الفقهاء حديثياً .

وأنقل بعده إلى السبب الثاني .

* * *

السَّبَبُ الثاني

في بَيَانِ اخْتِلَافِهِمْ فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ

إن اختلاف الأئمة في فهمهم للحديث الشريف ينشأ من أحد أمرين :

١ - اختلاف الناظرين في مداركهم ومواهبهم العقلية .

٢ - كون لفظ الحديث يحتمل أكثر من معنى واحد .

أما الأمر الأول - وهو وقوع الاختلاف بسبب طبيعة الباحثين فهذا مالا يشك فيه عاقل ، إذ إنَّ الناس متفاوتون في قواهم العقلية ، وسعة مداركهم ، وقوة ملاحظاتهم . وهذا التفاوت قد يكون خلقة وفطرة ، وقد يكون كسباً واستفادةً ، نتيجة تلون الثقافة وتنوعها ، أو الرحلات وهجالاتها ، الناس ومخاطبة عقولهم ، أو عمل المرء : كالفضاء الذي يتعرّف به ممارسه على دوائر الناس وحيلهم ، أو تعاظم بعض الأمور الدنيوية كالتيجارة مثلاً .

وقد يهين الله عز وجل بفضل له لبعض الناس أسباب ذلك كله ، فيجعلهم بفطرتهم كما قال أوس بن حجر : الأملعي الذي يظن لك الظنن كأن قد رأى وقد سمعاً .

وقال ابن الرومي :

المعي يَرَى بـأَوَّلِ رَأْيٍ آخِرَ الْأَمْرِ مِنْ وَرَاءِ الْمَغِيبِ^(١)

ثم يهين الله لهم الأسباب الكسبية لذلك ، فيزيدهم قوة على قوة . وهذا كله مشاهد في الناس قديماً وحديثاً .

وقد يسر الله تعالى ذلك لأئمة الإسلام وعلمائه قاطبة دون استثناء

(١) « المصون » لأبي أحمد العسكري ص ١٢٧ .

والحمد لله رب العالمين ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكونوا كلهم سواءً ،
لذلك نشأ عن تفاوتهم في هذا الجانب بعض اختلاف .

وأنورُ المقام ببعض الأمثلة والشواهد :

كان الإمام أبو حنيفة عند الأعمش - التابعي الشهير في القراءات ورواية
الحديث - إذ سئل الإمام عن مسألة وقيل له : ما تقول في كذا وكذا ؟
قال الإمام : أقول كذا وكذا . فقال الأعمش : من أين لك هذا ؟ فقال له
الإمام : أنت حدثتنا عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ؛ وعن أبي وائل ، عن
عبد الله بن مسعود ؛ وعن أبي إياس ، عن أبي مسعود الأنصاري أن رسولَ
الله ﷺ قال : « مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ عَمَلِهِ » .

وحدثتنا عن أبي صالح ، عن أبي هريرة أنه ﷺ قال له رجل :
يا رسول الله كنتُ أصلي في داري فدخل عليَّ رجلٌ فأعجبني ذلك فقال
ﷺ : « لك أجران أجر السر وأجر العلانية » .

وحدثتنا عن الحكم ، عن أبي الحكم ، عن حذيفة عنه ﷺ

وحدثتنا عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً

وحدثتنا عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً

وحدثتنا عن يزيد الرقاشي ، عن أنس مرفوعاً

فقال الأعمش ، حَسْبُكَ : ما حدثتك في مائة يومٍ حدثتني في ساعة ،
ما علمتُ أنك تعملُ بهذه الأحاديث ، يا معشرَ الفقهاء أنتم الأطباء ونحن
الصيادلة ، وأنت أيها الرجل أخذتَ بكلتا الطرفين^(١) .

(١) من « مناقب الإمام أبي حنيفة » وبعض أصحابه ، للعلامة علي القاري المطبوع في آخر « الجواهر
المضية » ٢ : ٤٨٤ ، مع اختصار نصوص الأحاديث . وجرى نحوه هذا للأعمش مع القاضي أبي يوسف
صاحب الإمام أبي حنيفة رحمه الله . انظر « جامع بيان العلم » ٢ : ١٣٠ - ١٣١ ، « وأخبار أبي حنيفة » =

وقال الإمام أحمد للشافعي رضي الله عنهما : ما تقول في مسألة كذا كذا ؟ فأجابه فيها ، فقال أحمد : من أين قلت ؟ هل فيه حديث أو كتاب ؟ قال - أحمد - : فنزع - الشافعي - في ذلك حديثاً للنبي ﷺ وهو حديثٌ نص^(١) .

وفي ترجمة الإمام أبي حنيفة من « تاريخ بغداد » ١٣ : ٣٣٨ بسنده إلى الإمام عبد الله بن المبارك قال : « قدمت الشام على الأوزاعي ، فرأيتَه ببيروت ، فقال لي : يا خراسانيُّ من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة ؟ . فرجعتُ إلى بيتي فأقبلتُ على كتب أبي حنيفة ، فأخرجتُ منها مسائلَ من جِداد المسائل ، وبقيتُ في ذلك ثلاثة أيام ، فجئتُ يومَ الثالثِ ، وهو - أي الأوزاعي - مؤدّنٌ مسجدِهِ وإمامهم ، والكتابُ في يدي ، فقال : أيُّ شيءٍ هذا الكتاب ؟ فناولتُه ، فنظر في مسألة منها وقَّعتُ عليها : قال النعمان . فما زال قائماً بعدما أذن حتى قرأ صدراً من الكتاب ، ثم وضع الكتابَ في كُمِّه ، ثم أقام وصلى ، ثم أخرجَ الكتابَ حتى أتى عليها . فقال لي : يا خراسانيُّ من النعمانُ بنُ ثابت هذا ؟ قلت : شيخٌ لقيته بالعراق . فقال : هذا نبيلٌ من المشايخ ، اذهبُ فاستكثِرْ منه . قلت : هذا أبو حنيفة الذي نهيتَ عنه ! » .

وذكر شيخنا العلامة الحجة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله هذه القصة في « أوجز المسالك » ١ : ٨٨ - ٨٩ بنحو ما ذكرته ، وزاد في آخرها : « ثم لما اجتمع - الأوزاعي - بأبي حنيفة بمكة جاراها في تلك المسائل ، فكشَفَها أبو حنيفة له بأكثر ما كتبها ابنُ المبارك عنه ، فلما

= وأصحابه « للصيرفي ص ١٢ - ١٣ .

(١) من « معنى قول الإمام المطلبي » للسبكي في أوله ، ص ٩٩ . ومعنى قوله « نص » هنا : أنه لفظ صريح في المقصود ، لا يحتمل لفظه معنى آخر ، من شدة وضوحه في المطلوب .

افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك : غَبَطْتُ الرجلَ بكثرة علمه ووفور عقله ، وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط ظاهر ، الزم الرجل فإنه بخلاف ما بَلَغني عنه .

وروى الخطيب أيضاً في « تاريخ بغداد » ١١ : ١٥٨ في ترجمة عيسى ابن أبان^(١) أحد رجال الحديث والفقهاء الحنفي عن محمد بن سَماعة أنه قال : « كان عيسى بن أبان يصلي معنا - أي في المسجد الذي يصلي فيه الإمام محمد بن الحسن الشيباني ويقعد فيه لمجلس الفقه - وكنتُ أدعوه أن يأتيَ محمد ابن الحسن ، فيقول - عيسى بن أبان - : هؤلاء قومٌ يخالفون الحديث ، وكان عيسى حسنَ الحفظِ للحديث ، فصلى معنا يوماً الصبح - وكان يومَ مجلس محمد - فلم أفرقه حتى جلس في المجلس ، فلما فرغ محمد أدنيته منه وقلتُ : هذا ابنُ أخيك أبان بن صدقة الكاتب ، ومعه ذكاء ومعرفة بالحديث ، وأنا أدعوه إليك فيأبى ويقول : إنا نخالف الحديث ! .

فأقبل عليه - محمد - وقال له : يا بني ما الذي رأيتنا نخالفه من الحديث ؟ لا تشهدُ علينا حتى تسمعَ منا . فسأله يومئذٍ عن خمسة وعشرين باباً من الحديث ، فجعل محمد بن الحسن يجيبه عنها ، ويخبره بما فيها من المنسوخ ويأتي بالشواهد والدلائل .

فالتفت - عيسى بن أبان - إليّ بعد ما خرجنا فقال : كان بيني وبين النور ستر فارتفع عني ! ما ظننتُ أن في مُلكِ الله مثلَ هذا الرجل يُظهره للناس . ولزمَ محمد بن الحسن لزوماً شديداً حتى تفقّه به .

ومحل الشاهد من هذه الأخبار واضح ، وإن كان في هذه القصة الأخيرة شاهدٌ للسبب الأخير الآتي وهو : اختلافهم في سعة الاطلاع على الحديث .

(١) ونقلها الحافظ السمعاني أيضاً في « الأنساب » عند نسبة « القاضي » .

وأما الأمر الثاني الذي ينشأ عنه اختلاف الأئمة بسبب الفهم : فهو كون الحديث تحتمل ألفاظه أكثر من معنى واحد .

وهذا أمر واقع مشهود أيضاً . ويشترط لصحة هذه المفاهيم المختلفة حينئذ :

- أن تكون مقبولة سائغة من حيث العربية ، ولا تتنافى معها ، أو لا يكون فيها تعسف وتكلف .

- وأن لا تتنافى مع أحكام أخرى ثابتة في نصوص أخرى .

وأنا أذكر هذين الشرطين زيادة في التوضيح ، وإلا فأئمة الفقه الذين نحن بصدد الحديث عن أسباب اختلافاتهم أجل من أن يغفلوا عن هذه الملاحظات .

ومن شأن الإمام إزاء احتمال النص أكثر من معنى : أن يبحث جهده عن قرائن ترجح أحد المعنيين المختلفين .

ولا بأس بذكر مثالٍ موضحٍ لهذه الحال - حال احتمال النص أكثر من معنى - : جاء في الحديث عن النبي ﷺ قوله : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » . فاختلف العلماء في معنى التفرق هنا : هل المراد التفرق بأبدانها ؟ أي : أن كلاً من البائع والمشتري بالخيار في إبرام العقد أو نقضه مادام في المجلس أو في مكان العقد ، فإذا ذهب أحدهما وابتعد عن الآخر قليلاً وفارق المجلس : لزمها العقد ، ولا يحق لأحدهما نقضه إلا بموافقة الآخر . وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي وغيره رضي الله عنهم .

أو : هل المراد بالتفرق التفرق بأقوالهما ؟ أي : أن كلاً من المتعاقدين بالخيار في إبرام العقد أو نقضه مادام في الحديث عن المعقود عليه واما

يتعلّق به ، فإذا تعاقدنا ثم انتقلنا إلى حديث آخر : فقد لزمها العقد ، ولا يحق لأحدهما نقضه إلا بموافقة الآخر . وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة وغيره رضي الله عنهم .

ولكلّ من الطرفين أدلته وحججه ، وإنما أعرض لبعضها باختصار ، وقصدي بيان سبب الاختلاف من هذا الجانب ، لا استيفاء أدلة الطرفين ، والترجيح بين المذهبين ، فهذا ليس من شأن أمثالنا .

احتج الإمام الشافعي ومن معه على صحة قولهم : بالآثر - أي النقل - وبالنظر - أي المعقول والفهم - .

أما الأثر : فبفعل راوي الحديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فإنه كان إذا اشترى من أحد شيئاً ابتعد عنه خطوات ، ثم رجع إليه إن كان إليه حاجة . وفهم الصحابي لما يرويه أقرب إلى الصواب من فهم غيره^(١) .

وأما النظر : فإن الحديث يقول « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » والأصل في المتعاقدين أن يكونا مفترقين ، أي : البائع في حانوته - مثلاً - والمشتري في بيته - مثلاً - فيجيء المشتري إلى البائع فيجتمعان في مكان العقد ، فيتعاقدان ، ثم يرجعان إلى ما كان عليه ، وهو الافتراق عن بعضهما ، فيكون النبي ﷺ قد عني بقوله « ما لم يتفرقا » عودهما إلى حالتها الأصلية . وهي أن كل واحد في مكانه . والله أعلم .

واحتج أبو حنيفة ومن معه على صحة قولهم : بالآثر والنظر أيضاً .

أما الأثر : فقوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ . فأفادت الآية أن

(١) وأحاديث أخرى كثيرة ذكرها النووي رحمه الله في « المجموع » ٩ : ١٩٧ .

التراضي هو الأصل في التزام العقد ، وعنوان هذا التراضي : الإيجاب والقبول ، وقد تمّا بينهما .

وأما لفظ « ما لم يتفرقا » فيوجّه إلى معنى آخر حتى لا يتعارض مع الآية ، وتوجيهه أن يقال : ما لم يتفرقا بأقوالهما . وقد ورد في كثير من النصوص الشرعية (التفرق) بمعنى التفرق بالأقوال فقط دون احتمال التفرق بالأبدان ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ ، إلى آياتٍ أخرى غير هذه .

وأما النظر : ففي القصة التي رواها الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في « الانتقاء » ص ١٤٩ : عن « سفيان بن عيينة قال : كان أبو حنيفة يضربُ لحديث رسول الله ﷺ الأمثال ، فيردّه بعلمه^(١) ، حدثته عن رسول الله ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » فقال أبو حنيفة : أرأيتم إن كانوا في سفينةٍ كيف يفترقون ؟ . قال سفيان : فهل سمعتم بشرٍّ من هذا ؟! »^(٢) .

وهذا الجواب من الإمام في غاية الدقة والتعبير عن المراد بإيجاز . يريد أن يقول : إذا كان التفرق هو التفرق بالأبدان ، فهناك حالاتٌ يتعذر معها التفرق بالأبدان ، منها : ما إذا كنا في زورق صغير في وسط البحر ، فلا مجال لابتعاد أحدهما عن الآخر . ويؤدي ذلك إلى نتيجةٍ حرجة هي أن مجلس العقد قائمٌ بينهما لا ينصم مدة بقائهما كذلك ، ولو طال أَيْاماً بل

(١) هكذا ، ولعلها : بعقله ؟ .

(٢) لعل هذا كان في أول أمر سفيان بن عيينة ، ثم حسن رأيه في الإمام أبي حنيفة ، يدل على ذلك ما في « الجواهر المضية » ١ : ١٦٦ عن بشر بن الوليد الكندي أحد تلامذه أبي يوسف رحمه الله جميعاً قال بشر : كنا نكون عند ابن عيينة فإذا وردت علينا مسألة مشككة يقول : ها هنا أحدٌ من أصحاب أبي حنيفة ؟ فيقال : بشر . فيقول : أجب فيها ، فأجيب ، فيقول : التسليم للفقهاء سلامة في الدين » .

أكثر وأكثر !.

فلما جاء هذا المثال مخالفاً لفهم سفيان بن عيينة رضي الله عنه ظنَّ أن الإمام أبا حنيفة يعارضُ الحديث الشريف بعقله . وليس الأمر كذلك^(١) .

وهذا المثال يصلح مثالاً لاحتمال النص معنيين ، كما يصلح مثالاً للأمر الأول : اختلاف الناس بمواهبهم العقلية الفطرية . والله أعلم .

ولا أريد أن أكثر من الأمثلة لهذا السبب الرئيسي : اختلافهم في الحديث ، ليسنحَ لي الوقتُ فأنبئه إلى أمر هامٍّ جداً هو : أن هذه الأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة هي من الدين منسوبة إلى الكتاب والسنة ، وليست أجنبية عنها ، وكما أن الكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان للإسلام ، ففقههما المستنبط منهما تابع لهما في المكانة لا يجوز فصله عنها .

بل لقد عمَّ الحكم في هذا : شيخُ فقهاء عصره العلامة الشيخ محمد بنجيت المطيعي رحمه الله تعالى في رسالته « أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام » ص ٦ ، ٢٣ فقال : « كلُّ حكم من تلك الأحكام كان مأخوذاً من الأدلة الأربعة - يريد الكتاب والسنة والإجماع والقياس - صريحاً أو اجتهداً على وجه صحيح : فهو حكمُ الله وشرعه وهديُّ محمد ﷺ الذي أمرنا الله باتباعه ، لأن رأي كلِّ مجتهد - حيث كان مأخذه من أحد الأدلة الأربعة المذكورة - شرعُ الله في حقه وحقُّ كل من قلده » .

ويدلُّ على ذلك بعد تأمل يسير قولُ سيدنا عليّ كرم الله وجهه الذي

(١) في « الانتقاء : لابن عبد البر ص ١٣٦ أن الفضل بن موسى السنياني أحد الأئمة الحفاظ الذين أدركوا أبا حنيفة وأصحابه سئل : « ما تقول في هؤلاء الذين يقيمون في أبي حنيفة ؟ فقال : إن أبا حنيفة جاءهم بما يعقلونه وبما لا يعقلون من العلم ، ولم يترك لهم شيئاً فحسدوه » .

رواه البخاري في مواضع من صحيحه ، أولها في كتاب العلم ، باب في كتابة العلم ١ : ٢٠٤ ، وأسند إلى أبي جَحِيْفَة رضي الله عنه قال : قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتابُ الله أو فهمٌ أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة .. » .

قال ابن المنير رحمه الله - كما في « التراتيب الإدارية » ٢ : ٢٥٨ - : « يعني بالفهم : التفقه والاستنباط والتأويل » . وقال الحافظ في « الفتح » - الموضع السابق - : « المراد بذكر الفهم إثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب ... ولم يرد بالفهم شيئاً مكتوباً » .

ورضى الله عن ربحانة السلف الإمام عبد الله بن المبارك فقد نبّه إلى هذا المعنى بقوله : لا تقولوا : رأي أبي حنيفة رحمه الله ، ولكن قولوا : إنه تفسير الحديث^(١) .

كما نبّه إلى هذا المعنى بأوضح من ذلك : ابن حزم رحمه الله فقال - كما في « الميزان الكبرى » للعلامة الشعراني رحمه الله ١ : ١٦ - « جميع ما استنبطه المجتهدون معدود من الشريعة ، وإن خفي دليله على العوام ، ومن أنكر ذلك فقد نسب الأئمة إلى الخطأ وأنهم يشرعون ما لم يأذن به الله ، وذلك ضلال من قائله عن الطريق » .

ونقله العلامة مولانا الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي رحمه الله في « إنجاء الوطن » ص ٥٣ - والذي طبع حديثاً باسم « أبو حنيفة وأصحابه المحدثون » ص ٦١ - وعلّق عليه بقوله : « قلت : هذا قول ظاهري لا يرى القياس . فانظر أدبه مع الأئمة المجتهدين أمناء الله على شرعه ! ولعله قال ذلك بعد تأليفه لـ « المحلى » .. » .

(١) ذيل « الجواهر المضية » للعلامة علي القاري رحمه الله ٢ : ٤٦٠ .

ومن الضروري جداً أن يتنبّه القارئ الكريم لقول ابن حزم رحمه الله « وإن خفي دليله على العوام » فإن كلمة (العوام) جاءت منه على مصطلح علماء الأصول ، الذين يُطلقون وصف (العامي) على كلٍّ من لم يكن مجتهداً مهما بلغ من الاطلاع والمعرفة ، وليس المراد منه ما نريده نحن : كلٌّ من لم يكن طالب علم .

فيكون مراد ابن حزم : أن فقه الأئمة الفقهاء معدود من الشريعة ، ولا يشترط علمنا بدليلهم ووقوفنا عليه ، فإنه قد يخفى علينا : لدقته على أفهامنا ، أو لعدم وصوله إلينا ، أو لعدم اطلاعنا عليه . والله أعلم .

ففقهاء - أبي حنيفة وغيره من أئمة الإسلام - في عشرات آلاف المسائل الفقهية إنما هو تفسيرٌ لسنة النبي ﷺ ، وليس هو بدخيل على الإسلام ، ولا برأي لهم نابع من مخترعات عقولهم غير معتمدٍ على مصدر تشريعي أصيل .

وحينما نقول : فقه أبي حنيفة وفقه الشافعي ... يكون معنى قولنا هذا : فهم أبي حنيفة ، وفهم الشافعي ، و ... ، وهذا الفهم لأي شيء ؟ إنَّ هو إلا فهمهم لكتاب الله عز وجل وسنة النبي ﷺ . ذلك لأن الفقه في لغة العرب : هو الفهم ، كما هو معلوم .

ومن هنا ندرك خطأ فاحشاً شائعاً بين الناس من غير أن يُلْقَى له بالٌ فينبّه إليه ، ذلك هو تسمية بعضهم (فقهه) وما يُقدّمه إلى الناس من (علم) بـ « فقه السنة » أو « فقه السنة والكتاب » .

ففقهاء السنة والكتاب هو : فهمها ، وهذا الذي يقدمه : فهم من ؟ هو فهم زيد وعمرو من تكرات الناس ، لكنهم رَفَعُوهُ وأضافوه إلى « السنة والكتاب » ليُوهِمُوا الناس أنهم يقدمون إليهم اليَنبوعَ الأصلي للدين ،

وحينئذ يتم لهم أن يُبعدوا الناسَ عن فقه أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم ، ويتمكّنوا من القول للناس : يأبىها الناس تريدون فقه محمد ﷺ أو فقه أبي حنيفة والشافعي ؟

وما تسنى لهم هذا القول إلا بعد أن نسبوا فقههم إلى الكتاب والسنة ، وفقه أبي حنيفة إلى أبي حنيفة لا إلى الكتاب والسنة ، وفقه الشافعي إلى الشافعي لا إلى الكتاب والسنة ، فبتروا ذلك الفكر الإسلامي العظيم الذي هو بحق وصدق شرح صادق للكتاب والسنة ، بتروه عن الكتاب والسنة ، وجاءوا الناس بفهم : صحيحه من فُتات موائد أولئك ، وخطؤه من عند أنفسهم ، ونسبوه كله إلى الكتاب والسنة .

واغترار من اغتر بقولهم إنما كان لفراغه من معرفة فقه الأئمة المشهود لهم بالإمامة في الدين والتقوى والورع والعلم والفهم وقوة الاستنباط ، مع شيوع السنة في عصرهم معرفة ورواية وتحملاً وتلقياً وشرحاً وتعريفاً وضبطاً...

فالبينة العلمية النابضة التي كانت تحف بهم من كل جانب من جوانب العلوم الإسلامية : فقّدت اليوم في حال خلفنا الحاضر ، حتى إنك لترى من يدعي الاجتهاد - تطاولاً وتعالماً - لا يقيم العربية فيما يكتبه للناس في كلامه المنسق المنق ، ولا يدري غلطه الفاحش في جنّب ذات الله تعالى ، فيقول على سبيل التظاهر بالعلم والتسليم للشرع « والعصمة لله » !! فمن الذي يعصم الله عز وجل ؟ ومم يعصم ؟ وهل ورد بهذا نص ؟ فإن كان لا يدري معناه : فتلك مصيبة ، وإن كان يدري معناه ويقول له فما أحقّه بالحكم عليه بتجديد دخوله في الدين قبل أن يدعي التجديد في الدين ! .

وقبل أن أختم الحديث عن السبب الثاني لا بد من استثناء شيء من ذاك الذي قلته قبل قليل . قلت : إن الفقه المستنبط من الكتاب والسنة -

بل ومن الإجماع والقياس الصحيح - هو من الدين ، ولا يجوز فصله عن مصادره المستنبط منها .

ولكن لابد من استثناء ما سماه الإمام الأوزاعي بنوادر العلماء .

فقد أسند إليه البيهقي في « سننه الكبرى » ١٠ : ٢١١ أنه قال : « من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام ! » ، وذكره الذهبي في « السير » ٧ : ١٢٥ ، و « التذكرة » ١ : ١٨٠ .

وأسند ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » ٢ : ٩٠ و ٩١ إلى سليمان التيمي العَلَمَ الحجة العابد أنه قال : « لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله » . وهي في « السير » أيضاً ٦ : ١٩٨ ، و « التذكرة » ١ : ١٥١ . وعلق عليه ابن عبد البر بقوله : « هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً » .

ونقل العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقاته على « ذيول تذكرة الحفاظ » ص ١٨٧ عن إبراهيم بن أبي عبلة أحد شيوخ الإمام مالك ، أنه قال : « مَنْ تَبَعَ شَوَاذَ الْعُلَمَاءِ ضَلَّ » .

وروى البيهقي في « سننه » ١٠ : ٢١١ عن إمام الشافعية في العراق أبي العباس بن سريج ، عن إمام المالكية في العراق أيضاً القاضي إسماعيل بن إسحاق رحمهما الله تعالى ، أنه قال : « دخلتُ على المعتضد فدفعتُ إليَّ كتاباً ، فنظرتُ فيه ، وكان قد جَمَعَ له الرُّخَصَ من زَلَلِ الْعُلَمَاءِ ، وما احتجَّ به كلُّ منهم لنفسه ، فقلتُ له : يا أمير المؤمنين مصَنَّفَ هذا الكتابُ زنديق ! فقال - المعتضد - : لَمْ تَصَحَّ هذه الأحاديث ؟ ! قلتُ : الأحاديث على ما رُوِيَتْ ، ولكنَّ مَنْ أَباحَ الْمُسْكِرَ - يريد النبيذ - لم يُبَحِّحِ المتعة ، ومن أباح المتعة لم يُبَحِّحِ الغناء والمسكر ، وما من عالم إلا وله زلة ، ومن جمع زَلَلِ الْعُلَمَاءِ ثم أخذ بها ذَهَبَ دينه ! فأمر المعتضد فأحرق ذلك الكتاب » .

وحكى الإمام أحمد رحمه الله تعالى في كتابه « العلل » ١ : ٢١٩ عن محمد ابن الإمام يحيى القطان : أنه قال : « لو أن إنساناً اتَّبَعَ كُلَّ ما في الحديث من رخصة لكان به فاسقاً » .

وفي « المسوِّدة » ص ٥١٨ من كلام الشيخ ابن تيمية تقي الدين رحمه الله : « روى عبد الله بن أحمد ، عن أبيه قال : سمعت يحيى القطان يقول : لو أن رجلاً عمل بكل رخصة : بقول أهل المدينة في السماع ، وبقول أهل الكوفة في النبيذ ، وبقول أهل مكة في المتعة : لكان فاسقاً » . فيحرَّر القول لمن ؟ ليحيى القطان أو لابنه محمد ؟ وأستظهر أنه ليحيى .

وقال الحافظ في « التلخيص الحبير » ٣ : ١٨٧ : « روى عبد الرزاق ، عن معمر قال : لو أن رجلاً أخذ بقول أهل المدينة في استماع الغناء ، وإتيان النساء في أدبارهنَّ ، وبقول أهل مكة في المتعة ، والصرف ، وبقول أهل الكوفة في المسكر : كان شرَّ عباد الله » .

وروى الإمام الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ص ٦٥ - ومن طريقه تلميذه البيهقي في « السنن » ١٠ : ٢١١ - عن الإمام الأوزاعي قال : « يُجتنب - أو يترك - من قول أهل العراق خمس ، ومن قول أهل الحجاز خمس ... » وذكرها ، ونقله عن الحاكم : الذهبي في « السِّير » ٧ : ١٣١ ، والحافظ في « التلخيص » أيضاً ، وبين ألفاظهم شيء من الاختلاف ، بعضه هام .

وقال أبو بكر الآجري في « تحريم النرد والشطرنج والملاهي » ص ١٧٠ : « فإن احتجَّ محتجٌّ في الرخصة في اللعب بالشطرنج فقال : قد لعب بها قوم من يشار إليهم بالعلم ؟ قيل له : هذا - أي هذا الاحتجاج - قولٌ من يتَّبِع هواه ويترك العلم ، فليس ينبغي إذا زلَّ بعض من يُشار إليهم زلةً أن يتَّبِع على زلله ، هذا قد نهينا عنه ، وقد خيف علينا من زلل العلماء » .

ثم أسند إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله : « ثلاث مُضِلَّات : أئمة مَضِلَّة ، وجدالُ منافقٍ بالقرآن ، وزَلَّةُ عالم » .

قال ابن عبد البر في « الجامع » ٢ : ١١١ : « شَبَّهَ الحكماء زَلَّةَ العالم بانكسار السفينة ، لأنها إذا غرقتُ غرق معها خلق كثير » . وأسند الخطيب ٢ : ١٤ هذا التشبيه إلى عبد الله بن المعتز .

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في « جامع العلوم والحكم » ص ٧٠ في شرح حديث « الدين النصيحة » « ومن أنواع النصح لله تعالى وكتابه ورسوله - وهوما يختصُّ به العلماء - ردُّ الأهواءِ المضلَّة بالكتاب والسنة على مؤردها ، وبيان دلالتها على ما يخالف الأهواءَ كُلَّها ؛ وكذلك ردُّ الأقوال الضعيفة من زلات العلماء ، وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردها » .

فإن قلت : فما علامة كون هذا القول زلةً وهفوةً ؟ .

قلت : روى البيهقي ١٠ : ٢١٠ خبراً عن معاذ بن جبل رضي الله عنه هو من أصدق القول وأحكمه . قال يزيد بن عَميرة أحد سادات التابعين ومن خاصة أصحاب معاذ : كان معاذ « يقول كلما جلس مجلس ذكر : الله حَكَمٌ عَدْلٌ . فقال يوماً في مجلسٍ جَلَسَه : وراءكم فتنٌ يكثر فيها المالُ ويُفتح فيها القرآن ، حتى يأخذه المؤمنُ والمنافقُ ، والحرُّ والعبدُ ، والرجلُ والمرأةُ ، والكبير والصغيرُ ، فيوشكُ قائلٌ أن يقول : فما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن ؟ والله ما هم بمتبعيَّ حتى أبتدع لهم غيره ! » .

فإياكم وما ابتدع ، فإن ما ابتدع ضلالةٌ ، واحذروا زَيْفَةَ الحكيم ، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على فم الحكيم ، وقد يقول المنافقُ كلمة الحق .

قال - يزيد بن عَميرة - : قلت له : وما يُدريني - يرحمك الله - أن الحكيم يقول كلمة الضلالة ، وأن المنافق يقول كلمة الحق ؟

قال - معاذ -: اجتنب من كلام الحكيم المشتبهات التي تقول : ما هذه ؟ . ولا يُثْنِيَنَّكَ ذلك منه ، فإنه لعله أن يراجع ويلقى الحق إذا سمعه ، فإن على الحق نوراً » .

قال البيهقي : « فأخبر معاذ بن جبل أن زيفة الحكيم لا تُوجب الإعراض عنه ، ولكن يُترك من قوله ما ليس عليه نور ، فإن على الحق نوراً . يعني - والله أعلم - دلالةً من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على بعض هذا » .

فبهِ رضي الله عنه إلى طائفة مارقة من الإسلام تبتدع مبادئَ خارجةً عنه بالكلية ، ونَبّه إلى طائفة صالحة فيها إيمانٌ وحكمة ، وتصدر عنها الزلة والهفوة ، فلا يجوز للمتنتع أن يلحق هذه بتلك ، بل يلزم هذه الطائفة فيما هي عليه من هُدًى وخير ، ويتجنب ما يبدر منها من شذوذ وغفوة .

ودلّنا على علامة هفوتها : أنها كديرة عكيرة ليس عليها صفاء الحق ونصاعته ، وسماها « مشتبهات » تستنكر بفطرتك أن تكون من الحق الناصع الخالص فتقول : « ما هذه ؟ ! »^(١) .

أما الحق الخالص فإن عليه نوراً ودليلاً يؤيده . والله أعلم .

وللإمام ابن القيم رحمه الله تعالى كلام نفيس في هذا الصدد ، في « إعلام الموقعين » ٣ : ٢٩٤ فما بعدها ، تكلم فيه على لزوم تجنب زلات العلماء ، أنقل منه أوله ، فقد شرح فيه المواءمة بين لزوم طريق الأئمة ، وتجنب ما لا يؤخذ به من أقوالهم ، فقال : « لا بدّ من أمرين أحدهما أعظم

(١) يدل عليه رواية ابن عبد البر في « جامع » ٢ : ١١١ : « قالوا : وكيف زيفة الحكيم ؟ قال : هي الكلمة ترعكم وتكرونها وتقولون : ما هذه ؟ » .

من الآخر ، وهو النصيحة لله ولرسوله ﷺ وكتابه ودينه ، وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بَعَثَ الله به رسوله من الهدى والبيّنات ..

والثاني : معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم ، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه ، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول ﷺ فقالوا ببلغ علمهم ، والحق في خلافها : لا يوجب اطّراح أقوالهم جملةً ، وتنقصهم والوقية فيهم ، فهذان طرفان جائران عن القصد ، وقصد السبيل بينهما ، فلا تُؤْتَمُّ ولا نَعْمُ .. بل نسلك مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة ، ... ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شَرَحَ الله صدره للإسلام ، وإنما يتنافيان عند أحدٍ رجلين : جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم ، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بَعَثَ الله بها رسوله ، ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَمٌ صالح وأثار حسنة ، وهو من الإسلام وأهله بمكان : قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور ، بل ومأجور لاجتهاده ، فلا يجوز أن يتبع فيها ، ولا يجوز أن تُهدَر مكاتبة وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين « إلى آخر كلامه النفيس .

وإنما أطلت في بيان هذه الملاحظة لكشف غوارٍ من يرقع واقعة أو واقع الناس وسلوكهم من آراء شاذة أو أقوال ضعيفة ، أو آراء فردية لأصحابها خالفوا فيها جماهير أئمة العلماء من عصر الصحابة فمن بعدهم على توالي القرون .

فخشية أن يحتج هؤلاء الشُّذَّاذُ المرقَّعون للدنيا بالدين : بأن آراء علمائنا مستمدة من الكتاب والسنة ، ولها مكاتبتها واعتبارها ، أطلت في بيان أن للعلماء نوادر وهفوات ، لا يجوز تلمسها والأخذ بها . والله الهادي إلى سواء السبيل .

نسأل الله أن يرشدنا سواء السبيل ، ويسدّد أقوالنا وأفعالنا .

السَّبَبُ الثَّالِثُ

فِي بَيَانِ اخْتِلَافِ مَسَالِكِهِمْ أَمَامَ الْمُتَعَارِضِ مِنَ السُّنَّةِ ظَاهِرًا

يعتبر هذا السبب من أهم أسباب اختلاف الأئمة الفقهاء ، وفيه مجال للاستفادة من علمين عظيمين هما : علم الحديث ، وعلم أصول الفقه .

أما علم الحديث : فللاطلاع على أحاديث المسألة الواحدة وما فيها من آثار تمتُّ إلى المسألة بصلّة قريبة أو بعيدة .

وأما علم أصول الفقه : فللاستفادة من قواعده وأحكامه المقررة على ضوء نصوص أخرى من الكتاب والسنة .

كما أنه يدخل في هذا السبب - وله حظٌ وافرٌ جداً - الفهم الدقيق ، والنظر الحكيم ، والتوفيق بين النصوص المتعارضة . كما نرى هذا فيما يلي .

لا يخفى على المبتدئ بالعلم الشريف أنه كثيراً ما تردُّ في المسألة الواحدة أحاديثٌ مختلفةٌ في مدلولها على الحكم ، وقد يكون اختلافها على أكثر من معنيين .

وللعلماء توجاه هذا الاختلاف :

- ١ - مسلك الجمع بين المتعارضين وتأويلهما والتوفيق بين معانيهما .
- ٢ - فإن لم يمكن الجمع : سلكوا مسلك دعوى النسخ : نسخ أحدهما للآخر .
- ٣ - فإن لم يكن ذلك ولم تساعد القرائن عليه : سلكوا مسلك الترجيح بينهما ، فرجّحوا حديثاً على آخر .

ومن العلماء من قدم المسلك الثالث على الثاني : جمع ، فترجيح ، فنسخ .

والحديث عن هذه المسالك يطول جداً ، أجتزئ الحديث عنها كما يلي :

١ - أما الجمع بين المتعارضين : فلفهم حظُّه الأوفر في ذلك ، فقد يدَّعي بعض العلماء تعذُّر الجمع بين هذين الحديثين ، لانغلاق فهمها عليه ، فيفتح الله عز وجل وجهاً للجمع بينهما على غيره من أهل العلم ، ولذلك أكَّد العلماء ضرورة التثبيت والتأني في دعوى تعذر الجمع بين نصين متعارضين في الظاهر .

٢ - فإن لم يتيسر الجمع بينهما : انتقل الإمام إلى النظر فيهما لدعوى النسخ بينهما ، ولا يكون ذلك إلا بمساعدة القرائن على ذلك^(١) . وهذه القرائن هي ما يمكن أن يُسمَّى بـ « معرِّفات النسخ » ، وهي أربعة :

أولها : ما يُعرَف بتصريح رسول الله ﷺ به ، كحديث مسلم : « كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها » .

ثانيها : ما يُعرف بقول الصحابي ، كحديث النسائي عن جابر بن عبد الله : كان آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ تركُ الوضوء مما مسَّت النار .

ثالثها : ما يُعرف بنسخه بالتاريخ ، كحديث شدَّاد بن أوس « أفطر الحاجم والمحجوم » وفي بعض رواياته أن ذلك كان سنة ثمانٍ من الهجرة ، نسخَه حديث ابن عباس : « احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم » وفي بعض رواياته أن ذلك كان في حجة الوداع سنة عشر .

وقد يُعرف النسخ من القرائن المشيرة إليه ، كأن يكون صحابيُّ هذا الحديث متأخراً للإسلام ، وصرَّح بسماعه للحديث ، فيكون ناسخاً لحديث رواه

(١) ولذلك نَبَّه العلامة البَنُوري رحمه الله في « معارف السنن » ١ : ١٠٣ إلى ملاحظة هامة في هذا الصدق فقال : « المراد : بالنسخ : الاجتهادي ، أما المعلوم زمانه فهو المقدم على الكل عند الكل » .

صحابي آخر متقدّم الإسلام على ذاك ، وقد سمعه من النبي ﷺ حين إسلامه .
وغير ذلك من ملابسات دقيقة لابدّ من اعتبارها والنظر فيها ودراستها
دراسةً شاملةً فاحصة .

رابعها : ما يُعرف نسخهً بانعقاد الإجماع على خلافه .

وها هنا متّعبة شديدة في تحقيق انعقاد الإجماع وأن لا يخالف له -
بشرطه ..

٣ - فإن لم تمكن دعوى النسخ : انتقل الإمام إلى النظر في الترجيح بين
الحديثين .

وموضوع الترجيح بين حديثين : شاقّ ومجهد للغاية ، إذ إن المرحلة
الأولى - وهي الجمع بينهما - تتطلب فهماً ودرايةً ، والمرحلة الثانية - دعوى
النسخ - تتطلب اطلاعاً وروايةً ، أما الترجيحُ : فيتطلّب درايةً وروايةً :
الدرايةُ تحتاج إلى فهمٍ أُلْمِعٍ ، ونظرٍ ثاقبٍ ، والروايةُ تحتاج إلى اطلاعٍ على
كل كلية وجزئية تتصل بأحاديث المسألة الواحدة : أسانيدِها - وما أكثر
متاعب الأسانيد ! - وروايتها من الصحابة : تاريخهم وأوصافهم ، وألفاظها ،
و ... ما شاكل ذلك .

ولما كتبت هذه الجملة في الطبعة الأولى : الاطلاع على كل ما يتصل
بأحاديث المسألة الواحدة ، كنتُ أهدف إلى مثال أذكره الآن .

من المعلوم أن الجمهور من الأئمة على العمل بحديث أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي ﷺ : « إذا وَلَغَ الكَلْبُ في إناءٍ أَحَدِمَ فليَغْسِلْهُ سَبْعَ مراتٍ » .
وذهب الحنفية إلى القول بالاكْتفاء بَغَسْلِهِ ثلاثَ مراتٍ ، كما أفقَى بذلك
أبو هريرة وعمل به لنفسه ، جَرِيّاً على قاعدتهم في إعلال العمل بالحديث

إذا عمل راوية من الصحابة بخلافه .

وقال العلامة المحقق الكوثري رحمه الله تعالى في « النكت الطريفة » ص ١١٩ : « إن التسبيع - أي : غسل الإناء سبع مرات - هو المنسوخ ، دون التثليث ، لتدرُّجه ﷺ في أمر الكلاب من التشدُّد إلى التخفيف ، دون العكس ، فأمر بقتلها مطلقاً ، لقلع عادة الناس في الإلف بها ، ثم بقتل الأسود البهيم خاصة ، ثم بالترخيص في كلب الصيد والماشية والزرع ونحوها . فالتسبيع هو المناسب لأيام التشدُّد ، والتثليث هو الموافق لأيام التخفيف ، وهو آخر الأمرين » .

فأنت ترى أن المسألة ليست قاصرة على حديث التسبيع ، ورواية « وعفَّروه الثامنة بالتراب » ولا على فتوى أبي هريرة وعمله فقط ، بل تتعدى ذلك إلى كل ما يتصل بهذا الحيوان من أحكام ، لينظر إلى فحوى مقصود الشارع من خلالها .

هذا ، وقد تعب علماء الأصول رحمهم الله في تحقيق وجوه الترجيح بين المتعارضين ، وقد تعرَّض الحازمي رحمه الله لهذا في مقدمة كتابه « الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار » فذكر خمسين وجهاً من وجوه الترجيح من ص ٩ - ٢٣ مع ذكره أمثلة على أكثرها ، وقال في ختام كلامه ص ٢٣ : « وَثُمَّ وجوه كثيرة أضربنا عن ذكرها كيلا يطول بها هذا المختصر » .

فجاء الحافظ العراقي رحمه الله ، ونقل كلمته هذه في « حاشيته على ابن الصلاح » ص ٢٤٥ وقال : « وجوه الترجيحات تزيد على المائة ، وقد رأيت عدّها مختصراً ، فأبدأ بالخمسين التي عدّها الحازمي ، ثم أسرد بقيتها على الولاء » وسردها مائة وجه وعشرة وجوه ، وقال في آخر كلامه ص ٢٥٠ : « وَثُمَّ وجوه أخر للترجيح ، في بعضها نظر - أي : وبعضها الآخر مقبول -

وفي بعض ما ذكر نظر أيضاً .

وقد صنّف الشوكاني في « إرشاد الفحول » ص ٢٧٦ - ٢٨٤ المرجّحات إلى اثني عشر صنفاً رئيسياً ، فجاء عددها جملة ١٦٠ وجهاً وذكر في ختام كلامه على كل صنف أن هناك وجوهاً كثيرة غير التي ذكرها .

ومن هنا ندرك جهل بعض الناس - أو تجاهلهم - حينما يُذكر لهم حديثان متعارضان في الظاهر ، يبادرون إلى ترجيح الحديث المروي في الصحيحين على الآخر غير المرويّ فيهما ، دون أيّ اعتبار منهم لأي وجه آخر من هذه الوجوه الكثيرة ، في حين أن الحافظ العراقي رحمه الله لما ذكر هذه الوجوه مرتبةً متتالية ذكر أن الوجه الثاني بعد المائة - من أصل ١١٠ وجوه - كون الحديث المرويّ في الصحيحين راجحاً على حديث آخر غير مرويّ فيهما !.

فيكون هؤلاء قد أهدروا مائة وجه ووجهاً من وجوه الترجيح ، غافلين أو متغافلين - وأحلاهما مرّ !..

ولما ذكر الشوكاني المرجّحات التي ترجع إلى الإسناد عدّها اثنين وأربعين وجهاً ، وعدّ الوجه الحادي والأربعين منها « تقديم الأحاديث التي في الصحيحين على الأحاديث الخارجة عنها » .

وثمة تنبيه آخر ، أنقله من كلام العلامة البنوري رحمه الله تعالى في « معارف السنن » ٦ : ٦١٣ - ٦١٤ قال : « وقد قلتُ قديماً وأقول : هؤلاء الأئمة الكبار أرباب الصحاح : من البخاري ومسلم وغيرهما قد انحازوا إلى جهة : تفقّها واجتهاداً ، أو أتباعاً لأئمتهم في دقائق الفقه والاجتهاد وغوامض المسائل ، واختاروا جانباً في الخلافات ، ثم لما ألّفوا أخرجوا في تأليفهم ما

يوافق مذاهبهم الفقهية وسرى فقههم إلى الحديث^(١) ، وتركوا ما عداها ، حيث لم يذهبوا إليها ، إلا من التزم إخراج أحاديث الفريقين ، كالإمام الترمذي غالباً ، وكابن أبي شعبة وعبد الرزاق في « مصنفهما » وأحمد في « مسنده .. » .

ومحلُّ الشاهد منه : أن ترجيح حكمٍ دليله حديثٌ رواه البخاري على حكم آخرٍ دليله حديثٌ آخر رواه أبو داود : هذا الترجيح غير صحيح ، لأنه في الحقيقة ترجيح لمذهب البخاري الذي اختار حديثاً من أحاديث المسألة فرواه ، على المذهب الآخر الذي اختار حديثاً آخر ورد في المسألة نفسها ! وهذا غير ما يريده المشوِّشون .

وهكذا يكون الفرق بين زعماء العلم وبين زاعمي العلم . نسأل الله الهداية والسلامة .

وفي هذا المرتع الخصب لوقوع اختلاف الأئمة في فقههم يمكننا أن ندرك صعوبة الاجتهاد في حكم فقهي واحد ، ويمكننا أن ندرك أيضاً إلى أي مستوى علمي رفيع وصل إليه أئمتنا رضي الله عنهم ، مع تذكيري أن هذا الذي أذكره إنما هو بمثابة خطوطٍ عريضةٍ ومبادئٍ أوليةٍ للزاوية التي أتحدث عنها ، فضلاً عن زوايا العلوم الأخرى للمجتهد ، وما أكثرها !

وسياقي الحديث عنها إن شاء الله صفحة .

وفي ختام حديثي عن هذا السبب الثالث أنقل نصاً في أمر يسير لم يشتهر فيه الخلاف ، ولم تتناوله أقلام العلماء بكتابة رسائل مفردة فيه ، كما تناولت غيره من مسائل العلم ، ككون البسملة آيةً من أول كل سورة

(١) هذه الجملة من الكلمات الذهبية الماثورة التي قالها إمام العصر محمد أنور الكشميري . انظر التعليق على « نصب الراية » ١٧ / ٢ .

قرآنية - سوى براءة - وقراءة المقتدي خلف إمامه ، ورفع الأيدي عند الركوع والرفع منه ...

إنما وقع اختياري له لأنه جامع للمسالك الثلاثة التي سبق الحديث عنها ، في مسألة واحدة .

قال الإمام النووي رحمه الله في « شرح صحيح مسلم » ١٤ : ٨٠ تحت « باب استحباب خضاب الشيب بصفرة أو حمرة ، وتحريمه بالسواد » قال : « ومذهبنا - الشافعية - استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ، ويحرم بالسواد على الأصح ، وقيل : يكره كراهة تنزيه ، واختار التحريم ، لقوله ﷺ - في الحديث المشرح فيه :- « واجتنبوا السواد » . هذا مذهبنا .

وقال القاضي - عياض :- اختلف السلف من الصحابة والتابعين في - فعل - الخضاب وفي جنسه . فقال بعضهم : ترك الخضاب أفضل ، ورووا حديثاً عن النبي ﷺ في النهي عن تغيير الشيب ، لأنه ﷺ لم يغير شيبه . روي هذا عن عمر وعلي وأبي وآخرين رضي الله عنهم .

وقال آخرون : الخضاب أفضل ، وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، للأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره .

ثم اختلف هؤلاء : فكان أكثرهم يخضب بالصفرة ، منهم ابن عمر وأبو هريرة وآخرون ، وروي ذلك عن علي - أيضاً - .

وخضب جماعة منهم بالحناء والكتم ، وبعضهم بالزعفران .

وخضب جماعة بالسواد ، روي ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة وآخرين .

قال القاضي - عياض - : قال الطبراني^(١) : الصواب أن الآثار المروية عن النبي ﷺ بتغيير الشيب وبالنهي عنه : كُلُّهَا صحيحة ، وليس فيها تناقض ، بل الأمر بالتغيير لمن شَبَّهه كشيب أبي قحافة - وكان أبيض جداً لا جمال فيه - والنهي لمن له شَمَط فقط - أي : شيب قليل - .

قال - الطبراني^(١) - : واختلاف السلف في فعل الأمرين : بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك ، مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب ، بالإجماع . ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض خلافه في ذلك .

قال : ولا يجوز أن يقال : فيها ناسخ ومنسوخ^(٢) .

قال القاضي : وقال غيره : هو على حالين ، فمن كان في موضع عادة أهله الصبغ أو تركه ، فخروجه عن العادة شهرةً ومكروه ، والثاني : أنه يختلف باختلاف نظافة الشيب ، فمن كانت شيبته تكون تقيّةً أحسن منها مصبوغةً : فالترك أولى ، ومن كانت شيبته تُستَبْشَعُ فالصبغ أولى . هذا ما نقله القاضي^(٣) ، والأصح الأوفق للسنة ما قدمناه عن مذهبنا . والله أعلم » انتهى كلام النووي .

وقد جعل الإمام الحاكم النوع التاسع والعشرين من علوم الحديث ص ١٢٢ « معرفة سنن لرسول الله ﷺ يعارضها مثلها فيحتاج أصحاب المذاهب بأحدها » وهو النوع الذي عُرِفَ بعدُ باسم مختلف الحديث ، وذكر الحاكم فيه أمثلة ، ختمها بهذا المثال الطريف .

(١) لعله صوابه : الطبري ؟ .

(٢) يبدو كأن قائلًا ذهب إلى هذا ، فأراد التعقب عليه ؟ لذلك قلت عن هذا النص : جامع للمسالك الثلاثة . والله أعلم .

(٣) وانظر حواراً علمياً ظريفاً بين القاضي عياض وأبي جعفر أحمد بن عبد الرحمن البطروجي القرطبي بشأن الخطاب في « معجم أصحاب أبي علي الصّدّقي » لابن الأبار ص ٢٤ .

أسند الحاكم ص ١٢٨ إلى عبد الوارث بن سعيد التُّنُورِي قوله : « قدمت مكة فوجدت أبا حنيفة وابن أبي ليلى وابن شُبْرُمة ، فسألت أبا حنيفة فقلت : ما تقول في رجل باع يبعاً وشرط شرطاً ؟ فقال : البيع باطل والشرط باطل . ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته ؟ فقال : البيع جائز والشرط باطل . ثم أتيت ابن شُبْرُمة فسألته ؟ فقال : البيع جائز والشرط جائز .

فقلت : ياسبحان الله ! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة !

فأتيت أبا حنيفة فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قالوا ، حدثني عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط . البيع باطل والشرط باطل .

ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قالوا ، حدثني هشام ابن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : أمرني رسول الله ﷺ أن أشتري بريرة ، فأعتقتها . البيع جائز والشرط باطل .

ثم أتيت ابن شُبْرُمة فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قالوا ، حدثني مسعر ابن كدام ، عن محارب بن دثار ، عن جابر قال : بعث من النبي ﷺ ناقة ، وشرط لي حملانها إلى المدينة . البيع جائز والشرط جائز .

وقد يظن بعض الناس أن الأمر أيسر من لعقة عسل ، ولو سئل أحدهم عن حجة النبي ﷺ هل كان مفرداً أو متمتعاً أو قارناً فيها ؟ - وهي حجة واحدة لم تتعدد - لسمعت منه الجواب قبل أن تتم نص سؤالك ، لحديث وقف عليه أو حديثين أو عشرة .

وكل هذا لا يكفي ، وقد يتجوّه عليك - إذا خالفته - بأن الإمام فلاناً قال هكذا ! فتراه مقلداً متدرّئاً بالتقليد بعد أن كان يتكبش بالاجتهاد !

واسمع ما نقله الإمام النووي في « شرح صحيح مسلم » ٨ : ١٣٦ عن القاضي عياض .

قال رحمه الله : « قال القاضي عياض : قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث ، فمن مجيد مُنْصَف ، ومن مقصّر متكلّف ، ومن مُطِيل مكثّر ، ومن مقتصر مختصر . قال : وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفي ، فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة ! وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبري ، ثم أبو عبد الله بن أبي صُفْرة ، ثم المهلب ، والقاضي أبو عبد الله بن المرباط ، والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم ..

فهل يليقُ بطالب علمٍ عاقلٍ أن يُقدِّم بعد ذلك بمجرد صفحاتٍ قرأها - والله أعلم كيف دَرَاها وفهمها - على ضربٍ كلام الأئمة بعرض الحائط !!

وهذا الطحاوي الذي أَلَف كتاباً في تحقيق هذه الجزئية يَقْرُب حجمه من حجم صحيح البخاري نراه مع هذا محافظاً على انتسابه إلى إمام مذهب معين ، وإنْ خالفه في بعض المسائل ، لكنه لم يَتَبَذَّ الانتسابَ إليه مطلقاً ، ولم يتهجم عليه ولا على مقلديه بكلمة !.

وللأئمة السابقين عناية كبرى بجمع الأحاديث المختلفة ظاهراً على صعيد واحد ، ثم النظر فيها ، وبيان ما ينتج عن نظرهم ذاك ، فألّف الإمام الشافعي رحمه الله كتاب « اختلاف الحديث » ، ولابن قُتَيْبَة « تأويل مختلف الحديث » وعليه فيه مأخذ ، وهما مطبوعان ، ولزكريا الساجي كتاب فيه ، ذكره له صاحب « كشف الظنون » تحت عنوان « اختلاف الحديث » .

وللإمام ابن جرير الطبري كتاب في ذلك سماه « تهذيب الآثار » قال

عنه صاحب « الكشف » أيضاً : « تفرّد به في بابيه بلا مشارك » . وقد طبع قطعة منه في أربعة أجزاء .

وللإمام أبي جعفر الطحاوي كتابان عظيمان في هذا الصدد ، أحدهما : « شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله ﷺ في الأحكام^(١) » ، وقد طبع مراراً ، وهو - على كونه يشهد بإمامته واجتهاده - أول مؤلفاته ، كما أفاده الحافظ القرشي في كتابه « الجواهر المضية » ١ : ١٠٤ .

ثانيهما : « مشكل الآثار » وهو آخر مؤلفاته ، كما قال القرشي أيضاً ، وقد طبع وصوّر في أربع مجلدات ، لكن هذا المطبوع غير تام « ربما لا يكون نصف الكتاب » كما يقول العلامة الكوثري رحمه الله في « الحاوي » ص ٣٤ .

وقال عنه أيضاً في تعليقاته على « ذبول تذكرة الحفاظ » ص ١٩٥ : « هو كتاب لم يؤلف مثله في هذا الباب قديماً ولا حديثاً » .

وغير ذلك من مؤلفات خاصة ، وأبحاث وأقوال متفرقة في الكتب .

* * *

(١) هكذا سماه مؤلفه رحمه الله في ٢ : ١٨٩ . وانظر دراسة شافية وافية عن هذا الكتاب وعن « مشكل الآثار » مع مقارنة بالكتب الأخرى التي تتناول موضوعها ، في كتاب « أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث » للدكتور الفاضل عبد المجيد محمود عبد المجيد . ص ١٣٣ - ١٣٩ و

السَّبَبُ الرَّابِعُ

فِي بَيَانِ اخْتِلَافِهِمْ لِتَفَاوُتِهِمْ فِي سَعَةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى السُّنَّةِ

أُسْتَهْلَ الْحَدِيثَ عَنْ هَذَا السَّبَبِ بِكَلِمَةِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ «الرَّسَالَةِ» ص ٤٢ - ٤٣ وَنَصَهَا : « لَا نَعْلَمُ رَجُلًا جَمَعَ السَّنَنَ فَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ ، فَإِذَا جُمِعَ عِلْمُ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا أَتَى عَلَى السَّنَنِ ، وَإِذَا فُرِّقَ عِلْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : ذَهَبَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنْهَا ، ثُمَّ كَانَ مَا ذَهَبَ عَلَيْهِ مِنْهَا مُوجُودًا عِنْدَ غَيْرِهِ . وَهُمْ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ : مِنْهُمْ الْجَامِعُ الْأَكْثَرُ ، وَإِنْ ذَهَبَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ، وَمِنْهُمْ الْجَامِعُ لِأَقَلِّ مِمَّا جَمَعَ غَيْرُهُ . » .

وَقَالَ حَافِظُ الْمَغْرِبِ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» ١ : ٣٦ : « لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا وَقَدْ شَدَّ عَنْهُ بَيْنَ عِلْمِ الْخَاصَّةِ وَارِدَةِ بِنَقْلِ الْآحَادِ أَشْيَاءَ حَفِظَهَا غَيْرُهُ ، وَذَلِكَ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ أَجُوزٌ ، وَالْإِحَاطَةُ مَمْتَنَعَةٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ . » .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «رَفْعِ الْمَلَامِ» ص ١٧ : « مِنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ قَدْ بَلَغَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ ، أَوْ إِمَامًا مَعِينًا : فَهُوَ مَخْطِئٌ خَطَأً فَاخْشَاءً قَبِيحًا . » .

وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْبِقَاعِيُّ فِي «النَّكَتِ الْوَفِيَّةِ» وَرَقَةً ٢٦ / ب عَنْ شَيْخِهِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ قَوْلَهُ : « غَيْرُ لَائِقٍ أَنْ يُوصَفَ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ بِأَنَّهُ جَمَعَ الْحَدِيثَ جَمِيعَهُ حِفْظًا وَإِتْقَانًا ، حَتَّى ذُكِرَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ ادَّعَى أَنَّ السَّنَةَ اجْتَمَعَتْ كُلُّهَا عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ : فَسَقَ ، وَمَنْ قَالَ : إِنْ شَيْئًا مِنْهَا فَاتِ الْأُمَّةُ : فَسَقَ . » .

فَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ لِنَفْسِهِ أَوْ أَنْ يَدَّعِيَ لَهُ غَيْرُهُ : جَمَعَ السَّنَةَ

النبوية كاملةً فيه ، بإقرار إمام من أئمة الاجتهاد العظام ، هو الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وبموافقة غيره له من أهل التتبع والاستقراء .

وليس معنى تفاوت الأئمة في حفظ السنة والاطلاع عليها أن يكون الأكثر اطلاعاً هو المقدم على الجميع في حقّة تقليده مثلاً ، فقد يكون لهذا من الترجيح على غيره كثرة اطلاعه ، لكن يكون لغيره من الترجيح عليه علوّ كعبه في الفقاهة والاستنباط .

والشرط - بالنسبة للاطلاع على الحديث - ليلبغ الرجل درجة الاجتهاد وتسلم له : هو ما عبّر عنه ابن تيمية رحمه الله في « رفع الملام » أيضاً ص ١٩ بقوله : « ولا يقولنّ قائل : من لم يعرف الأحاديث كلّها لم يكن مجتهداً ! لأنه إن اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي ﷺ وفعله فيما يتعلق بالأحكام : فليس في الأمة على هذا مجتهد ، وإنما غاية العالم : أن يعلم جمهور ذلك ومعظمه ، بحيث لا يخفى عليه إلا القليل من التفصيل »^(١) . وهذا قد اتفق لجميع الأئمة رضي الله عنهم .

فالإمام أحمد مثلاً مشهور في تجليته في هذا الميدان ، وكذلك الإمام مالك والشافعي وأبو حنيفة ، وإن كانت لبعض الناس وقفة في حق الإمام أبي حنيفة ، ولذلك فسأحدث عنه خاصة بكلمة موجزة جداً دون الأئمة الآخرين .

(١) فإن قيل : قد ذكروا عدد أحاديث الأحكام نحو الألف حديث ، أو تزيد قليلاً ، فكيف يتلاءم هذا التقدير مع هذا الكلام ؟! والجواب : أن مراد من قدر هذا العدد أصول الأبواب والأحاديث الصريحة في الأحكام ، ولا ينكرون أن كلّ ما صدر عن رسول ﷺ تشريع يستفاد منه أحكام كثيرة تتعلق بالحلال والحرام ، ومنه ما يتعلق بالآداب والأخلاق .

وقد استنبط بعضهم من حديث « يا أبا عمير ما فعل النّغير » أربعاءة فائدة ! ولا ريب أن كثيراً منها يتعلق بالأحكام ، وأكثر منه ما يتعلق بالآداب . انظر « فتح الباري » أولاً : ١٠ : ٥٨٤ ، ثم « التراتيب الإدارية » للسيد عبد الحي الكتاني ٢ : ١٥٠ .

إن الحديث الشريف تحمّل وسامع من جهة ، ورواية وأداء من جهة ثانية .
فالمحدث يتلقى الحديث من شيوخه أولاً ، وهذا ما يسمونه بالتحمل ،
ثم يرويّه على الناس ثانياً ، وهذا ما يسمونه بالأداء .

فإذا توفر على الرواية ظهرت للناس مرويات له تكون عنواناً على
كثرة تحمله أو قلّة تحمله ، وإذا شغل بغير الرواية لم يكن ما يرويّه في
المناسبات دليلاً على نسبة تحمّله : قليلاً أو كثيراً .

فأبو بكر الصديق رضي الله عنه أول الرجال إسلاماً ، وألزمهم للنبي
ﷺ صحبة ، وأعلم الصحابة كما شهدوا له بذلك ، ومع هذا لم ينتقل إلينا
من مروياته إلا القليل جداً الذي لا يعطي دليلاً على أنه عالم من علماء
الصحابة ، فضلاً عن أن يعطي صورة عنه أنه أعلم الصحابة ، ولذلك
أسباب للحديث عنها مناسبة أخرى .

ويقرب من هذا حال سيدنا عمر وعثمان وعلي^(١) ونحوهم من الصحابة
رضي الله عنهم أجمعين . وكذلك عددٌ وفير من التابعين وأتباعهم .

بل قل مثل ذلك في الإمام مالك نفسه ، وشهرته في الحديث كما عبر عنها
تلميذه الإمام الشافعي : إذا جاء الأثر فمالك النجم ، وهو الذي قال : كتبت
بيدي مائة ألف حديث ، كما في « ترتيب المدارك » ١ : ١٢١ و ١٢٤ ، بل حكى
العلامة الزرقاني رحمه الله في مقدمة شرحه على « الموطأ » ١ : ٧ عن ابن الهيثاب
أن الإمام مالكا روى مائة ألف حديث^(٢) .

(١) انظر ما تقدم بيانه في « عقود الجمان » للمحدث محمد بن يوسف الصالح الشامي الشافعي
ص ٣٢٠ .

(٢) والرواية غير التحمل ، ولم يكن الواحد منهم يروي إلا دون ما يعلمه بكثير . جاء في ترجمة
الإمام المجتهد الليث بن سعد رضي الله عنه من « تهذيب التهذيب » ٨ : ٤٦٣ : « قال شعيب بن
الليث : قيل لليث : إنا نسمع منك الحديث ليس في كتبك ؟ فقال : أو كل ما في صدري في =

وكذلك الإمام الشافعي أيضاً . فليس في كتبهما من وفرة الحديث ما يتلاقى مع إمامتهما في الحديث الشريف وشهرتهما فيه ، وهي - ولا شك - شهرةٌ بحقٍ وصدقٍ .

وقول ابن خزيمة : إنه لا يَعْلَمُ سنةً صحيحةً إلا وقد أثبتتها الشافعي في كتبه : فمراده السنة الصحيحة من أحاديث الأحكام ، لا الأحاديث الشريفة مطلقاً .

قال الإمام السبكي في « معنى قول الإمام المطلبي » ٢ : ١٠٢ : « رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ خُرَيْمَةَ الْإِمَامَ الْبَارِعَ فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ هَلْ تَعْرِفُ سَنَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَمْ يُودِعْهَا الشَّافِعِيُّ كِتَابَهُ ؟ قَالَ : لَا » :

وعذرهما - مالك والشافعي - في ذلك أنها تفرغاً للفقهِ والتفقيهِ والاجتهاد والاستنباط ، وتأصيل أصول الفقهِ والاجتهاد ، أكثر مما تفرغوا للرواية ، لا أنها قليلاً المعرفة والاطلاع على الحديث ، بل إنها كثيراً التحمل قليلاً الأداء .

وهكذا حال الإمام أبي حنيفة ، كان كثيراً التحمل قليل الأداء :

١ - كما شهد له بذلك من الأئمة المتأخرين الحافظ ابن حجر ، في جواب استفتاء رُفِعَ إليه ، ولفظه من « الجواهر والدرر » للسخاوي ورقة ٢٢٧ / ب : « وسئل - ابن حجر - عما ذكره النسائي في « الضعفاء والمتروكين » عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه : ليس بقوي في الحديث ، وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته ، هل هو صحيح ؟ وهل وافقه على هذا أحد من أئمة المحدثين أم لا ؟

= كُتِبِي ؟ لو كُتِبَتْ مَا فِي صَدْرِي مَا وَسَعَهُ هَذَا الْمَرْكَبُ » .
وفي « تذكرة الحفاظ » ١ : ٥٤٤ ترجمة الإمام أحمد بن الفرات الرازي المتوفى ٢٥٨ أنه قال :
« كُتِبَتْ أَلْفُ حَدِيثٍ ، وَخَمْسُمِائَةِ أَلْفٍ ، فَعَمِلْتُ مِنْ ذَلِكَ فِي تَوَالِيفِي خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ » . أي : صَنَّفْتُ ثُلُثَ مَا كُتِبَ .

فأجاب : النسائي من أئمة الحديث ، والذي قاله إنما هو بحسب ما ظهر له وأداه إليه اجتهاده ، وليس كلُّ أحدٍ يؤخذ بجميع قوله ، وقد وافق النسائي على مطلق القول في جماعة من المحدثين ، واستوعب الخطيب في ترجمته من « تاريخه » أقاويلهم ، وفيها ما يقبل وما يردُّ ، وقد اعتذر عن الإمام بأنه كان يرى أنه لا يحدث إلا بما حفظه منذ سمعه إلى أن أراه ، فلهذا قلَّت الرواية عنه ، وصارت روايته قليلة بالنسبة لذلك ، وإلا فهو في نفس الأمر كثير الرواية .

وفي الجملة : ترك الخوض في مثل هذا أولى ، فإن الإمام وأمثاله ممن قَفَزُوا القنطرة ، فما صار يؤثّر في أحد منهم قولُ أحد ، بل هم في الدرجة التي رَفَعَهُم الله تعالى إليها من كونهم متبوعين يُقْتَدَى بهم ، فليعتمد هذا . والله ولي التوفيق .
ولذلك أعرض ابن حجر نفسه في « التهذيب » ترجمة أبي حنيفة عن ذكر رأي قول مخالف لهذا في حق الإمام ، وكذلك فَعَلَ مِنْ قَبْلِهِ الزَّيُّ في « تهذيب الكمال » والذهبيُّ في « السِّير » و « التَّذَكُّرَة » .

يدل على تلك الشهادة صراحةً عدَّة أخبار . منها :

- قال الزبيدي رحمه الله في « عقود الجواهر المنيفة » ١ : ٣١ روى : « يحيى بن نصر قال : دخلت على أبي حنيفة في بيت مملوء كتباً ، فقلت : ما هذه ؟ قال : هذه أحاديث كلُّها ، وما حدثتُ به إلا اليسير الذي ينتفع به » .

ونقل العلامة على القاري في « مناقبه » ٢ : ٤٧٤ الملحق بـ « الجواهر المضية » عن محمد بن سَمَاعَةَ أن أبا حنيفة رحمه الله : « ذكر في تصانيفه نيفاً وسبعين ألف حديث ، وانتخب « الآثار » من أربعين ألف حديث » .

ومن طرائف ما يذكر في هذا الصدد في استحضار الإمام أبي حنيفة للحديث : ما ذكره عدد من أئمة المالكية في ترجمة أحد أئمتهم ، وهو الإمام عبد الله بن فَرُوحَ الفارسيُّ ، من أصحاب الإمام مالك ، ومن تأثر في فقهه

بطريقة العراقيين ، وكتب عن الإمام أبي حنيفة أيضاً مسائل كثيرة نحو
العشرة آلاف مسألة .

ذكروا في ترجمته أنه قال : « كنت يوماً عند أبي حنيفة ، فسقطت
أَجْرَةً من أعلى داره على رأسي ، فَدَمِيَ ، فقال : اختر إن شئتَ أُرْسَ
الجُرْح - أي : دِيْتَه - وإن شئتَ ثلاثمائة حديث فقلت : الحديث خير لي ،
فحدّثني ثلاثمائة حديث » .

روى هذه القصة أبو بكر المالكي في « رياض النفوس » ١ : ١١٦ ،
والقاضي عياض في « ترتيب المدارك » ١ : ٣٤٤ ، وأبو زيد الدباغ في
« معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان » ١ : ٢٤٠ .

وسأتي ص ١٣٤ ، ١٣٥ عن الإمام أحمد رحمه الله أن من حفظ أربعمائة ألف
حديث قد يصلح للاجتهاد والفتوى ، وقد اعترف الأئمة المعاصرون ومن
بعدهم لأبي حنيفة بالفقه والاجتهاد ، بل إن الناس كلهم عيال في الفقه على
مائدته ، ومعنى هذا أنه قد جمع هذا العدد من الحديث وأكثر منه بكثير ! .

كما قال ابن خلدون رحمه الله في آخر كلامه على علم الحديث من
« مقدمته » : « ويدلّ على أنه - أي أبا حنيفة - من كبار المجتهدين في علم
الحديث اعتياد مذهبه بينهم - بين معاصريه من الأئمة - والتعويل عليه
واعتباره ردّاً وقبولاً » .

والإمام أحمد الذي يرى هذا الرأي ويشترط هذا العدد الضخم فيمن
يصلح للاجتهاد : هو واحد من بين الأئمة العظام الذين أثنوا على الإمام
أبي حنيفة رحمه الله جميعاً ، كما جاء في كلام الإمام العيني رحمه الله في
« البناية » ونقله العلامة المحقق الشيخ ظفر أحمد التهانوي رحمه الله في
كتابه « قواعد في علوم الحديث » ص ٣٢٨ .

وقال الطوفي الحنبلي في « شرحه على مختصره لروضة الناظر » آخر بحثه في الرد على نفاة القياس : « ... وآخر ما صحَّ عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه والثناء عليه . ذكره أبو الورد من أصحابنا في كتاب « أصول الدين » . » .

- ونقل العلامة الصالحى الشافعى فى « عقود الجمان » ص ٦٣ و ٣١٩ ، وابن حجر المكي الهيتى الشافعى أيضاً فى « الخيرات الحسان » ص ٢٣ عن الزرنجى قال : « أمر الإمام أبو حفص الكبير بعد مشايخ الإمام أبى حنيفة ، فبلغوا أربعة آلاف من التابعين . ثم سرد الصالحى أسماء بعض شيوخه مرتباً لهم على أحرف الهجاء فى ثلاث وعشرين صفحة ، من ص ٦٤ - ٨٧ ، وهذا عدد كبير لا يكاد يذكر لغيره من الأئمة المتفرغين للحديث .

- وفى « الخيرات الحسان » أيضاً ص ٢٥ و ٦١ : « قال أبو يوسف : ما رأيت أعلم بتفسير الحديث من أبى حنيفة ، وكان أبصر بالحديث الصحيح منى » .

والإمام أبو يوسف هو الذى قال فيه إمام علم الجرح والتعديل ، وملك الحفاظ^(١) يحيى بن معين : « ما رأيت فى أصحاب الراى أثبت فى الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبى يوسف » كما حكاه الذهبى فى « مناقبه » ص ٤٠ وابن معين لم يدرك أبى حنيفة ، فلذا خص أبى يوسف بالذكر .

- وفيه أيضاً ص ٦١ عن أبى يوسف قوله : « كان أبو حنيفة إذا صمَّ على قول دُرْتُ على مشايخ الكوفة : هل أجِدُ فى تقوية قوله حديثاً أو أثراً ؟ فربما وجدت الحديثين والثلاثة ، فأتيته بها ، فمنها ما يقول فيه : هذا غير صحيح ، أو غير معروف . فأقول له : وما علمك بذلك مع أنه

(١) كما وصفه الذهبى فى « التذكرة » ص ٤٦٥ .

يوافق قولك ؟ فيقول : أنا عالم بعلم أهل الكوفة » .

والكوفة نزل فيها من الصحابة ألف وخمسمائة صحابي ، فلأوها علماً ، بل ملأها ابن مسعود وحده علماً بشهادة علي بن أبي طالب له بذلك^(١) .

وفي « المسند » ١ : ٤٠٥ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه جمَعَ أصحابه وقال لهم : « والله إني لأرجو أن يكونَ قد أصبحَ اليومَ فيكم من أفضل ما أصبح في أجناد المسلمين من الدين والفقه والعلم بالقرآن » .

وروى أبو نعيم في « الحلية » ٥ : ٤٧ في ترجمة الأعمش - وهو كوفي - قال : « قال لي حبيب بن أبي ثابت - وهو كوفي أيضاً - : أهل الحجاز وأهل مكة أعلم بالمناسك . قال - الأعمش - : فقلت له : فأنتَ عنهم - أي : تكون نائباً عنهم في المناظرة - وأنا عن أصحابي - أي : أهل الكوفة - لا تأتني بحرف إلا جئتكَ فيه بحديث » .

وقد عقد الإمام الحاكم رحمه الله في كتابه « معرفة علوم الحديث » ص ٢٤٠ نوعاً خاصاً هو النوع التاسع والأربعون قال في أوله : « هذا النوع من العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ، ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم وبذكرهم من الشرق والغرب » فذكر من أهل المدينة المنورة ٤٠ راوياً ، ومن أهل مكة المكرمة ٢١ راوياً ، وذكر من أهل الكوفة ٢٠١ راوياً ، وعدَّ من بينهم الإمام أبا حنيفة .

وروى في « المستدرک » ٢ : ١٧١ حديث « لانكاح إلا بولي » وقال عقبة : « وصل هذا الحديث عن أبي إسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم ، منهم : أبو حنيفة النعمان بن ثابت ... » .

(١) انظر لذلك لزماً « فقه أهل العراق وحديثهم » للعلامة الكوثري ص ٤٠ وما بعدها ، و « معارف السنن » ١ : ٢٥٢ للعلامة البنوري رحمها الله .

وقد جمع أبو حنيفة رحمه الله علم أهل الكوفة بشهادة نفسه بذلك ، وبشهادة غيره له . قال يحيى بن آدم - أحدُ شيوخ البخاري في « صحيحه » -: « جمع أبو حنيفة حديثَ بلده كله ، ونظر فيه إلى آخر ما قبض عليه النبي ﷺ » (١) .

ويحيى بن آدم هذا وصَّفه يعقوب بن شيبة بأنه كان « فقيه البدن » وفي « سير أعلام النبلاء » ١١ : ١٨٩ عن الخلال أنه « كان واحداً أهل زمانه في الفقه » . فثله لا يرفع رأساً لأي أحد كان في الفقه والحديث .

وروى الصيِّمريُّ بسنده في « أخبار أبي حنيفة وأصحابه » ص ١١ عن الحسن بن صالح - أحد الثقات الفقهاء العبَّاد - أنه قال : « كان أبو حنيفة شديداً الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ ، فيعملُ بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ وعن أصحابه ، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة وفقه أهل الكوفة ، شديداً الاتباع لما كان عليه الناس ببلده . وقال : كان يقول : إن لكتاب الله ناسخاً ومنسوخاً ، وإن للحديث ناسخاً ومنسوخاً . وكان حافظاً لفعل رسول الله ﷺ الأخير الذي قبض عليه مما وصل إلى أهل بلده » .

ولتعلّم أهمية العلم بالأحكام التي قبض عليها النبي ﷺ واستقرَّ عليها التشريع : انظر إلى قول الإمام الزهري في صحيح مسلم ٢ : ٧٨٥ باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان .. قال : « كانوا - أي الصحابة - يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره ﷺ ويروون الناسخ المحكم » . وإلى قول يحيى بن آدم نفسه الذي أسنده إليه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ص ٨٤ والخطيب في « الفقه والمتفقه » ١ : ٢٢٢ : « قال يحيى بن

(١) « إنحاء الوطن عن الازدراء بإمام الزمن » ص ١٠ للعلامة التهانوي رحمه الله ، وهو في صفحة ١٢ من الطبعة الجديدة باسم « أبي حنيفة وأصحابه المحدثون » .

أدم : لا يُحتاج مع قول النبي ﷺ إلى قول أحد ، وإنما كان يُقال : سنة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ليعلم أن النبي ﷺ مات وهو عليها ^(١) .

ولم يقتصر علم الإمام أبي حنيفة على حديث بلده ، بل كان له اطلاع تام على حديث الحجازيين ، وذلك في أيام مقامه بمكة المكرمة حين غادر الكوفة إليها ، نتيجة الحاج يزيد بن عمر بن هبيرة عليه أن يلي القضاء وهو يأبى ، وكان ذلك سنة ثلاثين ومائة ، ولم يرجع إلى الكوفة حتى تولّى السلطة أبو جعفر المنصور سنة ست وثلاثين ومائة ^(٢) ، وهذه فترة ليست بالقصيرة في حياة إمام مجتهد ، وفي محيط علمي زاخر مثل مكة المكرمة مؤئل العالم الإسلامي بعلمائه ومحدثيه حجاج بين الله الحرام في كل عام .

يُضاف إلى ذلك ما ذكروه في مناقبه أنه حج خمساً وخمسين حجة ^(٣) ، وهو في كل مرة يلتقي بعلماء مكة والمدينة وسائر أمصار الإسلام ، ولذلك تجد في شيوخه الذين ذكرهم الحافظ الصالحى في « عقود الجمان » من صفحة ٦٤ - ٨٧ ، تجد فيهم كثرة من المكيين والمدنيين وبلاد أخرى كثيرة .

وقد كان الإمام أبو حنيفة لا يرى جواز الرواية بالإجازة ، كما نُقل مثله عن شعبة بن الحجاج إمام زمانه في علم الجرح والتعديل ، ويقول شعبة في ذلك : « لو صحّت الإجازة لبطلت الرحلة » ^(٤) فكيف يقتصر أبو حنيفة على الأخذ عن شيوخ بلده فقط ، والرحلة في طلب الحديث متعيّنة ؟! .

(١) وفي « الاستذكار » ١ : ٢٢١ - ٢٢٢ كلام نفيس في هذا المعنى فانظره .

(٢) « عقود الجمان » ص ٣١٢ للصالحى رحمه الله .

(٣) « عقود الجمان » أيضاً ص ٢٢٠ .

(٤) « التدريب » للسيوطي رحمه الله ص ٢٥٦ و ٢٥٧ .

وهذا باب طويل ، لا أرى الإطالة فيه أكثر من ذلك في مثل هذه المناسبة ، وقد أفاض في بيان هذا الجانب من جوانب الإمام أبي حنيفة : العلامة المحقق الورع الحافظ الفقيه الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي المتوفى أواخر سنة ١٣٩٤ هـ رحمه الله تعالى - في كتابه « إنجاء الوطن عن الازدراء بإمام الزمن »^(١) ، ففيه من النقول مالا يُوجد مجموعاً في غيره .

أبعد هذا يتناول بعض المُقَدِّين إلى النيْل من هذا الإمام ؟! .

ومع ذلك فكلنا يُقرُّ بأن أبا حنيفة بانفراده لم يجمع السَّنةَ كُلَّها ، وأن الشافعيَّ بانفراده لم يجمع السنة كلها ، وهكذا القولُ في مالكٍ وأحمدٍ والثوري والليث بن سعد والأوزاعي ، كل بانفراده رضي الله عنهم أجمعين .

ولا بأس أن أذكر أمثلة على فوت بعضٍ يسيرٍ من السنة لبعض الأئمة .

- يرى الإمام أبو حنيفة أن الرجل إذا وَقَفَ وقفاً لا يلزمه إنفاذه بل يجوزُ له الرجوع عنه إلا إذا جرى منه مَجْرَى الوصية ، أو حكم به القاضي . ولم يثبت عند الإمام أبي حنيفة شيءٌ في لزوم الوقف .

وخالفه في ذلك عامةُ أصحابه والأئمة الآخرون فرأوا لزوم الوقف ، والفتوى في المذهب الحنفي على مذهب الصاحبين : أن الوقف لازم .

« قال عيسى بن أبان : لما قدم أبو يوسف بغداداً كان على قول أبي حنيفة في - جواز - بيع الأوقاف ، حتى حدَّته إسماعيل بنُ عَلِيَّة ، عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر في صدقة عمر لسهامه من خيبر . فقال أبو يوسف : هذا مما لا يَسَعُ خلافه ، ولو تناهى هذا إلى أبي حنيفة لقال به ولما خالفه »^(٢) .

(١) ثم طبع في باكستان حديثاً مع أصله « إعلاء السنن » باسم « أبو حنيفة وأصحابه المحدثون » .

(٢) « النكت الطريفة » للعلامة الكوثري رحمه الله ص ٤٠ . وانظر لتفصيل قول الإمام في =

- وفي « مقدمة الجرح والتعديل » ص ٣١ لابن أبي حاتم الرازي ، روى بسنده إلى الإمام عبد الله بن وهب من أجل أصحاب الإمام مالك ، قال ابن وهب : « سمعت مالكا سئل عن تحليل أصابع الرجلين في الوضوء ؟ فقال : ليس ذلك على الناس . قال - ابن وهب - : فتركته حتى خف الناس - أي انصرفوا - فقلت له : عندنا في ذلك سنة . فقال : وما هي ؟

قلت : حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث ، عن يزيد بن عمرو المعافري ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، عن المستورد بن شداد القرشي قال : رأيت رسول الله ﷺ يدللك بخنصره ما بين أصابع رجله .

قال - مالك - : إن هذا الحديث حسن ، وما سمعت به قط إلا الساعة . ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصابع . زاد ابن عبد البر في « الاستذكار » ١ : ١٨ « أن مالكا صار يتعهد ذلك في وضوئه » .

- وفي « العلل » للإمام أحمد ١ : ١٥٥ ، و « مناقب الشافعي » للبيهقي ١ : ٥٢٨ أن الإمام أحمد بن حنبل قال : « قال لنا الشافعي : أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث فأعلموني إن شاء يكون كوفيا أو بصريا أو شاميا ، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحا » .

وجاء في كتاب « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ص ١٢١ للإمام أبي بكر الخلال أحد أئمة الحنابلة ، المتوفى سنة ٣١١ ، ما يلي ، ونقله الإمام ابن القيم في « كتاب الروح » ص ١٣ ، ونسبه إلى الخلال في كتابه « الجامع » فلعل النص المذكور في الكتابين ؟ أو أن « الأمر بالمعروف »

= مسألة الوقف كاملاً طويلاً نفيساً مليئاً بالفوائد والتحقيق ، لمولانا ظفر أحد العثماني رحمه الله في « إعلاء السنن » ١٣ : ٩٦ - ١٢٧ ، وتعرض في صفحة ١٠٢ لقصة عيسى بن أبان بالمناقشة .

فصل من فصول « الجامع » ؟ قال الخلال :

« باب القراءة عند القبور . أخبرنا العباس بن محمد الدوري ، حدثنا يحيى بن معين ، حدثنا مبشر الحلبي ، حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلج ، عن أبيه قال : قال أبي : إذا أنا متُ فضعني في اللحد وقل : بسم الله وعلى سنة رسول الله ، وسُنَّ عَلَيَّ الترابَ سَنًا . واقرأ عند رأسي بفاتحة الكتاب ، وأول البقرة وخاتمتها ، فإني سمعت عبد الله بن عمر يقول ذلك .

قال عباس الدوري : سألت أحمد بن حنبل : قلت : تحفظُ في القراءة على القبور شيئاً ؟ فقال : لا . وسألت يحيى بن معين فحدثني بهذا الحديث .

ثم قال الخلال : وأخبرني الحسن بن أحمد الوراق ، قال حدثني علي بن موسى الحداد - وكان صدوقاً ، وكان ابن حماد المقرئ يرشد إليه - قال : كنتُ مع أحمد بن حنبل ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة ، فلما دُفن الميت جلس رجلٌ يقرأ عند القبر ، فقال له أحمد : يا هذا إن القراءة عند القبر بدعة ! .

فلما خرجنا من المقابر قال محمد بن قدامة لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ما تقول في مبشر الحلبي ؟ قال : ثقة . قال : كتبت عنه شيئاً ؟ قلت : نعم . قلت : فأخبرني مبشر ، عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلج ، عن أبيه ، أنه أوصى إذا دُفن يُقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها ، وقال : سمعت ابن عمر يُوصي بذلك .

فقال له أحمد : ارجع وقل للرجل يقرأ «^(١)» .

هذه أمثلة على قَوَاتِ حديثٍ لإمام من الأئمة ، استدرَكها عليهم بعضُ

(١) وانظر « العلل المتناهية ١ : ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، و « تهذيب التهذيب » ٦ : ٣٢٠ أواخر الصفحة .

أصحابهم في حال حياتهم أو بعد مماتهم ، ولا غَضَاضة عليهم في ذلك ، مع ملاحظة نُذْرَتِها ، فلا يُحِيط بالسنة النبوية أحدٌ ، والكمال لله عز وجل .

* * *

ويوجّه إلى هذا السبب من أسباب اختلاف الأئمة شبهاتٌ تَعْتَرِضُهُ ، سوف أَعْرِضُ لها إن شاء الله تعالى ، لكنني قبل أن أُنْتَقِلَ إليها أجيِبُ عن سؤال قد يخطر ببال بعض الناس .

والسؤال هو : لم جعلتَ هذا السبب آخر الأسباب ؟ .

وجوابه : أنني جعلته آخر الأسباب عن تعمّدٍ وتقصّدٍ ، مع علمي أن كثيراً من الناس يردّدون على ألسنتهم وفي كتاباتهم هذا السببَ ويجعلونه أولَ الأسباب ، ويقولون فوراً إذا اعترضهم حديث تَرَكَ إِمَامٌ من الأئمة العمل به : إنه لم يطلع عليه ، ولو اطلع عليه لقال به ، وإن السنة النبوية لا يُحِيطُ بها أحد على انفراده .

وأما أنا فلا يَنْقُضِي عَجَبِي من هؤلاء ، لأمرين اثنين :

أولهما : أنهم لم يتتبعوا كتب هذا الإمام باستقصاء واستيفاء ليحصل عندهم شيء يسير من الدليل على أنه ما اطلع عليه ، فقال بخلافه . وقد سمعت عن بعض أهل العلم يقول : إن أبا حنيفة ما اطلع على حديث « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » مع أنه رضي الله عنه رواه في « مسنده » المشهور المطبوع مراراً المتداول المشروح !

وقال شيخُ شيوخنا العلامةُ المحقق الشيخ محمد نجيب المطيعي رحمه الله في « سلم الوصول لشرح نهاية السؤل » للإسنوي ٢ : ٤٨٠ وهو يتحدث عن حديث « الولد للفراش » : « قال الغزالي : إن هذا الحديث لم يبلغ أبا

حنيفة ، ولو بلغه لما أخرج الأئمة الموطوءة ، وبذلك صرح إمام الحرمين .
ثم قال بعد أسطر : « قال الكمال بن الهمام : كل ذلك لعدم اطلاعهم على
مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والقول بأن الحديث لم يبلغه : غير
صحيح ، فإنه مذكور في مسنده » .

قلت : وهو كذلك ، فهو آخر حديث في كتاب النكاح من ترتيب
المحدث الشيخ محمد عابد السندي لمسند الإمام ، والذي شرحه العلامة الشيخ
محمد حسن السبهي في « تنسيق النظام » . انظر ص ١٣٧ منه ، رواه أبو
حنيفة ، عن شيخه حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم النخعي ، عن الأسود
ابن يزيد ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهذا إسناد مسلسل بأئمة
فقهاء الكوفة إلى عمر .

وفي « معجم شيوخ » الإمام أبي بكر الإسماعيلي : « عن عبد الله بن
مسعود في الذي يدركه الصبح وهو جنب : أنه كان يرى له أن يصوم .
قال سفيان - الثوري :- وكان إبراهيم - النخعي - يقول : يقضي . ثم جعل
سفيان يعجب من قول إبراهيم . فقال له حفص بن غياث : لعل إبراهيم لم
يسمع حديث النبي ﷺ أنه كان يدركه الصبح وهو جنب ، يعني : ثم
يصوم ؟ قال سفيان : بلى ، حدثنا حماد - بن أبي سليمان - عن إبراهيم ،
عن الأسود ، عن عائشة » . انظر الترجمة التاسعة من « المعجم » المذكور .

فتأمل كيف احتمل عدم علم النخعي بالحديث فغلط ، واعتبر .

ولو زعم زاعم أنه تتبع كل المتبع جميع كتب الإمام ، فلم يجد فيها هذا
الحديث بعينه : لما ساع له أن ينفي عنه علمه به ، ألا ترى أنك لو فتشت
عن حديث صحيح في كتابي البخاري ومسلم ، فلم تجده فيهما ، لا يجوز
لك أن تنفي عنها علمهما به وتقول : هذا حديث صحيح لم يعرفه الإمامان

العظيمان : البخاري ومسلم ؟؟ فما أعظم علمك إذا ؟! وأي إمام أنت !! .

ثانيهما : أن النافي عن إمامٍ اطلاعه على هذا الحديث ، إنما يرجم بالغيب ، ويتقوّل على إمام من أئمة المسلمين بغير علم ولا حجة ولا برهان ، فهل قال له هذا الإمام : إني لم أطلع على هذا الحديث ؟! .

ولذلك كان تأخير هذا السبب أمراً طَبَعياً يقتضيه منطق العلم وأدب الإسلام مع أئمتّه .

والأولى بالمسلم العاقل أن يتهم نفسه ، ولا يتناول على الأئمة فيتهمهم بعدم الاطلاع على ما اطلع عليه مثله ! وما أجمل ما حكاه الإمام السبكي في « معنى قول الإمام المطلي » ص ٩٩ عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله !.

قال السبكي : « قال أبو أيوب حميد بن أحمد البصري : كنت عند أحمد ابن حنبل تتذاكر في مسألة ، فقال رجل لأحمد : يا أبا عبد الله لا يصح فيه حديث . فقال - أحمد - إن لم يصح فيه حديث ففيه قول الشافعي ، وحجته أثبت شيء فيه » .

ثم تابع الإمام أحمد كلامه فذكر للرجل قصة جرت له مع الشافعي ، فيها شاهد على أن الشافعي إذا قال قولاً فلا بد أن يكون له دليل من السنة ، ولكن قد يخفى هذا الدليل ، وعلى من يخفى ؟ على مثل الإمام أحمد رضي الله عنهما ! .

فقال : « قلت للشافعي : ما تقول في مسألة كذا وكذا ؟ قال - أحمد - : فأجاب فيها . فقلت : من أين قلت ؟ هل فيه حديث أو كتاب ؟ قال : فنزع في ذلك حديثاً للنبي ﷺ ، وهو حديث نص » أي : صريح جداً في المراد بحيث إن لفظه لا يحتمل معنى آخر .

وهذا أدب رفيع من الإمام أحمد ، فيجدر - من باب أولى - بكل مسلم أن يتحلّى به .

وانظر موقفاً آخر للإمام أحمد رضي الله عنه ، فيه تأديبٌ غيره مع الأئمة .

جاء في « تهذيب التهذيب » ١ : ٢٢٦ في ترجمة إسحاق بن إسماعيل الطالقاني ، أحد الثقات ، ومن أثنى عليه الإمام أحمد ، إلا أنه أخذ عليه تناوله الإمام عبد الرحمن بن مهدي ونحوه ، فقال الإمام أحمد : « بلغني أنه يذكر عبد الرحمن بن مهدي ، وما أعجبَ هذا !! ثم قال - الإمام أحمد - وهو مقتاظٌ : مالكَ أنتَ ويلك وليذكر الأئمة !! » .

وأرى من المناسب ختمَ المقام بكلام بعض الأئمة في هذا الصدد .

قال الإمام أبو الحسن القاسبي المالكي المتوفى سنة ٤٠٣ هـ في مقدمة كتابه « الملّخص » ص ٤٧ - ٤٨ الذي رتب فيه « الموطأ » رواية ابن القاسم : « لا ينبغي لمن وقّف على صحة نقل الحديث ، وعلى صحة ألفاظه : أن يتعاطى تأويله ، ولا يستعمل منصوصه في إباحة ولا حظر إلا بعلمٍ هو غير علم الرواية ، وذلك يُوجد في مساءلة أهل الفقه والمعرفة بالسنة والعلم التام بسيرة الأئمة ، فإن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً ، والمنسوخ لا يجوز استعماله إذ قد نُسخ .

وللحديث معانٍ يعرفها العلماء ، لاستيعاب بيانها موضع غير هذا ، ويكفي من البيان لما وصفتُ لكم قولُ النبي ﷺ في خطبته في حجة الوداع من الأثر الثابت : « لِيُبْلَغَ الشاهدُ الغائبُ ، فإن الشاهدَ عسى أن يبلّغَ من هو أوعى له منه » .

وللإمام التقي السبكي الذي تقدم بعضُ وصفه ص - كلام طويل في

رسالته « الدرة المضية » ص ٢٠ - ٢٥ أنقل منه مقتطفاتٍ يسيرة لا تُبعد بالقارىء عما نحن بصدده .

قال رحمه الله : « إن الناس على قسمين : عالمٍ مجتهدٍ متمكنٍ من استخراج الأحكام من الكتاب والسنة ، أو عاميٍّ مقلدٍ لأهل العلم . ووظيفة المجتهد إذا وقعت واقعةٌ أن يستخرج الحكم فيها من الأدلة الشرعية ، ووظيفة العامي أن يرجع إلى قول العلماء ، وليس لغير المجتهد إذا سمع آيةً أو حديثاً أن يترك به قول العلماء ، فإنه إذا رآهم قد خالفوا ذلك مع علمهم به : علم أنهم إنما خالفوه لدليلٍ دلَّهم على ذلك . وقد قال الله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

والقصد أن غير العالم المجتهد - ولا سيما العوام - إذا سمعوا آية فيها عمومٌ أو إطلاقٌ لم يكن لهم أن يأخذوا بذلك العموم أو الإطلاقات إلا بقول العلماء ، ولا يعمل بالعمومات والإطلاقات إلا من عَرَفَ الناسخ والمنسوخ ، والعالم والخاص ، والمطلق والمقيّد ، والمجمل والمبيّن ، والحقيقة والمجاز .

وذكر أمثلة على ذلك من الكتاب الكريم والسنة الشريفة في نحو صفحتين ، ثم قال : « وهذا يوضح أن العمل بمجرد من غير في نظر في أدلة التخصيص والتقييد خطأ من العامل به ... فإذا اعترف أنه لا ينبغي له أن يعمل بالعموم حتى يعرف هل له مخصّص ، ويعرف ما يعارض من الأدلة : فوُضَّ الأمر إلى أهله ، وعلم أنه فوق كلّ ذي علم عليمٌ ، وكذلك لا ينبغي أن يأخذ بأدلة الكتاب حتى يعلم ما في السنة مما يُبينه أو يُخصّصه أو يقيّده ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ .

ثم قال : « فمن لم يعرف الكتاب والسنة وأقوال الأئمة : لم يكن له أن

يقف عند دليلٍ يسمعه ، من غير إمام يُرشده .

وأقوال العلماء في هذا الصدد كثيرة ، وأن كلَّ من ليس مجتهداً فهو عاميٌّ مقلِّد ، تجدها في أواخر كتب الأصول ، وتجدها منتشرة في ثنايا كلامهم في كتبهم الأخرى .

* * *

أما الشبهات التي يُعترض بها على هذا السبب : فهي :

١ - قد يقول قائل : إذا كنتَ قد أقتَ الدليل على أن الأئمة قد فاتهم بعضُ الشيء . فهذا يجعلهم عُرضَةً لأن يُقال : قد فاتهم شيءٌ غيره في هذه المسألة ، وشيءٌ آخر في المسألة الثالثة ، والرابعة ... وهكذا ، إذاً فلننظر الدليل نحن لأنفسنا ، حتى نكونَ على طمأنينة في أمرنا .

والجواب :

إذا كان قد فات الإمامَ منهم النزرُ اليسيرُ جداً : فقد استدركه أصحابه ، واستقر مذهبه على التام من قِبَل مجموعة كبيرة من أصحابه ، كأبي يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة ، والمزني والبويطي من أصحاب الشافعي ، وأشهب وابن القاسم من أصحاب مالك ، ونحوهم من أصحاب أحمد رضي الله عنهم أجمعين .

وإذا كان قد فاتَه هذا الشيء الذي لا يذكر - وهو الإمام المجتهد في العصر الذهبي للإسلام - فلأنَّ يفوت المقتدي المتأخر في آخر الصفوف أشياءً وأشياء من الأمهات : من باب أولى به وألزم عليه .

وإذا كان قد فات الإمامَ جزءٌ يسيرٍ تتعذر الأمثلة عليه لندرته : فليس من منطق العقل والعلم أن نسحبَ حكمَ النادر على الكل ، بل المنطق

يقضي بسحب الكل على النادر .

أي : لا نقول : لم يطلع الإمام على هذا الحديث ، فحكم بكذا في مسألة كذا ، فمن المحتمل أنه لم يطلع على هذا الحديث أيضاً ، لذلك حكم بهذا الحكم في مسألة كذا . وهكذا ينسحب هذا الاحتمال في أحكام الإمام كلها ، لذلك نبني لأنفسنا فقهاً جديداً مستقلاً عن الأئمة جميعهم ، إذ لا فارق بين إمام وإمامٍ أمام هذا الاحتمال .

بل نقول : لقد اطلع الإمام على دليل مسألة كذا فحكم بمقتضاه ، واطلع على دليل المسألة الثانية فقال به ، وهكذا آلاف من المسائل ^(١) ؛ أما هذه المسألة بعينها - وهي مسألة واحدة من آلاف المسائل - فلم يطلع على دليلها ، فيقفُ حكمنا عندها ولا يتجاوزها ، لجزمنا باطلاعه على أدلة غيرها ، وهو كثير جداً لا يحصى .

٢ - يقول بعض الناس : إن كتب السنة اليوم كثيرة ، وتوافرها للباحثين المعاصرين ميسور أكثر من توافرها للسابقين ، وقد تيسرت الاستفادة منها بالطباعة والفهارس المختلفة أكثر من تيسر الاستفادة المتقدمين منها ، فمن السهل الاعتماد عليها وأخذ الثابت منها ، وترك غيره ، وتثبتت

(١) ذكر الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه « النكت الطريفة » ص ٤ أن أقل ما قيل في عدد المسائل التقديرية في فقه الإمام أبي حنيفة ثلاث وثمانون ألف مسألة ! فما نسبة المسائل التي خفي دليلها على الإمام إلى هذا العدد الضخم !! وقال الحافظ في « التهذيب » ٦ : ٢٤٢ : « قال الخليل في « الإرشاد » : أجاب الأوزاعي عن ثمانين ألف مسألة في الفقه من حفظه » .

ولا توهلنك هذه الأرقام الضخمة ، فقد قال الباغندي - وهو إمام محدث لا إمام فقيه : « أنا أجبت عن ثلاثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله ﷺ ! » . وقال القسطلاني في « لطائف الإشارات » ١ : ٩٥ : « قال الأصمعي : سأله - يريد أبا عمرو بن العلاء إمام القراءات والعربية - عن ثمانمائة ألف مسألة في الشعر والقرآن والعربية ، فأجاب فيها كأنه في قلوب العرب !! » .

الأحكام الفقهية التي دلّ الدليل عليها ، وتنقيحُ الفقه مما لا دليل عليه .

والجواب عن ذلك من وجوه :

أ - إن هذا الكلام من الغباء بمكان ، فقديماً قالوا :

وكم للشيخ من كتب كبار ولكن ليس يدري ما دحاها !
وقالوا :

ليس بعلم ما حوى القمطرُ ما العلمُ إلا ما وعاه الصدر

وكان حالُ علمائنا قاطبة ما عبّر عنه ابن حزم رحمه الله تعالى :

فإن تَحَرَّقُوا القِرْطَاسَ لَا تَحَرِّقُوا الذي

تَضَمَّنَه القِرْطَاسُ ، بل هو في صدري

يسيرُ معي حيثُ استَقَلْتُ رَكائبي

وينزلُ إنْ أنْزِلُ وَيُـدْفَنُ في قبري

وفي « الفقيه والمتفقه » للخطيب ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ : « قيل لبعض

الحكماء : إن فلاناً جمع كتباً كثيرة ! فقال : هل فهمه على قدر كتبه ؟

قيل : لا ، قال : فما صنع شيئاً ، ما تصنع البهية بالعلم . وقال رجل

لرجلٍ كَتَبَ وَلَا يَعْلَمُ شيئاً مما كتب : ما لك من كتبك إلا فضلُ تعبك ،

وطُولُ أَرْقَكَ ، وتسويدُ وَرَقِكَ » .

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى في « رفع الملام » ص ١٨ : « لو فُرض

انحصار حديث رسول الله ﷺ فيها - أي في الدواوين - : فليس كلُّ ما في

الكتب يعلمه العالم ، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد ، بل قد يكون عند

الرجل الدواوينُ الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها ، بل الذين كانوا قبل جمع

هذه الدواوين كانوا أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير ... فكانت دواوينهم

صدورهم التي تحوي أضعاف ما في الدواوين ، وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية .

٢ - إن أئمتنا على كثرة ما دوّنوه ، ووفرة ما وصل إلينا من تراثهم : لم يكونوا يدوّنون إلا القليل من محفوظاتهم ، كما تراه قبل سطرين في كلام الإمام ابن تيمية ، وكما تقدم تعليقا ص ١١٥ ، ١١٦ من كلام الليث بن سعد وأحمد ابن الفرات ، وهذا نزر يسير من كلام الأئمة وأخبارهم لا مجال لاستقصائه .

وكنّ على ذكر من كلمة الإمام الباغندي التي تقدمت قريباً في التعليق صفحة ١٣٢ « أجبت عن ثلاثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله ﷺ » ! .

٣ - إن أوسع كتب السنة اليوم هو « كنز العمال » للمتقي الهندي ، وفيه أكثر من ستة وأربعين ألف حديث ، إلا أن الاستفادة منه على النحو الذي يريده القائل غير متيسرة ، إذ إن كثيراً من مصادره غير متيسر الرجوع إليه وتحقيق أسانيده ، وحينئذ سيبقى الأمر معلقاً على البت في أسانيده .

٤ - إن عدد أحاديث « كنز العمال » يقل كثيراً عما ، يُنقل عن الأئمة المجتهدين من الأحاديث التي تحمّلوها وسمعوها ، على كثرة ما فيه من مكررات . وقد تقدم ص ١١٧ أن عدد الأحاديث التي ذكرها الإمام أبو حنيفة في تصانيفه نيف وسبعون ألف حديث ، فضلاً عما لم يذكره ، وتقدم هناك أنه انتخب كتابه « الآثار » فقط من أربعين ألف حديث ! .

وتقدم ص ١١٥ عن ابن الهيثاب أن الإمام مالكا روى مائة ألف حديث ، فضلاً عما تحمّله ولم يروه ، ومشهور أن الإمام أحمد انتقى « مسنده » من نحو خمسين ألفاً وسبعائة ألف حديث ! .

وفي « إعلام الموقعين » ١ : ٤٥ أن رجلاً سأل الإمام أحمد رضي الله

عنه : « إذا حفظ الرجل مائة ألف حديث يكون فقيهاً ؟ قال الإمام : لا ، قال : فمائتي ألف ؟ قال : لا ، قال : فثلاثمائة ألف ؟ قال : لا ، قال : فأربعمائة ألف ؟ قال الإمام بيده هكذا وحركها » أي : لعله يصلح أن يكون فقيهاً مجتهداً يفقي الناس .

وأسند الخطيب في « الجامع » ٢ : ١٧٤ إلى يحيى بن معين وقد قيل له : « أيفي الرجل من مائة ألف حديث ؟ قال : لا ، قلت : ومن مائتي ألف ؟ قال : لا ، قلت : ثلاثمائة ألف ؟ قال : لا ، قلت : خمسمائة ألف ؟ قال : أرجو » .

وعلق عليه الخطيب بقوله : « وليس يكفيه إذا نَصَبَ نفسه للفتيا أن يجمعَ في الكتب ما ذكره يحيى - بن معين - دون معرفته به ونَظَرِهِ فيه ، وإتقانه له ، فإن العلم هو الفهم والدراية ، وليس بالإكثار والتوسع في الرواية » .

بل نقل ابن تيمية التقي رحمه الله هذا العدد عن الإمام أحمد نفسه في « المسودة » ص ٥١٤ .

ولا ننكر أنه يدخل في هذه الأعداد الكبيرة الأحاديثُ الموقوفة والمقطوعة والمتعددة الأسانيد ، ولكن يبقى الفارق كبيراً ، على أن الموقوفات والروايات المتكررة الأسانيد - وهي لا تخلو غالباً من مغايرة في لفظ الحديث - لها أثرها الكبير في فهم الحديث والاستفادة منه .

هـ - ولو فرضنا أن تلك المجموعة الكبيرة من الأحاديث قد توافرت ، فإن الاختلاف بين الأئمة قائم لا يزول ، ما دامت الأسباب الأخرى للاختلاف موجودة قائمة ، وهي ذات أثر في الاختلاف أكبر بكثير من هذا السبب الرابع الذي نتحدث عنه .

وفي هذه القصة - وغيرها كثير - عبرة للمعتبر .

روى الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » ص ٢٤٩ - ومن طريقة الخطيب في « الفقيه والمتفقه » ٢ : ٨٨ أن « امرأة وقفت على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذكرون الحديث ، فسمعتهم يقولون : قال رسول الله ﷺ ، سمعت رسول الله ﷺ ، ورواه فلان ، وما حدث به غير فلان . فسألته المرأة عن الحائض تغسل الموتي ؟ - وكانت غاسلة - فلم يجبها أحد منهم ، وجعل بعضهم ينظر إلى بعض ، فأقبل أبو ثور ، فقبل لها ، عليك بالمقبل ، فالتفت إليه وقد دنا منها ، فسألته ؟ فقال : نعم تغسل الميت ، لحديث عثمان بن الأحنف ، عن القاسم ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال لها : « أما إن حيضتك ليست في يدك » ولقوها : كنت أفرق رأس رسول الله ﷺ بالماء وأنا حائض . قال أبو ثور : فإذا فرقت رأس الحي بالماء فالمت أولى به .

فقالوا : نعم ، رواه فلان ، ونعرفه من طريق كذا ، وخاضوا في الطرق والروايات ، فقالت المرأة : فأين كنتم الآن ؟ ! » .

٦ - ولو فرضنا أيضاً أن الأحاديث الموجودة كافية للاجتهد : فإن توافر الأحاديث وحدها غير كاف للاجتهد ، فأين الشروط الأخرى للاجتهد ؟ وهي : كون المجتهد متمكناً في كافة علوم الإسلام : وسائلها ومقاصدها ، وقد أجمل ذلك الإمام الشافعي رضي الله عنه فيما رواه عنه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » ٢ : ١٥٧ . وفصلها ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » ٢ : ١٦٦ .

قال الإمام الشافعي : « لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله : بناسخه ومنسوخه ، وبحكمه ومتشابهه ، وتأويله

وتنزيله ، ومكيّه ومدنيّه ، وما أُريد به ، وفيما أنزل^(١) ، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ : بالناسخ والمنسوخ ، ويعرف من الحديث ما عَرَفَ من القرآن . ويكون بصيراً باللغة ، بصيراً بالشعر^(٢) ، وبما يُحتاج إليه للعلم والقرآن . ويستعمل - مع هذا - الإنصاف ، وقلة الكلام . ويكون بعد هذا مُشْرِفاً على اختلاف أهل الأمصار^(٣) . وتكون له قريحة بعد هذا . فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام ، وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يتكلم في العلم ولا يفتي .

وفصل ذلك ابن عبد البر تحت عنوان « باب رتب الطلب والنصيحة في المذهب » وذكر ما تقدم عن الشافعي ، واستدل عليه بأقوال السلف ، وزاد التنبيه إلى النظر في « سِيرَ رسول الله ﷺ » و « أن يعرف الصحابة المؤدّين للسدين عن نبيهم ﷺ » لتمييز الحديث المرسل من المتصل « ويُغنى بسيرهم وفضائلهم » و « أن يعرف أحوال الناقلين عنهم - عن الصحابة فن بعدهم - وأيامهم وأخبارهم ، حتى يقف على العدول منهم من غير العدول » .

(١) وما ينبغي أن يعلمه من أمور القرآن : القراءات . قال العلامة القسطلاني في « لطائف الإشارات » ١ : ١٧١ وهو يتحدث عن فائدة علم القراءات : « ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى ، فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط ، ومجتبهم في الاهتداء إلى سواء الصراط » .

(٢) في « الفقيه والمتفقه » ٢ : ٢٢ أن الشافعي نفسه « أقام علم العربية وأيام الناس عشرين سنة ، فقلنا له في هذا ؟ فقال : ما أردت بها إلا الاستعانة للفقه » . وعن الإمام إبراهيم الحري : « من تكلم في الفقه بغير لغة تكلم بلسان قصير » .

وفي « بغية الوعاة » ١ : ٥٢٩ في ترجمة ابن خالوية « الحسين بن أحمد » المتوفى سنة ٣٧٠ مجلب ، أن رجلاً قال له : أريد أن أتعلّم من العربية ما أقيم به لساني . فقال له : أنا منذ خمسين سنة أتعلّم النحو ، ما تعلّمت ما أقيم به لساني ! وهي وإن كانت مبالغة ، لكنها تدل على ما وراءها ، وكأنه أراد أن يحدّ من تطاول هذا الرجل .

(٣) في « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ٥ : ٨٠ تعليقا : قال : « سعيد بن جبّير : أعلم الناس أعلمهم بالاختلاف » . أي : باختلاف العلماء .

قلت : وهذا هو علم الرجال والجرح والتعديل ، وهو وحده كافٍ في زماننا لاستنفاد دهرٍ من عُمر طالب العلم غير قليل .

وذكر نحو هذه الشروط الإمام الغزالي رحمه الله في « المنحول » ص ٤٦٢ وعبر عن قول الشافعي المذكور هنا « وتكون له قريحة » بعبارة أخرى يستعملها الأصوليون كثيراً فقال ص ٤٦٤ : « وفقه النفس : لا بد منه ، وهو غريزة لا تتعلق بالاكْتِسَاب » . وتجدهم في كتب التراجم يستعملون لعظيم الثناء على الرجل « فقيه النفس » ويستعمل المحدثون : فقيه البدن . و « فقيه النفس : ما كان حافظاً مذهب إمامه ، عارفاً بأدلته ، قائماً بتقريرها ، يصور ويحرر ، ويقرر ويمهد ، ويزيف ويرجح ، لكنه قصر عن أولئك - المرتبة الأولى والثانية السابقتين - لقصوره عنهم في حفظ المذهب ، أو الارتياض في الاستنباط ، ومعرفة الأصول ، ونحوها من أدواتها » كما قاله الإمام النووي في « المجموع » ١ : ٧٣ . قال : « وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة ، المصنفين الذي رتبوا المذهب وحرروه .. » .

قلت : ولا ريب أن المرتبة التي يقصدها الإمام الغزالي من فقهاء النفس أعلى رتبة من هذه ، لأنه يقولها في حق المجتهد المستقل ، أما هذه التي يصفها النووي فهي رتبة العلماء المرجحين في المذهب .

وذكر ابن القيم رحمه الله في « إعلام الموقعين » ١ : ٤٤ فما بعدها ، بعض ما تقدم هنا - وزاد غيره - تحت عنوان : « فصل في كلام الأئمة في أدوات الفتيا وشروطها ومن ينبغي له أن يفتي ، وأين يسع قول المفتي : لا أدري » .

وفي « المسوّدة » ص ٥١٣ من كلام الإمام ابن تيمية الحفيد رحمه الله ، فصل طویل عنوانه : « فصل في صفة من يجوز له الفتوى أو القضاء » وفيه

نوارد وفوائد .

مع تحليه بالعمل الصالح : العبادة والتقوى والورع والزهد ، وتهذيب النفس ، واتصافه بكمالات الإسلام ، فيكون إماماً في هذا الجانب أيضاً .

وقد نبّه النبي ﷺ إلى هذا في حديثه الشريف الذي رواه الطبراني في « معجمه الأوسط » عن علي كرم الله وجهه قال : قلت يا رسول الله إن نزل بنا أمر ليس فيه بيانٌ أمرٍ ولا نهي فها تأمرنا ؟ فقال ﷺ : « شاوروا فيه الفقهاء والعابدين ، ولا تمضوا فيه رأيَ خاصة » . قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١ : ١٧٨ : « رجاله موثقون من أهل الصحيح » وصححه السيوطي في « مفتاح الجنة » ص ٤٠ .

فنبه النبي ﷺ إلى اشتراط العبادة بجانب العلم والفهم : « الفقهاء والعبادين » .

ويؤكد هذا المعنى ما رواه الدارمي في « سننه » ١ : ٤٩ مرسلًا - ورجاله ثقات - أن النبي ﷺ سئل عن الأمر يحدث ليس فيه كتاب ولا سنة ؟ فقال : « ينظر فيه العابدون من المؤمنين » .

وروى النسائي في « سننه » ٨ : ٢٣٠ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « إنه قد أتى علينا زمانٌ ولسنا نقضي ، ولسنا هنالك ، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون ، فمن عَرَضَ له منكم قضاءٌ بعد اليوم فليقض لما في كتاب الله ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه ﷺ ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه ﷺ فليقض بما قضى به الصالحون ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه ﷺ ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيَه ولا يقول : إني أخاف وإني أخاف ، فإن الحلال بين ،

والحرام بيّن ، ويُن ذلك أمور مشتبّهات ، فدَع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . قال أبو عبد الرحمن - هو الإمام النسائي - : « هذا الحديث جيد جيد » .

ثم روى بسنده كتاب سيدنا عمر بن الخطاب إلى قاضيه شريح وفيه هذا المعنى أيضاً .

ومن هنا قال الإمام أبو يوسف - وقد نظر في أقضية حفص بن غياث أحد الرواة الأجلّة الثقات ومن زملاء أبي يوسف في التلمذة الخاصة على الإمام أبي حنيفة رحمهم الله تعالى - قال أبو يوسف : « حفص ونظراؤه يعانئون بقيام الليل » وقيام الليل شعار الصالحين ، وقال مرة أخرى : « إن حفصاً أراد الله فوقّه » وفي رواية : « إن الله وفقه بصلاة الليل » كما في « الجواهر المضية » ١ : ٢٢٢ و ٢٢٣ .

وجاء في ترجمة السيد الجليل عبد الوهّاب بن عبد الحكم الوراق أحد أصحاب الإمام أحمد رحمهما الله تعالى ، جاء في ترجمته في « تذكرة الحفاظ » ص ٥٢٦ و « تهذيب التهذيب » ٦ : ٤٤٨ قول الإمام أحمد فيه : « رجل صالح مثله يُوفّق لإصابة الحق » .

ثم رأيت أصل الخبر أول كتاب « الورع » للإمام أحمد ص ٥ أن « فتح ابن أبي الفتح قال له في مرضه الذي مات فيه : ادع الله أن يُحسن الخلافة علينا بعدك ، وقال له : مَنْ نَسألُ بعدك ؟ فقال : سلّ عبد الوهّاب - الوراق - فقال له بعض من كان حاضراً : إنه ليس له اتّسع في العلم ! فقال أبو عبد الله - الإمام أحمد - إنه رجل صالح ، مثله يُوفّق لإصابة الحق » .

بل كانوا يتعبّدون الله تعالى قبل طلبهم العلم ، ليدخلوا العلم على صلاح

وعبادة ، وخشية وزهادة .

روى ابن أبي حاتم في « تقديم الجرح والتعديل » ص ٩٥ عن الإمام المجتهد سفيان الثوري رضي الله عنه أنه قال : « كان الرجل إذا أراد أن يطلب العلم تعبّد قبل ذلك عشرين سنة » (١) !! .

٣ - وشبهة أخيرة حول هذا السبب هي قول بعضهم : لو أن كل واحد من الأئمة المجتهدين اطّلع على السنة اطلاعاً وافياً لما استدل الواحد منهم بحديث ضعيف في مسألة ما ، ويوجدُ مقابلَه حديثٌ صحيح عند الإمام الآخر المخالف له في المسألة نفسها ، إذ إن في الحديث الصحيح غنية عن الحديث الضعيف ، فاحتجاج الإمام بحديث ضعيف ، دليل على أنه ما عَرَفَ ذاك الصحيح .

وجواب ذلك : أن الأئمة قد اطّلعوا على السنة اطلاعاً كافياً وافياً ، يعرفون ذلك من نظر في سيرتهم نظراً فاحصاً منصفاً ، وصفى قلبه من الشبهات حولهم والتعاليم عليهم .

وأما استدلالهم بالأحاديث الضعيفة التي يوجد في مقابلها أحاديثٌ صحيحةٌ مخالفةٌ لها : فإن كل منصف يعلم أن هذا الكلام يحمل في طياته مغالطةً وقلباً للحقيقة ، وبيان ذلك يستدعي الوقوف عند عدة ملاحظات :

الملاحظة الأولى : أن الأحاديث التي يُوردها الفقهاء في كتبهم الاستدلالية ليست هي أدلة إمام المذهب التي اعتمد عليها . نعم قد يتفقون في كثير من الأحيان على إيراد ما استدل به إمام المذهب ، ولكن لا تنسحب هذه الموافقة على كل ما يوردونه دليلاً على ما اختاره الإمام .

(١) وانظر آثاراً أخرى في « المحدث الفاضل » ص ١٨٧ .

فالحكم الفقهي الذي يذكرونه هو حكمه ، ولكن ليس الدليل دليله في كثير من الأحيان ، إنما هو حديث وجده هذا المؤلف موافقاً لما حكم به إمامه ، فأورده دليلاً له ، ويكون للإمام دليل آخر الله أعلم به .

وهذه الملاحظة أكثر ما تنطبق عليه ، هو المذهب الحنفي ، وذلك أن الإمام أبا حنيفة لم يدون بنفسه فقهه وأدلته ، ومثله - تقريباً - الإمام مالك وأحمد ، والإمام الشافعي لم يستوعب في كتابه « الأم » إلا القليل من فقهه وأدلته .

فالأحاديث التي نجدها في « الهداية » للمرغيناني الحنفي - مثلاً - و « المهذب » للشيرازي الشافعي ، و « المغني » لابن قدامة الحنبلي ، وغير هذه الكتب ، كثير من هذه الأحاديث ليس من استدلال الإمام نفسه .

وقد وقع بعض الناس في الخطأ على أحد المذاهب وهما يخرجان أحاديث كتاب من كتبه - إذ رأيا المحدثين يقولون في كثير من أحاديث هذا الكتاب : حديث موضوع ، حديث ضعيف ، لا يعرف مرفوعاً

فظن هؤلاء أن هذه الأحاديث هي استدلالات إمام المذهب نفسه ، فكيف نسلم له الإمامة والاجتهاد في شرع الله عز وجل ، وهو يستدل بالموضوع ، ويرفع الموقوف والمقطوع ... ؟!

والدليل على ما قررته في هذه الملاحظة وأن واقع فقهاءنا كذلك : قول الإمام ابن الصلاح رحمه الله في « مقدمته » ص ٢٥ آخر بحث الحديث الصحيح : « الفائدة الثامنة : ... سبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك - إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث^(١) ، أو الاحتجاج به لذي

(١) جاء في « النكت الوفية » ٥٧ / ب للبقاعي من كلام شيخه ابن حجر تعليقاً على هذه الجملة : « أي : من غير مراجعة غيره ، بأن يكون عالماً بمعنى ذلك الحديث ، له ملكة يقوى بها على معرفة المطلوب منه في ذلك » .

مذهبٍ :- أن يَرْجِعَ إلى أصلٍ قد قابله هو أو ثقةٌ غيره ... » .

فقوله : « أو الاحتجاجُ به لذي مذهب » : صريحٌ فيما ذكرتُ .

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله أول فائدة من كتابه « بدائع الفوائد » :
« وأما حديث : « لا شُفْعَةَ لنصراني » : فاحتج به بعض أصحاب الإمام
أحمد ، وهو أعلمُ مِن أن يحتج به ، فإنه من كلام بعض التابعين » ، مع أن
إمام الحنابلة في عصره الموفق ابن قدامة قد احتج به في « المغني » ٥ : ٥٥١
وعزاه إلى علل الدارقطني عن أنس مرفوعاً ، وجزم البيهقي في « سننه »
٦ : ١٠٩ بأنه من كلام الحسن البصري رضي الله عنه . وكلامُ ابن القيم
« احتج به بعض أصحابه » : صريحٌ فيما قلت .

وانظر الملاحظة الثالثة قريباً .

* * *

الملاحظة الثانية : قد يُورد الفقيه دليلاً ، ويكون هو دليل الإمام
نفسه ، فيخرِّجُه المحدث من كتب المحدثين المتأخرين في الزمن عن أئمة
المذاهب الفقهية ، ككتب السنن الأربعة ، والمسانيد والمعاجم و ويحكم
المحدث على هذا الحديث من طريق هؤلاء بالضعف أو الوضع أو غير ذلك ،
فلا يكون حينئذ صالحاً للاحتجاج به ، في حين أن هذا الحديث يرويه
هذا الإمام المجتهد من طريقه الخاصة به ، بسند صحيح صالح للاحتجاج .
فمن نظر إلى الحديث من طريق المحدثين في كتبهم المتداولة التي يعتمد
عليها أصحاب التخريج ، وجَدَ الحديث غير صالحٍ للحجة ، فيتسرع في
الطعن واللمز ، وتبدو على قَلَتَات لسانه ، ما كان كامناً في سريره .

ومن بحث عنه بتؤدة وفتش عنه في كتب أئمة المذاهب أنفسهم وجده -
إن كان قد وصلنا - صحيحاً ناهضاً بالحجة ، فيعرف الحق لأهله ، ويدعنُ

لأئمة المسلمين بإمامة الهدى ، ولشأنئهم بالإمامة بغير ذلك .

وأذكر مثالا على ذلك :

ذكر المرغيناني رحمه الله في « الهداية » ٤ : ١٣٩ بشرح « فتح القدير »
« ادروا الحدود بالشبهات » على أنه حديث مرفوع ، وخرجه الزيلعي في
« نصب الراية » ٣ : ٣٣٣ موقوفاً من كلام سيدنا عمر - على انقطاع فيه -
ومن كلام معاذ بن جبل وابن مسعود وعقبة بن عامر ، وفي الإسناد إليهم
ابن أبي قزوة ، وهو متروك ، ومن كلام الزهري ، وهو تابعي لا تقوم
بكلامه حجة .

ولكونه لم يره ابن حزم مرفوعاً قساً عليه في « المحلى » ١١ : ١٥٢ - ١٥٣
وعلى الفقهاء الآخذين به ، وطال قلمه ولسانه ، كعاداته ، رحمه الله .

فردّ عليه الكمال بن الهمام في « فتح القدير » وأثبت معناه من أحاديث
في « الصحيحين » فقال : « وفي تتبع المروي عن النبي ﷺ والصحابة ، ما
يقطع في المسألة ، فقد علمنا أنه عليه الصلاة والسلام قال لماعز : لعلك
قبّلت ، لعلك لمست ، لعلك غمّزت ، كل ذلك يلقنه أن يقول « نعم » بعد
إقراره بالزنا ، وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قالها ترك ، وإلا فلا
فائدة .

ولم يقل لمن اعترف عنده بدّين : لعله كان وديعةً عندك فضاعت ،
ونحوه ، ... فالحاصل من هذا كلّه : كون الحدّ يُحتال في دُرّئه
بلاشك ، ... فكان هذا المعنى مقطوعاً بثبوتة من جهة الشرع ، فكان الشك
فيه شكاً في ضروري .

وهو تحقيقٌ جيد نفيس ، وتتميه أن يُثبّت الحديث نفسه من طريق
مرفوعة صحيحة .

فقد رَوَى هذا الحديث « ادركوا الحدود بالشبهات » الإمام أبو حنيفة في « مسنده » وهو الحديث الرابع ضمن كتاب الحدود ص ٣٢ من طبعة المتن بمطبعة شركة المطبوعات العلمية ، وص ١٥٧ من « تنسيق النظام » شرح مسند الإمام للعلامة السُّنْبُهْلِيّ طبعة كراتشي . وسنده فيه : « عن مِقْسَم عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : ادركوا الحدود بالشبهات » .

ومقسم : ثقة ، وثقه أحمد بن صالح المصري إمام زمانه في مصر ، والعجلي ، ويعقوب بن سفيان ، والدارقطني ، وابن عباس : ابن عباس . وليس له إسناد صحيح في المرفوع غير هذا .

ومن هنا ندرك أن للأئمة أسانيدهم الخاصة بهم ، وندرك ضرورة تخريج أحاديث فقههم من كتبهم أنفسهم إن تيسر ذلك ، وإن لم يتيسر خرّجناها من كتب المحدثين الآخرين ، على شريطة أن لا يجعل تخريجهم هذا حكماً على رقايبهم ، وعنواناً على ضعف مذهبهم !! والله الهادي .

وقد استفدت هذه الملاحظة من صنيع العلامة الحافظ الأصولي الفقيه قاسم بن قُطْلُو بَغَا الجَمَالِي رحمه الله في رسالته « منية الأمل في فوات من تخريج « الهداية » للزيلعي » ، فإن أكثر استدراكااته على « نصب الراية » جاء بها من مصادر أصلية للفقهاء الحنفي : حديثية أو فقهية .

ثم رأيت الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول في « رفع الملام » ص ١٨ : إن الأئمة « الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين كانوا أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير ، لأن كثيراً مما بلغهم وصحّ عندهم قد لا يبلغنا إلا عن مجهول ، أو بإسناد منقطع ، أو لا يبلغنا بالكلية » .

وقال الإمام الكمال ابن المهام رحمه الله في « فتح القدير » ١ : ٢٧ : « وقول من قال : لم يصح في نقض الوضوء وعدمه بالدم والقيء والضحك

حديث : إنَّ سَلَّمَ لم يقَدَح ، لأنَّ الحِجْيَةَ لا تتَوَقَّف على الصِّحَّة ، بل الحُسْنُ كافٍ ، على أنه رأيُّ هذا القائل ، فأما مجتهدٌ علم بالاختلاف في صحة الحديث ، وغَلَبَ على رأيه صحته : فهو صحيح بالنسبة إليه ، إذ مجرد الخلاف في ذلك لا يمنع من الترجيح وثبوت الصحة .

وقال أيضاً ١ : ٣١٨ : « المجتهدُ في اعتبارِ الشرط وعدمه ، والذي خَبَرَ الراوي : فلا يَرْجِع إلا إلى رأي نفسه » .

* * *

الملاحظة الثالثة : قد يكون دليلُ الأئمة الفقهاء حديثاً ضعيفَ السندِ حقاً ، سواء أكان من طريقهم أم من طريق المحدثين ، ولكنَّ يكون له من المؤيِّدات ما لا يحصى كثرةً ، من الكتاب أو السنة ، أو منها معاً .

وهذه الملاحظة تُستفاد من صنيع الإمام ابن الهمام في تقويته لمعنى حديث « ادرءوا الحدود بالشبهات » - على تسليم ضعفه - .

ومثال آخر يُستفاد منه هذا أيضاً .

يَسْتَدِلُّ الفقهاء رحمهم الله تعالى على أن الطلاق حقُّ الرجل بحديث ابن عباس مرفوعاً : « إنما الطلاق لمن أخذ بالساق » . وهو حديثٌ رواه ابن ماجه ١ : ٦٧٢ من طريق يحيى بن بُكير عن ابن لهيعة ، وهو ضعيفٌ مختلطٌ ، ورواه غير ابن ماجه ، ولا يخلو من متكلمٍ فيه ، وغاية ما فيه قول الشوكاني في « نيل الأوطار » ٦ : ٢٥٣ : « طَرَقَهُ يَقْوِي بعضها بعضاً » فَمَنْ حَسَنَهُ فَمِنْ أَجْلِ هذا حَسَنَهُ .

ومع هذا فلو سلَّمنا ضعفه فلا ينبغي انتقاد الاستدلال به ، لما له من المؤيِّدات والشواهد القرآنية التي فيها إسناد الطلاق إلى الرجل لا إلى المرأة

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ . وقال أيضاً ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ . قال سبحانه : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ وغير ذلك كثير .

وقد نبّه ابن القيم رحمه الله إلى هذا ، فقال في « زاد المعاد » آخر فصل « حكم رسول الله ﷺ أن الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره » ٥ : ٢٧٩ على حاشية « شرح المواهب » للزرقاني ، قال : « وحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم وإن كان في إسناده ما فيه ، فالقرآن يعضده ، وعليه عمل الناس » .

ومثال ثانٍ : نصّ الفقهاء على استحباب تغطية الرأس عند دخول الخلاء ، وفيه حديث « كان رسول الله ﷺ إذا دخل المرفق لبس حذاءه وغطّى رأسه » . هذا لفظ ابن سعد ، عزّاه إليه السيوطي في « الجامع الصغير » ٥ : ١٢٨ بشرحه « فيض القدير » وهو من رواية أبي بكر بن عبد الله ، عن حبيب بن صالح ، مرسلًا . قال شارحه المناوي : « قال الذهبي : أبو بكر ضعيف ... ورواه البيهقي - ١ : ٩٦ - عن حبيب المذكور » وفيه أبو بكر أيضاً ، ورواه أبو داود وفيه محمد بن يونس الكرّيمي وهو متهم بالوضع .

فلا يثبت شيء من هذا ، لكنّ روى البخاري ٧ : ٣٤٧ في كتاب المغازي ، باب قتل أبي رافع بن أبي الحقيق ، وفيه قول عبد الله بن عتيك رضي الله عنه يحكي عن نفسه : « فأقبل حتى دنا من الباب ، ثم تقنّع بثوبه كأنه يقضي حاجة .. » . ومعنى تقنّع بثوبه : ما جاء في الرواية الثانية : « قال : فغطّيت رأسي كأني أقضي حاجة » . وهذا يفيد أنه صنّع معلوم عندهم هو الأصل في هذه الحال .

وفي « تدريب الراوي » آخر التنبيه الخامس من التنبيهات عن تعريف الحديث الصحيح ص ٢٥ : « قال أبو الحسن بن الحصّار في « تقريب المدارك على موطأ مالك » : « قد يَعْلَمُ الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذابٌ : بموافقة آية من كتاب الله ، أو بعض أصول الشريعة ، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به » .

وهذا يصبح الحديث حجة ، ولا يجوز خلافه .

وهناك ملاحظة هامة جداً تحتاج إلى شيء من البسط في البيان ، لتقريبها وتوضيح الشاهد منها .

للإمام مسلم رحمه الله تعالى كتاب سماه « الانتفاع بأهْب السَّبَاع » نقل منه الإمام البيهقي رحمه الله نصاً طريفاً فيه يبين طريقة الإمام الشافعي رضي الله عنه في عرض أحكامه وأدلتها ، فقال في « بيان خطأ من أخطأ على الشافعي » ص ٢٤٣ :

« قال مسلم : والشافعي لم يكن اعتاده في الحجة للمسائل التي ذكر في كتبه تلك الأحاديث في إثر جواباته لها ، ولكنه كان يَنْتَزِعُ الحجج في أكثر تلك المسائل من القرآن والسنة ، والأدلة التي يَسْتَدِلُّ بها ، ومن القياس إذا كان يراه حجةً ، ثم يذكر الأحاديث : قوية كانت أو غير قوية ، فما كان منها قوياً اعتمد عليه في الاحتجاج به ، وما لم يبلغ منها أن يكون قوياً ذكره عند الاحتجاج بذكر خاملٍ فاتر ، وكان اعتاده حينئذ على ما استدلل به من القرآن والسنة والقياس .. » .

ومفاد هذا : أن طريقة الإمام الشافعي في كتبه : ذكر الحكم مُدْعِماً بالحجج من الكتاب والسنة يَسْتَنْبِطُها منها استنباطاً ، ثم يذكر ما هو صريح في المسألة قوياً كان أو غير قوي ، ويشير إلى ما لم يكن قوياً

إشارة حين ذكره له . فالعمدة من الحجج ما صدر به .

ثم قال البيهقي بعد أسطر : « وتصدير بعض أبواب المختصر - مختصر المزني - بأحاديث لا يُحتج بها : واقع من جهة المزني رحمه الله ، فأما الشافعي رحمه الله فإنه إنما أوردتها الجملة - أي على الطريقة - التي ذكرها إمام أهل النقل مسلم بن الحجاج رحمه الله » .

فانظر كيف حصل التغير في عرض الأدلة من الإمام إلى تلميذه ! الإمام يصدر من الأدلة ما هو عمدة عنده ، والتلميذ يصدر ببعض ما فيه مقال وقد ذكره الإمام أثناء كلامه واستدلّاه مع الإشارة إلى ما فيه ، فيكون المزني رحمه الله قد أغفل أمرين من صنيع الإمام : تأخير ذكر الدليل الذي لا يُحتج به ، والإشارة إلى ما فيه^(١) .

هذا مع عدم الفارق الزمني ، ومع الصحة التامة والملازمة الطويلة من المزني للإمام ، فلا عَجَب إذا رأينا بعد ذلك من علماء متأخرين في الزمن عن إمام المذهب بدهور وقرون يستدلون بغير ما يستدلُّ به - لكن يوافق أحكامه واجتهاداته - أو يقتصرون على الاستدلال بما هو ضعيف وفي الباب من الأحاديث الصحيحة ما يغني . والله أعلم .

وقد يذكر المصنفون في الفقه دليلاً على حكم ، وينسبونه حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، فيخرجُه المحدثون على أنه من كلام فلان وفلان من التابعين ، فيظنُّ ظانٌّ أن الحكم الفقهي قد زال وألغي من أصله ، وبطل فقه الفقهاء واجتهاد المجتهدين ! مع أن المسألة لها دليلها من المقطوع به الثابت بالقطع لا بالظن .

(١) وانظر ملاحظة أخرى على تصريف المزني بعبارة للإمام الشافعي في « الزاهر » للأزهري

مثال ذلك : استدلال بعضهم على أن صلاة فريضة الظهر والعصر تكون سرّاً لا يجهر فيها بالقراءة ، استدلالهم على هذا بـ « صلاة النهار عجماء » ، مع أنه « باطل لا أصل له » في المرفوع ، إنما هو كلام بعض التابعين : « مجاهد وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود » كما نقله الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » أول الجزء الثاني ، والسخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وانظره في « مصنف » عبد الرزاق ٢ : ٤٩٣ من كلام الحسن البصري أيضاً .

غير أن هذا لا يفيدُ بطلانَ هذا الحكم الفقهي ، فنبیح لأنفسنا الجهرَ في صلاة النهار ، إذ إن هذا الحكم ثابتٌ من حديث البخاري عن خباب بن الأرت أنه سئل : « هل كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : نعم ، قلنا : بم كنتم تعرفون ذلك ؟ قال : باضطراب لحيته » ﷺ .

وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : « حَرَرْنَا قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةٍ : أَلَمْ السَّجْدَةِ ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْآخِرَيْنِ قَدْرَ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ .. » .

فإفادة هذين الحديثين - وهما في الصحيحين - هذا الحكم - مضمومٌ إليهما توارثُ المسلمين له واستفاضتهُ بينهم من غير نكير : كلُّ هذا يفيد القطع ولا ريبَ ، فهو - إذاً - حكمٌ مبنيٌّ على مقطوعٍ بصحته ، لا على حديثٍ مقطوعٍ من كلام بعض السلف ممن لا يجب اتباعهم ولا الأخذ بقولهم .

ومن يستدلُّ بهذه الأحاديث الضعيفة في ذاتها ، القوية بشواهدِها الخارجية ، إنما يستدلُّ بها لصراحتها في الدلالة على الحكم ، لا لقوتها الذاتية .

وخلاصةُ هذا كله : أن الأحاديثَ الضعيفةَ ونحوها التي نراها في كتب الفقه المتداولة : منها ما هو من أدلة الإمام نفسه ، ومنها - وهو كثير - من

استدلالات المؤلف المستدل بها .

ولا يلزم من ضعفها : ضعف الحكم المبني عليها ، فقد يكون له شواهد قرآنية ، وقد يكون له شواهد من السنة الصحيحة المجزوم بها .

* * *

الملاحظة الرابعة : أن الحديث قد يكون ضعيفاً من طريق المجتهد ، ومن طريق المحدثين ، وليس له شواهد تجعله صحيحاً ثابتاً ، لكن يكون استدلال الإمام به على وفق مذهبه من الاحتجاج بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره ، ولم يشتد ضعفه ، كما تقدم بيانه ، وضعيف الحديث خير من الرأي والقياس .

والله تعالى أعلم .

* * *

الخلاصة *

وصفوة القول : أننا رأينا في :

- المقدمة : حرص الأئمة على أخذ علومهم من السنة النبوية ، ثم بناء فقههم واجتهاداتهم عليها ، وحضهم الناس على طلب الحديث الشريف ، وابتعادهم عن الرأي ، وأن العصمة من الفتن في الدين بالاستقلال بسنة النبي ﷺ ، ففيها النجاة من المهالك .

ثم رأينا في :

- السبب الأول - وهو : متى يصلح الحديث الشريف للعمل به - أن هناك نقاطاً أربعة لا بد من ملاحظتها ، وهي :

أ - الاختلاف في بعض شروط صحة الحديث ، وأن الأئمة قد اختلفوا في بعض شروط الصحة . فنشأ عن ذلك بعض اختلافات فقهية .

ب - وهل يُشترط في الحديث ليعمل به أن يكون صحيحاً . ورأينا في الجواب أن عدداً من الأئمة الفقهاء والمحدثين لا يشترطون ذلك ، بل سَوَّغُوا العمل بالحديث الضعيف ، شريطة أن لا يكون في الباب غيره ، وقدموا العمل به على العمل بالقياس .

واعتمد بعضهم الحديث الضعيف للترجيح بين معنيين محتملين على التساوي في نصٍّ ما ، ولا مرجح بينهما إلا هذا الحديث الضعيف .

ومن هنا ينشأ بعض الاختلاف أيضاً بين من يعتمد الحديث الضعيف ، وبين من لا يعتمده .

* تركت « الخلاصة » كما جاءت في الطبعة الأولى دون زيادة لتبقى « خلاصة » .

ج - ضرورة التثبت من اللفظ النبوي للحديث (الراوية باللفظ أو المعنى) .

ورأينا هنا مثلاً تطبيقاً لذلك هو الاختلاف بين الرواة في رواية كلمة واحدة : « وما فاتكم فأتوا » أو « وما فاتكم فاقضوا » . ولذلك اشترط الإمام أبو حنيفة فيمن يريد الرواية بالمعنى أن يكون فقيهاً إلى جانب ما اشترط غيره فيه : أن يكون عالماً بالعربية .

د - إثبات ضبط الحديث الشريف من حيث العربية .

ورأينا فيه مثلاً له أثره في اختلاف الأئمة الفقهاء في حلّ أكل الجنين الذي خرج حياً من شاة ذكيت ذكاة شرعية ، وعدم حلّ أكله . وقد نشأ هذا الاختلاف عن عدة أمور ، منها : هل لفظ الحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » برفع « ذكاة » في الموضعين ؟ أو بنصبها ؟ أو برفع « ذكاة » الأولى ونصب الثانية ؟ .

وفي ختام الحديث عن هذا السبب الأول عرضت لشبهتين تعترضانه ، هما :

١ - إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي .

٢ - صحة الحديث كافية للعمل به .

وبيّنتُ باستيفاء أن الأئمة أرادوا من قولهم « إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي » : إذا صحَّ وكان صالحاً للعمل به ولم تعترضه أمور وأمور ، وأن المخاطب بهذا القول هو الأئمة أمثالهم ، وأن نفرأ من العلماء السابقين حاولوا فوقعوا في الغلط ، أو اضطرب تطبيقهم للحكم ، وفي هذا عبرة ودرس لنا .

كما بينتُ غَلَطَ زَعْمِ القائل : صحة الحديث كافية للعمل به ، وأن مآلَ هذه الكلمة إلى الكلمة السابقة ، والجوابُ عن تلك جوابٌ عن هذه .

ثم عَرَضْتُ لقول بعضهم : إننا مأمورون باتباع رسول الله ﷺ ، دون سواه من الناس . وأجبتُ عن هذا بأن الأئمة كانوا في اجتهاداتهم متبعين له عليه الصلاة والسلام ، حريصين على ذلك .

وبينتُ خَطَرَ التنقُّل في المسائل من مذهب إلى مذهب بحجة وضوح الدليل عند صاحب هذا المذهب في هذه المسألة ، وليس هذا المتنقُّل أهلاً للترجيح بين أدلة الأئمة .

ثم تبينَ لنا في الكلام عن :

- السبب الثاني - وهو اختلافُ الأئمة في فهم الحديث الشريف - أن هذا الاختلاف ينشأ عن أمرين :

- تفاوتهم في مداركهم العقلية فطرةً وكسباً .

- وكون لفظِ الحديث يحتملُ أكثر من معنى واحد .

وذكرتُ الأدلة والأمثلة على ذلك ، كقصة الإمام أبي حنيفة مع الأعشى ، ومحمد بن الحسن مع عيسى بن أبان ، ومذاكرة الإمام أحمد مع الإمام الشافعي ... رضي الله عنهم أجمعين .

ثم نهتُ إلى أمر له أهميته وخطره ، وهو : أن هذا الفقه إنما هو الدينُ ، لأنه الفهمُ والتفسيرُ والشرح للكتاب والسنة ، ونفيهِ عن الدين : إبطالٌ لهذا كله ، وإبقاءٌ للكتاب والسنة نصوفاً مجردة .

وخلصتُ إلى التنبيه إلى خطأ من يقدم فهمه إلى الناس باسم « فقه السنة والكتاب » مجرداً عن اعتبار فقه الأئمة السابقين ، ففقه أبي حنيفة مثلاً - عند هؤلاء - منسوب إلى أبي حنيفة ، لا إلى الكتاب والسنة ، أما فقههم فنسوبٌ إلى الكتاب والسنة !! .

وعند الحديث عن :

- السبب الثالث - وهو اختلافهم في الجمع بين المتعارض من السنة ظاهراً - رأينا مراحل الجمع بين المتعارضين ، وهي : الجمع بينهما ، فإن لم يمكن : فدعوى النسخ ، فإن لم تمكن : فالترجيح بينهما .

ورأينا أن دعوى النسخ ليست بالأمر الاعتباري ، بل له أصوله ومعرفاته ، وأنه أمر شاقّ ليس بالهين .

كما رأينا صعوبة الجمع بين المتعارضين ، وأنه يتطلّب فهماً ثاقباً ، واطلاعاً واسعاً ، وأن وجوه الجمع بين متعارضين كثيرة جداً ، أوصلها الحافظ العراقي إلى مائة وجه وعشرة وجوه ، وأشار إلى أن ثمة غيرها .

وشهدنا عدة حقائق في الحديث عن :

- السبب الرابع - وهو اختلافهم بسبب تفاوتهم في سعة الاطلاع على السنة..

الحقيقة الأولى : أن الأئمة كانوا على اطلاع واسع على السنة ، ومع ذلك لا يحيط الواحد منهم بالسنة جميعها .

الحقيقة الثانية : وقفت - بشيء من التفصيل - عند بيان سعة اطلاع الإمام أبي حنيفة على السنة ، وذكرت نصوصاً وقصصاً مختلفة دالة على ذلك ، وأنه إنما كان قليل الرواية للحديث على الناس ، في حين أنه كان كثير التحمّل والحفظ لها والاطلاع عليها .

الحقيقة الثالثة : رجوع بعض الأئمة عن أقوال لهم وقتاً وصدرت عنهم إلى ما حدّثوا به مما يخالف ما صدر عنهم ، وأن ذلك قد فاتهم الاطلاع عليه .

ثم عرضت لسؤال يرد على تأخيري هذا السبب إلى آخر الأسباب ، وأجبت عنه ، وأن تأخيره هو الحق الطبعي المنطقي له .

ثم ذكرت ثلاث شبه تتوجه إلى هذا السبب وأجبت عنها ، وهي :

أ - قد فات الأئمة بعض السنة ، وهذا يجعلهم في عُرْضة لأن يكون قد فاتهم شيء آخر في هذه المسألة ، والمسألة الأخرى و ... فلننظر الدليل نحن ، لنطمئن أكثر .

وأجبت بأن أصحاب كلِّ إمام قد استدركوا هذا وبيّنوه . وبأنه من الخطأ في أصول العلم وحكم العقل أن نسحب حكم النادر على الكل .

ب - زعم بعضهم أن كُتِبَ السنة اليوم ميسورة أكثر من قبل ، فمن الممكن أن نبني منها مذهباً فقهياً جديداً أو مستفاداً من المذاهب الموجودة . نأخذ بالأقوى دليلاً بناء على كتب السنة المتوافرة .

وجواب ذلك : أن عدد أحاديث أوسع الكتب الحديثية الموجودة ، أقلُّ من عدد الأحاديث المنقول عن الأئمة أنهم اطلعوا عليها ، أو أودعوها في كتبهم . هذا ، إلى جانب افتقار أحاديث كثيرة في هذا الكتاب إلى النظر في أسانيدها ، مع أن كتبها غير ميسورة للنظر فيها ثم الاستفادة منها .

وأن توفر الأحاديث ليس هو الأصل الأول والأخير في هذا المضمار ، فهناك أسباب الاختلاف الأخرى التي ذكرتها والتي لم أذكرها .

وأن المجتهد لا يعوزه الاطلاع على السنة فقط ، بل هناك شروط أخرى كثيرة يجب أن تتوافر فيه ، إلى جانب العمل الصالح والعبادة والتقوى ، وذكرت أدلة هذا الشرط الأخير من السنة النبوية .

ج - يستشكل بعضهم في وجود أحاديث ضعيفة أو موضوعة ... في كتب الفقه المتداولة ، ويظن : أنها أدلة إمام المذهب ، فكيف تُسلّم له الإمامة وهو بهذه المثابة ؟ ويظن أنها هي أدلة هذا الحكم ، فإذا ضُعفت

ضعف حكمها كذلك . وأجبت عن هذا ببيان عدة ملاحظات هامة :

١ - أن الأحاديث المذكورة في كتب الفقه منها ما هو دليل إمام المذهب ، ومنها ما هو من استدلال المؤلف نفسه .

٢ - أن تضعيفَ هذه الأحاديث إنما هو بناء على النظر في أسانيد المحدثين المخرجين لها ، لا النظر في أسانيد إمام المذهب ، فللائمة المجتهدين أسانيدهم الخاصة بهم . وذكرتُ مثلاً على ذلك هو حديث « ادرءوا الحدود بالشبهات » .

٣ - قد يذكرُ الفقيهُ هذا الحديثَ دليلاً للحكم ، ويكون الحديث ضعيفاً ، لكن له مؤيّداتٌ وشواهدٌ قويةٌ جداً ، وإنما اختاره الفقيه لصراحته في الدلالة على المراد . وذكرتُ لذلك مثالين : حديث « إنما الطلاق لمن أخذ بالساق » و « صلاة النهار عجماء » .

٤ - قد يكون الحديث ضعيفاً ، وليس له ما يقويه ، لكن يكون استدلال الإمام به بمقتضى اختياره العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد غيره في المسألة ، وتقديمه حينئذ العمل به على العمل بمقتضى القياس . والله أعلم .

وهنا تم ما يسر الله تعالى عرضه وتلخيصه ، أسأل المولى عز وجل أن يجعل فيه الرشاد والسداد ، ويعظم لي به الأجر والثواب بفضله ومنه ، إنه وليُّ كل خير ونعمة ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم ، والحمد لله رب العالمين .

حلب - جمعية التعليم الشرعي -

محمد عوامة

٧ من شهر ربيع الأول ١٣٩٨ هـ

المصادر

- ١ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، لابن بَلْبَانَ الفارسي ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٩٠ هـ .
- ٢ - أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام ، للشيخ محمد نجيت المطيعي .
- ٣ - أخبار أبي حنيفة وأصحابه ، للصيّمري ، نشر دائرة المعارف النعمانية ، في حيدر آباد الدكن .
- ٤ - اختلاف الحديث ، للشافعي ، ضمن « الأم » ، الطباعة الفنية ١٣٨١ هـ .
- ٥ - الأذكار ، للنووي ، طبع البابي الحلبي .
- ٦ - إرشاد الفحول ، للشوكاني .
- ٧ - الاستذكار ، لابن عبد البر ، تحقيق علي النجدي ناصف ، طبع المجلس الأعلى بمصر ١٣٩١ هـ .
- ٨ - أصول السرخسي ، تحقيق أبي الوفا الأفغاني .
- ٩ - الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، للحازمي ، طبع حلب ١٣٤٦ هـ .
- ١٠ - إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم ، مطبعة السعادة ١٣٧٤ هـ .
- ١١ - الإلماع ، للقاضي عياض ، تحقيق السيد أحمد صقر ١٣٨٩ هـ .
- ١٢ - الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ، لابن عبد البر ، طبع

القدسى ١٣٥٠ هـ .

١٣ - إنجاء الوطن عن الازدراء بإمام الزمن ، لظفر أحمد العثماني
التهانوي ، كراتشي ١٣٧١ ، والطبعة الجديدة باسم « أبو حنيفة
وأصحابه المحدثون » .

١٤ - الأنساب ، للسماعي ، طبع ليدن ١٩١٢ ، وطبعة حيدر آباد
الدكن .

١٥ - أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك ، للشيخ محمد زكريا
الكاندهلوي ، نشر المكتبة الإمدادية ١٤٠٠ هـ .

١٦ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لابن نجم ، المطبعة العلمية
١٣١١ هـ .

١٧ - بدائع الفوائد ، لابن القيم ، مصورة الطبعة المنيرية .

١٨ - بغية الوعاة ، للسيوطي ، مصورة طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم .

١٩ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، طبع الكويت .

٢٠ - تاريخ بغداد ، للخطيب ، مطبعة السعادة ١٣٤٩ هـ .

٢١ - تأنيب الخطيب ، تأليف الكوثري ، الأنوار ١٣٦١ هـ .

٢٢ - تحريم النرد والشطرنج والملاهي ، للآجري ، تحقيق محمد سعيد
إدريس ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

٢٣ - تحفة المودود بأحكام المولود ، لابن القيم ، طبعة بمبيء بالهند ١٣٨٠
هـ .

٢٤ - تدريب الراوي ، للسيوطي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ،

طبع المكتبة العلمية ١٣٧٩ هـ .

٢٥ - تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، مصورة بيروت ١٣٧٥ ، طبعة حيدر
آباد الدكن .

٢٦ - التراتيب الإدارية ، لمحمد عبد الحي الكتاني ، نشر حسن جعناد
محمد أمين دمج .

٢٧ - ترتيب المدارك ، للقاضي عياض ، نشر مكتبة الحياة ١٩٨٧ ،
وطبعة المغرب تحقيق ابن تاويت الطنجي ١٣٨٣ هـ .

٢٨ - التسهيل ، لابن جزي الكلبي ، الطبعة الأولى .

٢٩ - مقدمة الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، مصورة بيروت لطبعة
حيدر آباد الدكن ١٣٧١ هـ .

٣٠ - مقدمة نصب الراية ، للكوثري ، دار المأمون ١٣٧٥ = فقه أهل
العراق .

٣١ - التقييد والإيضاح ، حاشية العراقي على ابن الصلاح ، طبع حلب
١٣٥٠ هـ .

٣٢ - التلخيص الحبير ، لابن حجر ، مصورة طبعة عبد الله هاشم
ياني .

٣٣ - تنسيق النظام شرح مسند الإمام (أبي حنيفة) ، للسَّنْهَلِي ، طبع
كراتشي .

٣٤ - تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي ، مصورة الطبعة المنيرية .

٣٥ - تهذيب تاريخ ابن عساكر ، لعبد القادر بدران ، مصورة دار

المسيرة ١٣٩٩ هـ .

٣٦ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، تصوير دار صادر الأول لطبعة
حيدر آباد الدكن .

٣٧ - تهذيب الكمال ، للمزي ، تحقيق بشار عواد ، ومصورة دار المأمون
للتراث .

٣٨ - الجامع ، لابن أبي زيد القيرواني ، تحقيق محمد أبو الأجفان وعثمان
بطيخ ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

٣٩ - جامع بيان العلم ، لابن عبد البر ، مصورة بيروت للطبعة
المنيرية .

٤٠ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للخطيب ، تحقيق محمود
طحان ، مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣ .

٤١ - جامع العلوم والحكم ، لابن رجب ، مصورة طبعة البابي الحلبي .

٤٢ - الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، مصورة بيروت ، لطبعة حيدر
آباد الدكن

٤٣ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، للقرشي ، طبر حيدر ١٣٣٢
هـ .

٤٤ - حاشية السندي على النسائي . انظر : سنن النسائي .

٤٥ - الحاوي في سيرة الطحاوي ، للكوثري ، طبع الأنوار ١٣٦٨ هـ .

٤٦ - الحاوي للفتاوي ، للسيوطي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،
الطبعة الثالثة ١٣٧٨ هـ .

- ٤٧ - الحسبة في الإسلام ، لابن تيمية ، طبع محب الدين الخطيب .
- ٤٨ - حلية الأولياء ، لأبي نعيم ، مصورة طبعة الخانجي ١٣٥١ هـ .
- ٤٩ - خطأ من أخطأ على الشافعي ، للبيهقي ، تحقيق خليل ملا خاطر ، طبع الرياض ١٤٠٠ هـ .
- ٥٠ - الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان ، لابن حجر الهيتمي ، دار الكتب العربية ١٣٢٦ هـ .
- ٥١ - الدرة المضية ، لتقي الدين السبكي ، طبع القدسي .
- ٥٢ - دفع الأوهام عن مسألة القراءة خلف الإمام ، لعبد الغفار عيون السود ، طبع حمص ١٩٢٧ هـ .
- ٥٣ - رد المحتار (حاشية ابن عابدين) . مصطفى البابي ١٣٨٦ هـ .
- ٥٤ - الرسالة للإمام الشافعي ، مصطفى البابي ١٣٥٨ هـ .
- ٥٥ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، لابن تيمية ، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٩٦ هـ .
- ٥٦ - الروح ، لابن القيم ، محمد علي صبيح ١٣٦٩ هـ .
- ٥٧ - رياض النفوس في تراجم علماء القيروان ، لأبي بكر المالكي ، طبعة حسين مؤنس ، ١٩٥١ هـ .
- ٥٨ - زاد المعاد ، لابن القيم ، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط .
- ٥٩ - الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ، للأزهري ، طبع وزارة الأوقاف بالكويت ١٣٩٩ هـ .
- ٦٠ - سلم الوصول إلى نهاية السؤل للإسنوي ، للشيخ محمد بخيت

المطيعي ، مصورة عالم الكتب ١٩٨٢ هـ .

- ٦١ - سنن ابن ماجه ، نشر فؤاد عبد الباقي ، عيسى البابي .
- ٦٢ - سنن أبي داود ، بشرح عون المعبود ، مصورة طبعة الهند .
- ٦٣ - سنن البيهقي الكبرى ، مصورة دار المعارف لطبعة حيدر آباد الدكن .
- ٦٤ - سنن الترمذي ، طبع حمص ١٣٨٥ هـ .
- ٦٥ - سنن الدارمي ، مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٤٩ هـ .
- ٦٦ - سنن النسائي ، المصرية ١٣٤٨ هـ .
- ٦٧ - سِير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، نشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى والثانية .
- ٦٨ - شرح رسم المفتي لابن عابدين (ضمن مجموع رسائله) .
- ٦٩ - شرح علل الترمذي ، لابن رجب ، تحقيق نور الدين عتر طبع الملاح بدمشق ١٣٩٨ هـ .
- ٧٠ - شرح الكوكب المنير ، لابن النجار الحنبلي ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى .
- ٧١ - شرح مسند أبي حنيفة ، لعلي القاري ، طبع الهند ١٣١٣ هـ .
- ٧٢ - شرح الموطأ ، للزرقاني ، مطبعة الاستقامة ١٣٧٩ هـ .
- ٧٣ - شرح غيبة الفكر ، كلاهما لابن حجر ، بحاشية لَقُط الدرر ، مصطفى البابي ١٣٥٦ هـ .
- ٧٤ - شواهد التوضيح والتصحيح ، لابن مالك النحوي ، تحقيق محمد

- فؤاد عبد الباقي - مصورة عالم الكتب ١٤٠٣ هـ .
- ٧٥ - صحيح ابن خزيمة ، تحقيق مصطفى الأعظمي ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- ٧٦ - صحيح أبي عوانة الإسفراييني ، طبع حيدر آباد الدكن .
- ٧٧ - صحيح البخاري . انظر : فتح الباري .
- ٧٨ - صحيح مسلم . انظر : المنهاج للنووي .
- ٧٩ - الصلة ، لابن بشكوال ، طبع مصر ، سلسلة تراثنا .
- ٨٠ - طبقات الحفاظ ، للسيوطي .
- ٨١ - طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، عيسى البابي ١٣٨٣ هـ .
- ٨٢ - عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان ، للصالحى ، نشر إحياء المعارف النعمانية في حيدر آباد ١٣٩٤ هـ .
- ٨٣ - العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد ، طبع تركيا ١٩٦٣ هـ .
- ٨٤ - العلل المتناهية ، لابن الجوزي ، طبع باكستان ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- ٨٥ - علوم الحديث لابن الصلاح ، تحقيق نور الدين عتر ، الطبعة الأولى مجلد ١٣٨٦ هـ .
- ٨٦ - الفتاوى الحديثية ، لابن حجر الهيتمي ، طبع البابي الحلبي .
- ٨٧ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، مصطفى البابي ١٣٧٨ هـ .
- ٨٨ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ، لذكرى الأنصاري ، طبع فاس

- ٨٩ - فتح القدير ، لابن المهام ، طبع مصطفى محمد ١٣٥٦ هـ .
- ٩٠ - فتح المغيث ، للسخاوي ، مطبعة العاصمة ١٣٨٨ هـ .
- ٩١ - فضل علم السلف على الخلف ، لابن رجب .
- ٩٢ - فقه أهل العراق وحديثهم ، للكوثري ، بيروت ١٣٩٠ هـ .
- ٩٣ - الفقيه والمتفقه ، للخطيب ، تصوير دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ .
- ٩٤ - قواعد في علوم الحديث ، لظفر أحمد العثماني التهانوي ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار القلم في بيروت ١٣٩٢ هـ .
- ٩٥ - قواعد في علوم الفقه ، لحبيب أحمد الكيراني ، طبع باكستان - إدارة القرآن والعلوم الإسلامية .
- ٩٦ - كشف الأسرار للبزدوي ، مصورة طبعة إصطنبول .
- ٩٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، طبع إصطنبول ١٣٦٠ هـ .
- ٩٨ - الكفاية في علم الرواية ، للخطيب ، حيدر آباد ١٣٤٧ هـ .
- ٩٩ - لطائف الإشارات ، للقسطلاني ، تحقيق عامر السيد عثمان ، طبع المجلس الأعلى بمصر .
- ١٠٠ - المجروحين ، لابن حبان ، نشر دار الوعي بحلب ١٣٩٦ هـ .
- ١٠١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثي ، طبع القدسي ١٣٥٢ هـ .
- ١٠٢ - المجموع ، للنووي ، نشر زكريا علي يوسف .

١٠٣ - المحدث الفاضل للرامهزمزي ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر بدمشق ١٣٩١ هـ .

١٠٤ - المحلى ، لابن حزم ، المطبعة المنيرية ١٣٤٧ هـ .

١٠٥ - مدارك الشريعة الإسلامية ، لمحمد الخضر الحسين ، طبع تونس .

١٠٦ - المدخل في أصول الحديث ، للحاكم ، الطبعة الأولى ، مجلب .

١٠٧ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، لعلي القاري ، طبع أصح المطابع بمبىء .

١٠٨ - المستدرک على الصحيحين ، للحاكم ، مصورة طبعة حيدرآباد الدکن .

١٠٩ - مسند الإمام أبي حنيفة ، طبع شركة المطبوعات العلمية ١٣٢٧ هـ .

١١٠ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تصوير صادر ١٣٨٩ هـ .

١١١ - مسند الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .

١١٢ - المسوّد في أصول الفقه لآل تيمية ، تحقيق محمد محي الدين . عبد الحميد ، مطبعة المدني .

١١٣ - مصادر الشريعة فيما لا نص فيه ، لعبد الوهاب خلاف ، نشر دار العلم بالكويت .

١١٤ - مصنف ابن أبي شيبة ، طبع ملتان بالهند على الحجر .

١١٥ - مصنف عبد الرزاق ، نشر المجلس العلمي في الهند ١٣٩٠ هـ .

١١٦ - المصون في الأدب ، لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبد السلام

هارون ، طبع الكويت ١٩٦٠ هـ .

- ١١٧ - معالم السنن ، للخطابي ، المطبعة العلمية بجلب ١٣٥١ هـ .
- ١١٨ - معارف السنن شرح الترمذي ، لمحمد يوسف البنوري ، الطبعة الثانية ، كراتشي .
- ١١٩ - معجم أصحاب أبي علي الصديقي ، لابن الأبار ، طبع مصر ، سلسلة تراثنا .
- ١٢٠ - معرفة علوم الحديث ، للحاكم ، تصوير المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- ١٢١ - معنى قول الإمام المطلب : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، للسبكي ضمن الرسائل المنيرية المصورة ١٩٧٠ هـ .
- ١٢٢ - المغني ، لابن قدامة ، مصورة طبعة محمد رشيد رضا .
- ١٢٣ - مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ، للسيوطي ، ضمن الرسائل المنيرية المصورة ١٩٧٠ هـ .
- ١٢٤ - المقاصد الحسنة ، للسخاوي ، طبع دار الأدب العربي ١٣٧٥ هـ .
- ١٢٥ - مقالات الكوثري ، طبع الأنوار ١٣٧٣ هـ .
- ١٢٦ - الملخص ، لأبي الحسن القاسبي ، تحقيق السيد محمد علوي المالكي ، دار الشروق ١٤٠٥ هـ .
- ١٢٧ - مناقب الإمام أبي حنيفة ، لعلي القاري .. انظر الجواهر المضية .
- ١٢٨ - مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ، نشر إحياء المعارف النعمانية .
- ١٢٩ - مناقب الإمام أحمد ، لابن الجوزي ، تصوير طبعة الخانجي .

- ١٣٠ - مناقب الإمام الشافعي ، للبيهقي ، دار التراث ١٣٩١ هـ .
- ١٣١ - المنحول من تعليقات علم الأصول ، للغزالي ، تحقيق محمد حسن هيتو ، الطبعة الأولى .
- ١٣٢ - المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج ، للنووي . المطبعة المصرية . الثالثة .
- ١٣٣ - الموطأ للإمام مالك ، مع حاشيته تنوير الحوالك ، مطبعة المشهد الحسيني .
- ١٣٤ - الميزان الكبرى ، للشَّعراني ، المطبعة الميمنية ١٣٠٦ هـ .
- ١٣٥ - نشر البنود على مراقي السعود لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي ، طبع المغرب .
- ١٣٦ - نظم العقيان (في أعيان القرن التاسع) ، للسيوطي ، طبع مصر .
- ١٣٧ - النكت الطريفة ، للكوثري ، طبع الأنوار ١٣٦٥ هـ .
- ١٣٨ - النكت الوفية على شرح الألفية للعراقي في المصطلح ، للبقاعي ، صورة عن مخطوطة بغداد .
- ١٣٩ - النهاية في غريب الحديث ، لابن الأثير ، عيسى البابي ١٣٨٣ هـ .
- ١٤٠ - نيل الأوطار ، للشوكاني ، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١ هـ .
- ١٤١ - الهداية ، للمرغيناني ، مع شرحه « فتح القدير » .
- ١٤٢ - الورع ، للإمام أحمد ، تحقيق زينب القاروط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .